

دورية حقوق الإنسان السوداني

العدد رقم: ١٣ ابريل ٢٠٠٢

نهدي هذا العدد من الدورية لنضال شعبنا من أجل الديمقراطية والسلام مع تقدير منظمنا للدور الذي يضطلع به التجمع الوطني الديمقراطي، المظلة الديمقراطية الواسعة التي تستوعب الأحزاب السياسية والنقابات والقوي العسكرية السودانية، في سبيل إرساء السلام العادل والدائم، حكم القانون، حقوق الإنسان، والحريات المدنية في البلاد. وتتناول الدورية بصورة نقدية أدبيات وأداء التجمع من خلال دراسات المنظمة وبحوثها الميدانية وأيضاً من خلال مساهمات السودانييين في الشتات. وباستثناء ما تتضمن عليه افتتاحية الدورية فإن كافة وجهات النظر والرؤى والانتقادات الواردة في الموضوعات المنشورة داخل العدد إنما تعبر عن كاتبها لا المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة.

المنظمة السودانية

لحقوق الإنسان - فرع القاهرة

المحتويات:

- ١- افتتاحية: محجوب التجاني
- ٢- تقرير المنظمة حول حالة حقوق الإنسان في السودان خلال الفترة ديسمبر ٢٠٠١ - مارس ٢٠٠٢
- ٣- ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي
- ٤- في ذكرى شهيد التجمع الوطني الديمقراطي الفريق أول فتحي أحمد علي، عبدالرحمن سعيد
- ٥- أصول الأزمة السياسية، هيئة الدورية
- ٦- مقابلة مع التجاني الطيب، القيادي بالتجمع الوطني الديمقراطي، محمد حسن داود
- ٧- الديمقراطية التي نحتاج إليها، المحرر
- ٨- برنامج عمل المرحلة الانتقالية، بحث للمنظمة
- ٩- التمثيل القومي خلال المرحلة الانتقالية، تقرير للمنظمة
- ١٠- قرار حول مسألة الدين والسياسة، التجمع الوطني الديمقراطي
- ١١- الحق في تقرير المصير، ابدون أقاؤ
- ١٢- وجهة نظر نقدية لقانون الصحافة والمطبوعات المقدم من التجمع الوطني الديمقراطي، محجوب عثمان
- ١٣- حول التجمع الوطني الديمقراطي
- ١٤- التجمع الوطني الديمقراطي كما يراه السودانيون في الشتات
- ١٥- لا وقت مناسب سوى الآن، أسماء عبدالحليم
- ١٦- لا أتوقع شيئاً من التجمع الوطني الديمقراطي، نازك حمد
- ١٧- حول المبادرة المصرية الليبية، هشام عبد المجيد
- ١٨- دراسة حول العمل العسكري للتجمع الوطني، عادل عبد العاطي
- ١٩- دعوة للتجمع الوطني الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان الي وقف إطلاق النار، ياسر الشريف
- ٢٠- حول مسألة الاصلاح وإعادة الهيكلة، صدقي كبلو
- ٢١- رسالة مفتوحة الى مؤتمر مصوع، محجوب التجاني
- ٢٢- مؤتمر المرأة
- ٢٣- ملاحظات حول مؤتمر كمبالا، إحسان القدال
- ٢٤- وجهة نظر نقدية لاجتماع المرأة، زينب عثمان

جائزة تكريم للمنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

حصلت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة الشهر الماضي على جائزة النشاط السنوية للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وذلك تقديراً لما قامت به المنظمة من دور في سبيل حقوق الإنسان في السودان. وضمن احتفال كبير باليوم العالمي لنشطاء حقوق الإنسان، نظم البرنامج العربي في ١٧ مارس ٢٠٠٢ في القاهرة، جرى تسليم الجائزة لممثل المنظمة السودانية لحقوق الإنسان. وخطب ممثل المنظمة الاحتفال معرباً عن شكر وتقدير مجلس أمناء المنظمة ومكتبها التنفيذي والأعضاء. وأكد في كلمته التزام المنظمة القوي بقضية حقوق الإنسان في السودان والعمل بعزم على ترقية أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. وجرى خلال الاحتفال تقديم شهادات تقدير لعدد من الناشطين السودانيين كان من بينهم د. محبوب التجاني، رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة، ومحمد حسن داؤد الأمين العام للمنظمة. يجدر بالذكر أن البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ينظم احتفالاً في مارس من كل عام لتقديم جائزته للنشطاء لمنظمات أو نشطاء حقوق الإنسان الفاعلة. وذهبت جائزة البرنامج لهذا العام، ٢٠٠٢، لكل من المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة واللجنة السورية للدفاع عن معتقلي الضمير في سوريا. ويجيء تكريم البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في القاهرة للمنظمة السودانية بعد أحد عشر شهراً من قرار السلطات في مصر إغلاق مكتب المنظمة في القاهرة. وعلى الرغم من أن قرار الإغلاق أدى إلى حرمان آلاف اللاجئين السودانيين في القاهرة من دعم منظماتهم فقد واصلت المنظمة عملها الدؤوب في سائر مجالات نشاطها الأخرى.

افتتاحية

محبوب التجاني

خلال السنوات القليلة الماضية تصاعد النضال من أجل السلام والانتقال إلى الحكم الديمقراطي إلى مرحلة جديدة من الاعتراف الإقليمي والدولي بالمعارضة الديمقراطية في السودان، التجمع الوطني الديمقراطي الذي يعتبر بحق أكبر مظلة ديمقراطية في البلاد. ويتكوّن الذي يضم تحالفاً عريضاً من الأحزاب السياسية، النقابات، والقوات المسلحة يواصل التجمع الوطني الديمقراطي العمل بوصفه البديل الممكن الوحيد لديكتاتورية الجبهة القومية الإسلامية التي تصارع باستماتة من أجل بقائها في كراسي السلطة على حساب السلام والديمقراطية. لقد دعمت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة بثبات النضال الجماعي لأهل السودان بغية تأسيس حكم ديمقراطي. والسبب وراء ذلك شديد الوضوح، وهو أن الحكم الديمقراطي وحده هو الكفيل بضمان استقرار بلدنا الذي مزقته الحرب. وهو القادر على تحقيق سلام عادل ودائم، وتحويل الدولة إلى كيان ديمقراطي، وضمان أفضل أداء ممكن للدولة على أساس دستور ديمقراطي يقوم على احترام معايير حقوق الإنسان الدولية. مع ذلك، لم تجنح المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة عن موقفها المستقل بوصفها كياناً مستقلاً غير حكومي وغير معارض. ويتواصل هذا الوضع المتميز للمنظمة بغية ضمان إلزامها بمعايير حقوق الإنسان الدولية، في معزل عن الصلات التي جمعتها والمعارضة في المنفي علي امتداد عقد من الزمان ويزيد. ومن وضعها المراقب عن كثب لتطور المفاوضات الجارية من أجل السلام والانتقال الممكن إلى الحكم الديمقراطي، تبدي المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة إهتماماً عميقاً بالاتجاه المثابر الذي ينال من نضال الجماهير من أجل السلام والديمقراطية والمتمثل فيما يلي:

(١) عزوف العديد من المفكرين وصانعي القرار والسياسيين الغربيين عن إيلاء الاهتمام اللائق للدور القيادي للتجمع الوطني الديمقراطي، بعيداً عن السياسة الديكتاتورية لحكومة السودان. وبدلاً عن الإشارة بوضوح إلى دور التجمع الوطني الديمقراطي يواصل بعض الغربيين تجاهل التجمع في معرض تأكيدهم على أدوار الحكومة والقوات العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي. ويتمثل الاتجاه الثاني في: (٢) التنسيق غير الفعال بين مبادرة الإيقاد والمبادرات الإفريقية الأخرى التي تتضمن المبادرة المصرية الليبية، المبادرة الأثرية والمبادرة النيجيرية.

وتشعر منظماتنا بحق أن التجمع الوطني الديمقراطي لم يؤد بعد الجهد المطلوب لربط نفسه بشكل متين مع السودانيين في الشتات. لقد استقبل الدكتور جون قرنق، أحد القادة البارزين للتجمع الوطني الديمقراطي، في زيارته الأخيرة بحفاوة بالغة من قبل السودانيين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وسائر الدول الأخرى التي قصدها. مع ذلك، لا يزال علي التجمع الوطني الديمقراطي مواصلة توثيق علاقته مع سودانيي الشتات. ولا تزال الحاجة قائمة إلى أن يشق المزيد من قيادات التجمع طريقهم نحو الالتقاء والنقاش مع الوطنيين من بني شعبهم على امتداد العالم. ولقد سبق هؤلاء إلى تنظيم جهودهم الخيرة من أجل وقف الحرب الأهلية وإعادة تأسيس حكم ديمقراطي. وإن قيادة التجمع الوطني الديمقراطي مطالبة بإنجاز هذه المهمة دون إبطاء.

والتجمع الوطني الديمقراطي مطالب أيضاً ببذل جهد أكبر لتمتين علاقاته العامة في الساحتين الإقليمية والدولية. وهو مدعو أيضاً لإيفاد بعثات دبلوماسية إلى المهنيين السودانيين، بما فيهم الدبلوماسيين السابقين، بغية توير العالم بميثاق التجمع ومقرراته وبرنامجه للعمل.

لقد أعلنت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة باستمرار قضية تمثيل النساء السودانيات في اللجان القائمة للتجمع الوطني الديمقراطي. ونحن سعداء بأن قرارات هامة جري تبنيها في هذا الصدد. فالتجمع الوطني الديمقراطي اتخذ قراراً بعقد مؤتمر خاص بمنظمات المرأة لمناقشة قضايا المرأة، وسوف تستضيف الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤتمر المرأة في المناطق المحررة. مع ذلك، تواصل حركة المرأة السير بعزم في الاتجاه الذي أرادته. ومن هنا، فإن الاحتفال بالعيد الخمسين للاتحاد النسائي السوداني يشير إلى عزم النساء السودانيات على النهوض بنضالهن في المجتمع وفي الساحتين المحلية والدولية.

ويشير مؤتمر كمبالا، الذي انعقد تحت رعاية حركة بان أفريكان، جستس أفريكا، منبر المجتمع المدني والعديد من المنظمات النسوية الأخرى، يشير بشكل مماثل إلى استعداد النساء للمشاركة في عملية التحول السياسي في السودان نحو السلام والديمقراطية. وتساهم ممثلة المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة في المؤتمر، إحسان القُدال، بقرير خاص حول المؤتمر في هذا العدد من الدورية.

وتتجه أغلب موضوعات هذا العدد من الدورية نحو إلقاء الضوء أو تقديم النقد أو تفسير جوانب هامة من ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومقرراته. ويعين هذا في تقديم أدبيات التجمع الوطني الديمقراطي لدايرة أوسع من القراء الذين يطالعون موقع المنظمة على شبكة الاتصالات الدولية. ولقد تم تكريس جزء خاص من الدورية لعرض وثائق التجمع الوطني الديمقراطي ذات الأهمية سواء في داخل البلاد أو خارجها. ولأول مرة تنشر الدورية النقد الموجه لقانون الصحافة والمطبوعات المقترح من قبل التجمع الوطني الديمقراطي وهو النقد الذي أعده الاستاذ محبوب عثمان. وفي قسم آخر يتعرض كل من أسماء عبد الحليم، نازك حمد، هشام عبد المجيد، عادل عبد العاطي، ياسر الشريف، صدقي كبلو وكاتب هذه الافتتاحية لجوانب مختلفة للتجمع الوطني الديمقراطي. إضافة لهذا، تنشر الدورية، كعادتها، تقارير لهيئتها حول موضوعات خاصة بالتجمع وتقريراً حول حالة حقوق الإنسان في البلاد.

إن أفضل الخيارات المطروحة أمام السودان لتحقيق السلام، الديمقراطية، الدستورية، والتنمية السياسية والاجتماعية المستدامة يتمثل في الالتزام القوي بميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومقرراته. ومع ذلك، لا يمكن إدعاء الكمال للتجمع الوطني الديمقراطي أو تنزيهه عن القصور. وبنفس القدر الذي تولي فيه المنظمة اهتمامها لخروقات حكومة السودان لحقوق الإنسان والحريات العامة، فإنها تراقب أيضاً أنشطة التجمع الوطني الديمقراطي. لقدت أدانت منظماتنا بقوة اعتداء حكومة السودان على السكان المدنيين ومؤسساتهم على مدار العام. وعبرت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة عن قلقها البالغ للهجوم الذي شنه التجمع على مدينة كسلا، والذي ترتبت عليه خسائر كبيرة بين السكان المحليين ما أقتضى إدانة المنظمة له.

يبغض السودان الجبهة القومية الإسلامية لكونها طاغية وداعية حرب. فما الذي يجعل شخصاً ما يعتقد في إمكانية قبول السودان لأية مجموعة أخرى تتبني الحرب، القتل، والدمار، في مدن السودان الكبيرة أو قراه لفرض حكومة جديدة؟ وما هي الضمانات التي يمكن أن تقدمها الحكومة الجديدة القادمة علي أسن الرماح للمجتمع المدني في السودان لتأكيد عدم لجوئها إلى الدمار والعنف؟ وهل يمكن لمجموعة ثورية مسلحة تدرك السلطة في السودان أن تكون عادلة ومنصفة وتقوم بتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية؟ أم أننا سنجنح في النهاية طاغية آخر جديد؟

حالياً تواجه الجبهة القومية الإسلامية ضغوطاً دولية وإقليمية لحملها على التفاوض، وهناك أيضاً الضغوط الوطنية السودانية التي يقودها التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل والخارج، وينبغي على البنادر أن تقسح المجال لبرامج التغيير الجادة والديمقراطية المطلوبة. وسيكون على المجتمع المدني السوداني، الذي سيطيح بطغيان الجبهة القومية الإسلامية، إحكام قبضته على كل المجموعات المسلحة، بما فيها تلك التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، القيادة الشرعية، التحالف، الأسود الحرة ومؤتمر البجا. لن يكون في وسع أي من هذه المجموعات المسلحة أن تقرض حكمها على المجتمع المدني، وإلا سنكون قد استبدلنا حكام عسكريين بمثلهم.

لقد قالها عادل عبد العاطي بشكل مباشر في تحليله للنشاط العسكري لقوات التجمع الوطني الديمقراطي، ومتى كانت رؤيته صائبة فإن: القوى المعارضة المسلحة قد أوجدت، بتشتتها وصراعاتها الداخلية، مشكلة لنفسها حالت دون تعزيز فاعلية عملها العسكري. أكثر أهمية من هذا حقيقة أن التركيبة النفسية والذهنية والفكرية للمعارضة السودانية وفهم المجتمع السوداني غير ملائم لاستيعاب فكرة الحرب الشاملة على نحو ما كان الأمر مع آخرين في المنطقة وخارجها. وسوف تواصل المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، بوصفها ناشطة في مجالها، إدانة العمليات الحربية ضد السكان المدنيين سواء قامت بها الحكومة أو قوات التجمع الوطني الديمقراطي. وسيكون أي التزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية محل تقديرنا غرض النظر عن صاحبه.

ويشير تقرير المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة حول حالة حقوق الإنسان في البلاد الى أن حكومة السودان تواصل، رغم التأكيدات الرسمية على التزامها بعملية تحقيق السلام والتحول الى الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، استغلال سلطات الدولة في انتهاك معايير حقوق الإنسان الدولية الى جانب انتهاكها للقانون السوداني. وتدين المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة بشدة الموقف المخادع لحكام الجبهة القومية الاسلامية وإصرارهم على إفشال عملية السلام والتنمية في السودان.

إن المعيار الوحيد للحكم على سلوك الحكومة يتمثل في مراعاة حقوق المواطنين وحرياتهم. وسيظل هذا المعيار الذي تعتمد عليه منظماتنا في التعامل مع الحكومة أو المعارضة الديمقراطية على حد سواء.

محجوب التجاني

رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

حالة حقوق الإنسان في السودان ديسمبر ٢٠٠١ - مارس ٢٠٠١ تقرير المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

مقدمة:

في ديسمبر ٢٠٠١ تم تمديد العمل بقانون الطوارئ لعام آخر جديد ينتهي في ديسمبر ٢٠٠٢، الأمر الذي يعني استمرار منح رئيس الجمهورية سلطة إلغاء أي قانون بموجب مرسوم جمهوري. واصلت قوات الأمن التضييق على المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، تهديدهم واضطهادهم عن طريق التوقيف دون تهمة والاعتقال الاعتيابي لفترات مطولة دون مسوق قانوني.

ظلت الحكومة عند التزامها بقوانين الشريعة الإسلامية. وفي ديسمبر قال الرئيس عمر البشير، "إذا قبلت الحكومة التخلي عن الشريعة فإنها ستفقد شريعة وجودها". وأصدرت محاكم الطوارئ، التي تقوم بتطبيق ما يسمى بالقوانين الإسلامية، عقوبات جسدية غير إنسانية ومحطة بالكرامة بحق أشخاص عديدين خلال شهر ديسمبر ٢٠٠١، يناير وفبراير ٢٠٠٢. تزايد أيضاً التضييق على حرية التجمع والتنظيم، ويحتاج أي تجمع يضم خمسة أشخاص فأكثر إلى إذن مسبق من قبل السلطات. ويعرض التجمع دون الحصول على إذن السلطات أصحابه لتهمة تعكير الأمن العام (المادة ٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية).

بقيت كافة النقابات خاضعة لسيطرة الحكومة. وظلت عملية تنظيم انتخاب قادة النقابات والاتحادات المهنية وإدارتها في يد الأجهزة الحكومية. في ٨ يناير زعم مؤيدو الحكومة فوزهم في انتخابات نقابة المحامين على الرغم من مقاطعة ما يزيد عن ٨٠% من المحامين السودانيين لهذه الانتخابات.

بقيت الأوضاع في السجون سيئة، وفي ٨ يناير قتل خمسة نزلاء وأصيب ما يزيد عن ٥٠ آخرين في صدامات مع الحراس وقوات الشرطة في سجن كوبر في الخرطوم بحري. قامت قوات الشرطة باستخدام الغاز المسيل للدموع، العصي الغليظة والأسلحة النارية ضد النزلاء المحتجين. ولم يتم إجراء أي تحقيق عادل حول ما جرى إلى الآن. وشهدت الفترة (ديسمبر - مارس) أيضاً تزايداً في حجم النشاط العسكري وواصلت الطائرات الحربية السودانية قصف الأهداف المدنية، فيما استمرت الحكومة في حملتها العسكرية التي شنتها في نوفمبر. بلغت الحملة ذروتها خلال شهري يناير وفبراير بهدف تأمين مناطق البترول.

قتل مئات المدنيين وجرى تشريد الآلاف في إطار الحرب من أجل النفط في مناطق أعالي النيل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة حينما واصلت قوات الحكومة والمليشيات الحليفة لها تفريغ الأرض من الأهالي المدنيين. وساعدت عائدات النفط في تأجيج الحرب الأهلية عن طريق تمكين الحكومة في الخرطوم من شراء المزيد من الأسلحة المتقدمة.

وفي ديسمبر أعلن ناطق باسم شركة "آر.اس.كي" الروسية المنتجة لطائرات الميج عن توقيع عقد لتسليم طائرات إلى السودان. ويشير إعطاء شركة "توتال فن الفا" امتياز تنقيب في منطقة مساحتها ١٢٠٠٠٠ كم مربع قرب مدينة بور في جنوب السودان، والخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان المناوئة للحكومة، يشير إلى عزم الحكومة على توسيع نطاق الحرب ليشمل تلك المنطقة واتباع سياسة الأرض المحروقة فيها.

ومع نهاية شهر فبراير قيدت الحكومة أكثر حركة منظمات الإغاثة في جنوب السودان مهددة بذلك حياة نصف مليون مواطن في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. وبموجب هذا التقييد الجديد ارتفع عدد المناطق التي لا تسمح الحكومة لعاملتي الإغاثة التحرك فيها إلى ٤٥ منطقة بدلاً من ٢٦ منطقة. وتشمل مناطق حظر النشاط الإغاثي معظم المناطق حول بانتيو، حيث تقوم الحكومة وبعض الشركات الغربية بالتنقيب عن النفط، إلى جانب مناطق في الحدود التقليدية بين الشمال والجنوب.

واصلت الحكومة حملات التجنيد القسري للطلاب والشباب. وفي ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢ أعلنت إدارة الخدمة الوطنية الإلزامية أن الطلاب الذين يتخلفون عن الانخراط في التجنيد سيكونون عرضة للسجن ثلاث سنوات قبل إرسالهم لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة ١٢ شهراً. وقال الناطق باسم إدارة التجنيد الإلزامي إنه سيتم إتخاذ إجراءات قانونية ضد كل الذين تخلفوا عن تقديم أنفسهم للتجنيد منذ ١٩٩٧.

وبموجب القانون، فإن الطلاب لا يستطيعون الحصول على شهادتهم الدراسية أو وظائف قبل إنهاء المدة المقررة لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، والتي تستمر لثلاث أشهر من التدريب العسكري وما لا يقل عن عام في جبهات الحرب الأهلية.

وتتخذ الحكومة عدداً من الإجراءات الصارمة بحق الذين لا يؤدون الخدمة الإلزامية. وعلى سبيل المثال فإنه لا يسمح لهم بالسفر خارج البلاد أو الحصول على وثائق رسمية كوثائق السفر وورخص قيادة السيارات.

مع ذلك شهدت فترة الأشهر الثلاثة الأخيرة بعض الأحداث الإيجابية فيما يتعلق بالمعارضة الديمقراطية. ففي يناير أعلن تنظيمان كبيران في الجنوب عن اتحادهما. وقد أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوة الدفاع الشعبية السودانية في

٧ يناير اندماجاً فورياً لحركتيهما. ويؤمل أن تدفع هذه الخطوة باتجاه وضع حد للأعمال العدائية بين المجموعتين، والتي كانت تتم بتشجيع من الحكومة في الخرطوم. ودعا اتفاق الاندماج الي احترام وترقية حقوق الانسان وسيادة القانون وحرية توصيل المساعدات الانسانية للمحتاجين والى ديمقراطية المشاركة.

وفي ٣١ يناير، تم توقيع اتفاق سلام بين جماعة دينكا انجوك وقبائل المساليت العربية في ابيي والمجلد. ووفقاً للاتفاق تعاهد الطرفان على تتحية مشكلاتهما وعلى التعايش السلمي والعمل لتنمية منطقتهما. وتجدر الإشارة الى حقيقة أن حكومة الخرطوم كانت متورطة في استثارة وتشجيع ودعم الميليشيات العربية الموالية لها من المساليت والبقارة المجاورين لهم لاختطاف نساء وأطفال الدينكا واسترقاقهم في الشمال.

وفي منتصف فبراير وقعت الحكومة في الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاق وقف إطلاق نار لستة شهور في جبال النوبة بغرض تسهيل وصول المساعدات الانسانية الى المنطقة. وجاء اتفاق الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان عقب محادثات بينهما في سويسرا، والاتفاق قابل للتجديد.

وبموجب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في سويسرا سيتم تكوين لجنة للمراقبة، وسيقوم مراقبون أجانب (بتوقيع وصولهم في مارس) بمهمة مراقبة الاتفاق بهدف إنهاء ١٨ عاماً من الصراع والسماح للامدادات الانسانية بالوصول الى سكان جبال النوبة في وسط السودان.

تقييد الحريات:

جري منع سفر اثنين من قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، علي أحمد السيد وجوزيف اوكيل، الى القاهرة للمشاركة في اجتماع كان يتوقع انعقاده في ٢٩ ديسمبر. وحرّم الاثنان من تأشيرات المغادرة دون توضيح أية أسباب أو تبين مبررات حظر سفرهما. ولاحقاً قال وزير الداخلية إن قرار حظر سفر القياديين جرى اتخاذه باعتبار هيئة سكرتارية التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل (والتي ينتمي اليها القياديان) تمثل جماعة تمارس الحرب ضد الحكومة. وظل قرار حظر السفر قائماً الى الآن.

كما تم حرمان علاء الدين عمر عجباني محمد أيضاً من السفر الى خارج البلاد، وفي ٣ فبراير رفض رجال الأمن في مطار الخرطوم السماح له بالمغادرة. واقتاده رجال الأمن الى مكاتبهم للتحقيق معه وقاموا بمصادرة جواز سفره وأوسعوه ضرباً. كما جرى أيضاً تهديده بالتصفية الجسدية في حال تحدّثه عن المعاملة التي تعرض لها. ويرجح أن ما تعرض له علاء الدين كان بسبب قيامه بتغيير دينه من الاسلام الى المسيحية. قبلئذ، وفي ٣٠ يناير، كانت إقامة علاء الدين قد جرى تحديدها داخل الخرطوم وتم توجيهه أوامر صارمة له بالتبليغ عدة مرات يومياً لدى مكاتب الأمن. ويفرض القانون السوداني عقوبة الإعدام على أي مسلم يرتد عن دينه لدين آخر.

في الثاني من فبراير ٢٠٠١، تم إيقاف تهاني إبراهيم أحمد، الطالبة بالصف الأول بكلية العلوم التكنولوجية في أدرمان، عن الدراسة لـ ١٢ شهراً بسبب انخراطها في أنشطة حقوق انسان. وحتى يتم استيعابها من جديد في الكلية بعد إنقضاء فترة التوقيف، سيكون عليها التوقيع على إقرار بالتقيد بقانون الانضباط والسلوك الخاص بالطلاب (٢٠٠٢) والذي يحظر على الطلاب المشاركة في أنشطة حقوق الانسان أو الأنشطة السياسية. وتم أيضاً توقيف عدد آخر من الطلاب عن الدراسة لذات الأسباب وكان من بينهم: وليد صديق محمد، آدم فضل الله آدم، حسام الدين عبد الله، علاء الدين مصطفى محمد علي، قصي النور محمد أحمد ومحمد الهادي سليمان.

حرية التعبير:

في ديسمبر ٢٠٠١، أعلنت الحكومة عن اتجاهها لرفع الرقابة عن الصحف. مع ذلك، كان على الصحف التوقيع مسبقاً على ميثاق للشرف يحذر الصحفيين من مغبة عدم احترام "الانجازات الوطنية" ويدعوهم لتجنب موضوعات معينة من نحو "الاساءة الى القوات المسلحة أو المجاهدين أو الشهداء" أو نشر أي مواد تتال من كرامة البلاد.

في ١٠ يناير ٢٠٠٢، أعادت السلطات العمل بنظام الرقابة المسبقة بالنسبة لصحيفة "خرطوم مونيتور" والسماح للأجهزة الأمنية بالاضطلاع على مواد الصحيفة قبل الإذن لها بالطباعة. ومنذئذ، تم تقديم ثلاثة صحافيين أمام المحاكم الجنائية وإدانتهم. كما تم أيضاً توقيع عقوبات بالغرامة الباهظة على صحفهم.

في ١٥ يناير، وإثر محاكمة غير عادلة تم إصدار حكم بالسجن لستة شهور بحق نيال بول رئيس تحرير صحيفة "خرطوم مونيتور" في حال عدم وفائه بغرامة مالية قدرها ٥ ملايين دينار سوداني بعد إدانته بنشر مقال أوحى بتواطؤ الحكومة مع المغيرين الذين يقومون بعمليات الاسترقاق في الجنوب. وجرى أيضاً فرض غرامة مقدارها ١٥ مليون دينار بحق الصحيفة. وقضى نيال بول يومين في الحبس. وتمت محاكمة بول بشكل عاجل وبعد ساعات قليلة من اعتقاله. كما لم يتم السماح لمحامييه بالتحدث أثناء المحاكمة.

وتواجه صحيفة "خرطوم مونيتور" التي بدأت الصدور في عام ٢٠٠٠، أربعة قضايا أخري في تهم تتعلق بالنشر. ويخشى أن تتوقف الصحيفة عن الصدور بسبب العجز عن سداد الغرامات التي تصدرها المحاكم ضدها.

في ٢٣ يناير، أذنت محكمة جنائية في الخرطوم حسين خوجلي أحد رؤساء تحرير الصحف وذلك بعد اتهامه بنشر أنباء كاذبة وتهديد الأمن العام. وحكم على حسين خوجلي بغرامة مالية بلغت ٥٠٠٠٠٠٠ دينار أو الحبس لمدة عام في حال عدم السداد. وقال القاضي إن خوجلي نشر خبراً يقول إن وزيراً فيدرالياً من أبناء الجنوب غادر الخرطوم بنية الانضمام الى الثوار الذين يقاتلون الحكومة في الجنوب.

وجرى الحكم على صحفي آخر بغرامة قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ دينار في ذات المحاكمة (أو السجن لستة أشهر في حال عدم السداد) وأبريء صحافيان آخران من الاتهام. ولم تستمع المحكمة الي دعوى الدفاع التي أعدها محامي الصحيفة وأكتفت بمجرد تدوين اسمه في السجلات باعتباره حاضراً.

وتعتقد المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة أن تقديم الصحافيين لمحاكمات غير عادلة وتوقيع غرامات باهظة بحقهم إنما يهدف الى تقييد حرية التعبير. كما تعتقد المنظمة أيضاً بأن التهم التي يتم توجيهها للصحف والصحفيين تنتافي والحق العالمي في حرية التعبير المنصوص عنه في المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يعتبر السودان أحد أطرافه. وتري المنظمة أن تهمة "الترويج لأنباء كاذبة"، المنصوص عليها في المادة ٦٦ من قانون الاجراءات السوداني والذي يعاقب عليها بالسجن لغاية ستة شهور أو الغرامة غير المقيدة بحد أقصى، قابلة للتفسير من قبل السلطات السودانية بما يشمل أي انتقاد يتم توجيهه للحكومة.

الاعتقال:

ظل الدكتور حسن الترابي، زعيم المؤتمر الوطني الشعبي، رهن الاعتقال المنزلي لما يزيد عن أربعة شهور. وفي ٥ فبراير رفضت المحكمة الدستورية طلباً لإطلاق سراحه على أساس استنفاده للأمد التي يجوز للسلطات الاحتفاظ بشخص ما رهن الاعتقال التحفظي. وقد ظل الترابي، وما لا يقل عن سبعة من قياديين حزبه (المؤتمر الوطني الشعبي)، رهن الاعتقال منذ فبراير ٢٠٠١ بعد توقيع الحزب لمذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وجرى نقل الترابي من سجن كوبر في الخرطوم بحري الى الاعتقال المنزلي في أكتوبر الماضي. ومن بين معتقلي الحزب الآخرين: آدم الطاهر حمدون، ابراهيم عبد الحفيظ، طارق محبوب، حاج ماجد سوار، الأمين عبد الرازق، الزبير حامد، ونور الدين آدم. ويتم اعتقال جميعهم بموجب المادة ١/٣١ من قانون الأمن الوطني والذي يجيز لرئيس الأمن إبقاء أي شخص للاشتباه رهن الاعتقال التحفظي لمدة أربعة شهور عقب اعتقال أولي للتحقيق مدته ثلاثة أيام.

في ١٠ ديسمبر، قامت قوات الأمن باعتقال هشام عبد اللطيف واقتياده الى مكاتب الأمن في مدينة الدويم. وجاء اعتقال عبد اللطيف، وهو شاهد رئيسي في قضية إتهام ضد قوات الأمن بتعذيب أحد المعتقلين، بهدف منعه من الظهور أمام المحكمة التي يمثل فيها للشهادة. وقيدت قوات الأمن أيضاً ظهور شاهد آخر، محمد أحمد عبد القادر، للحيلولة دون مثوله للشهادة أمام محكمة مدينة الكوة.

وأمر عبد القادر بعدم مغادرة المدينة لغاية ١٢ ديسمبر، أي لحين انتهاء النظر في القضية. وكان كلا الشاهدين قد تعرض للتهديد والمضايقة من قبل أجهزة الأمن. وتعرب المنظمة السودانية لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ لمحاولات قوات الأمن تعويق العدالة، وللحصانة التي يتمتع بها أفراد هذه القوات ضد المساءلة وفقاً لقانون الأمن الوطني (١٩٩٤) المعدل في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ويمنح القانون ضباط الأمن سلطات للتحقيق والتفتيش والاعتقال الاعتباطي الى جانب الاعتقال لفترات طويلة دون إذن قضائي.

واعتقلت قوات الأمن حسن الساير في مدينة نيالا في ١٠ يناير. وكانت أجهزة الأمن في المدينة قد اعتقلت في مطلع يناير ابراهيم البشير موسى، طالب جامعي، وطلبت منه عند إطلاق سراحه التبليغ يومياً لدي مكاتب الأمن. وتعرض موسى أثناء الاعتقال الى التعذيب كما فرض عليه أداء تمارين جسدية شاقة. وفي يناير قامت قوات الأمن في مدينة الضعين باعتقال حسين آدم سليمان وأبقت عليه معتقلاً في مركز اعتقال سري.

وفي ١٢ فبراير تم اعتقال ابوبكر عبد الرازق المحامي بعدما قام، مع محامين آخرين، بالتوقيع على مناشدة لإطلاق سراح الزعيم الاسلامي المعارض حسن الترابي. وجرى استدعاء المحامين الآخرين بشكل فردي الى مكاتب الأمن لفترات تراوحت بين ثلاث وست ساعات.

وفي ١٣ فبراير اعتقلت قوات الأمن معتصم عبد الله محمود، أحد قادة الاخوان الجمهوريين، وقامت بتهديده للكف عن الدعوة لأفكار زعيم المجموعة، الراحل محمود محمد طه. وخلال فبراير جرى اعتقال عدد من القادة السياسيين على نحو متكرر. واعتقل حسن محمد عباس، من حزب البعث، عدة مرات منذ فبراير. ويواجه سامي نعيم الاتهام بالردة وفق ما قرره محكمة الاستئناف بالخرطوم.

العقوبات الغليظة والجسدية:

بقي العمل نافذاً بالعقوبات الجسدية كالجلد وقطع الأطراف والرجم حتى الموت والصلب، المضمنة في القانون الجنائي السوداني الذي يستند على تفسير الحكومة للشريعة.

وفي ٨ ديسمبر جرت إدانة ابوك الفا اكوك، وهي مسيحية من جنوب السودان، بالزنا وقضت المحكمة الجنائية في نيالا بقتلها رجماً. وفي فبراير، وإثر ضغوط منظمات حقوق الإنسان الدولية، عطلت المحكمة العليا في الخرطوم حكم الاعتقال الصادر ضد أوكوك، الحبلى ذات الـ ١٨ عاماً، واستبدلته بالجلد ٧٥ جلدة. وجرى تنفيذ الحكم الجديد عليها. وفي ١٢ ديسمبر، أصدرت إحدى محاكم الطوارئ في مدينة نيالا أحكاماً بقطع اليد اليمنى لكل من عبده اسماعيل تونغ ويوسف يابو موباي. ولم يسمح للمتهمين بالحصول على محام للدفاع.

وفي ٢٣ ديسمبر، تم تنفيذ حكم الاعدام شنقاً بحق حسن اسحق سبيل، ومحمد ابراهيم حامد وعبد الرحمن سليمان وذلك في سجن مدينة الفاشر. وجاء ذلك بعد ادانتها من قبل محكمة طوارئ خاصة بتهم النهب والقتل.

وفي ٢٥ ديسمبر، حكمت محكمة في ولاية شمال دارفور على محمد آدم يحيى وأحمد سليمان محمد بقطع اليد اليمنى ثم اعدامهما شنقاً بعد ذلك. وفي ٢٥ ديسمبر أيضاً، أصدرت محكمة طوارئ خاصة في الفاشر - غرب السودان - أحكاماً ضد محمد حسن محمود وأدم يسن بالاعدام شنقاً.

وصدرت أحكام ترواحت بين الاعدام شنقاً ورجماً وبالقطع في شمال وجنوب دارفور بحق عبده اسماعيل تونغ، ويوسف يابو موباي، ومحمد آدم يحيى، وأحمد سليمان محمد، ومحمد حسن محمود وأحمد يسن. وتم تنفيذ أحكام الاعدام بحق ثلاثة منهم في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢.

وهناك تقارير تشير الى أن اثنين آخرين، هما آدم ابراهيم عثمان وعبد الله اسماعيل ابراهيم، صدرت بحقهم أحكام بالقطع من خلاف (قطع اليد اليمنى والقدم اليسرى) في ٢٧ ديسمبر بواسطة محكمة في دارفور.

وفي ٢٤ يناير ٢٠٠٢، جرى تنفيذ حكم بقطع اليد اليمنى بحق انثوني جيمس لادو وانتي، وهو مواطن من جنوب السودان ويبلغ عمره ٤٦ عاماً.

وتعتبر المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة مثل هذه الأحكام أحكاماً قاسية ولا إنسانية ومحطة بالكرامة. وتدعو المنظمة المجتمع الدولي لممارسة أقصى الضغوط على حكومة السودان لحملها على وقف العقوبات الجسدية باعتبارها ممارسة لا إنسانية. وتشير المنظمة الى ضرورة التزام الحكومة بتعهداتها لاسيما تجاه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب والتي صادق عليهما السودان.

الغارات الجوية ضد الأهداف المدنية:

واصلت حكومة السودان عمليات القصف الجوي المتعمد للمدنيين والأهداف الإنسانية في جنوب السودان، ما أدى لقتل المدنيين والأطفال وجرح العديدين منهم ومفاقمة الأوضاع الحياتية لسكان المدنيين.

وفي ٤ ديسمبر، قامت طائرة انتينوف حكومية بإسقاط ست قنابل على بلدة نيانق بمنطقة بحر الغزال ما أدى الى إصابة ثلاثة مدنيين على الأقل. وفي ذات اليوم تم شن غارات جوية على بلدات وقرى أخرى من بينها لكامادي وكديبه وكاسيكا وتالي في الاستوائية، ليكادوكو في بحر الغزال. وجرى إسقاط ما لا يقل عن ٢٢ قنبلة على هذه المناطق.

وفي ٦ ديسمبر، أصيبت امرأة عندما غارت طائرة انتينوف على كيلي في جنوب النيل الأزرق. وفي ذات اليوم أسقطت تسع قنابل على بلدة تالي في الاستوائية. وسقطت واحدة منها على مقربة من مقر لإحدى منظمات الاغاثة. وفي ٨ ديسمبر قتل مدنيان (أحدهما عامل إغاثة) وجرح أربعة آخرون فيما دمرت عدة منازل بعدما أغارت طائرة انتينوف على بلدة بومير في أعالي النيل وأسقطت ١٦ قنبلة فوقها.

وفي ٢٥ ديسمبر، أصيب شخصان حينما استهدفت طائرة جامبو/ميده في الاستوائية. وفي ٢٦ ديسمبر، أسقطت طائرة انتينوف ما بين ٦ - ٧ قنابل فوق بلدة ياي في الاستوائية. وسقطت بعض هذه القنابل على مقربة من مبني لبرنامج شريان الحياة التابع للأمم المتحدة. وفي ٢٨ ديسمبر، أسقطت تسع قنابل فوق بلدة امادي في الاستوائية.

وفي ٢٩ ديسمبر، قتل مدنيان وتم تدمير كاتدرائية حينما أسقطت طائرة انتينوف تسع قنابل فوق لوي بالاستوائية. كما دمرت عدة منازل إثر غارة على بلدة لاني في الاستوائية في ذات اليوم.

وفي ٦ يناير، أسقطت طائرة انتينوف حكومية ثمانية قنابل فوق مادنج أشوت في بحر الغزال. وفي ١٠ يناير، أسقطت ثمانية قنابل أيضاً بواسطة طائرة انتينوف فوق مورحاتيجا بمنطقة الاستوائية. وفي ذات اليوم، أسقطت ثلاث قنابل فوق هياالا بالاستوائية، فيما أسقطت أربعة قنابل أخرى فوق بلدة تير انغور بالاستوائية.

وفي ٢٤ يناير، قتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين حينما هاجمت طائرة انتينوف حكومية بلدة كوك في أعالي النيل. وفي اليوم التالي، ٢٥ يناير، قتل طفل خلال غارة أخرى على ذات البلدة.

وفي ٢٥ يناير هاجمت طائرتان مروحيتان على بلدتي ماينديت ولير في أعالي النيل.

وفي ٩ فبراير، قتل أربعة مدنيين فيما جرح ستة آخرين عندما قامت طائرة انتينوف بإسقاط ١٢ قنبلة على بلدة كوش في أعالي النيل. وقتل خمسة مدنيون آخرون، بينهم عامل صحي يتبع لأحدى المنظمات الإنسانية، في ذات اليوم عندما أسقطت طائرة انتينوف ثلاث قنابل فوق بلدة نيمن بأعالي النيل. وفي منطقة بحر الغزال قتل طفلان وجرح اثنا عشر مدنياً

عندما أسقطت طائرة انتينوف ست قنابل فوق بلدة اكويم. وفي ٩ فبراير، استقرت ثلاث قنابل في منطقة إسقاط أغذية تابعة لبرنامج الغذاء العالمي متسببة في جرح عدة أشخاص داخل مقر طبي يتبع أحد المنظمات الانسانية أصابته شظايا القنابل. وفي ١٠ فبراير، هاجمت طائرة انتينوف بلدتي كوش ونيمن في أعالي النيل. وفي ٢٠ فبراير، قتلت مروحية حكومية ما لا يقل عن ١٧ مدنياً وجرحت العديدين في موقع لتوزيع الأغذية تابع للأمم المتحدة في ببي بغرب أعالي النيل. وكانت الحكومة السودانية قد أذنت في وقت سابق لمنظمات الاغاثة بالعمل في المنطقة.

ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي

استناداً الى نضال شعبنا العظيم منذ فجر العمل الوطني ضد الاستعمار وما تلتها من ديكتاتوريات عسكرية، قالت ديباجة الميثاق بتأكيد قوى التجمع الوطني الديمقراطي، الموقعة على الميثاق، على تبني شعبنا للديمقراطية باعتبارها النظام الأمثل للحكم في البلاد. وأشارت الى أن الديمقراطية التي تتطلع اليها الجماهير هي تلك التي تقوم على التعددية الحزبية السياسية والتنوع الثقافي وحرية التنظيم النقابي واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وضمان الحريات الأساسية وصيانة حقوق الإنسان ورفض كافة أشكال الديكتاتورية المدنية أو العسكرية.

وقالت ديباجة الميثاق بأن على القوى الوطنية بشكل عام والتنظيمات العضوة في التجمع بشكل خاص أن تنظر بشجاعة وموضوعية في الأسباب والعوامل التي ساقته الى أزمة الحكم في البلاد، وأن تحاول بكل صدق ونكران ذات الاتفاق حول مبادئ وسياسات وبرامج أساسية في المجالات السياسية والدستورية والاجتماعية والثقافية المختلفة بهدف تحقيق التنمية الوطنية والوحدة الطوعية والسلام القائم على الديمقراطية، حق المواطنة، العدل واحترام حقوق الإنسان.

وقالت الديباجة بأن بلادنا قد عاشت، منذ رحيل الاستعمار، أزمة سياسية عميقة تجد تعبيرها في الحرب الأهلية المشتعلة لما يزيد عن ربع قرن، وفي حالة عدم الاستقرار السياسي والتعاقب الشرير للأنظمة المدنية والعسكرية. وأضافت أنه لم يكن غريباً بسبب ذلك أن تخفق كل الحكومات التي توالى على حكم البلاد في إيجاد حلول للمشكلات الرئيسية للمواطنين. وقالت إن العجز في تحقيق التقدم والتنمية كان طبيعياً إذ أن ذلك لا يتأتى من دون الاستقرار، كما أن الاستقرار لا يتأتى من دون إجماع وطني على القضايا الرئيسية.

وقالت ديباجة ميثاق التجمع أن عوامل عدة قد تضاعفت لتعويق التنمية الديمقراطية والقعود بالمواطن السوداني. وقالت إن من بين هذه العوامل عدم إشراك القوى المنتجة، المتمثلة في النقابات والاتحادات المهنية، في العملية السياسية، استمرار الحرب الأهلية لسنوات طويلة، الانقلابات العسكرية التي تحولت الى ديكتاتوريات عتيدة إضافة الى الفشل في مواجهة القضايا الرئيسية التي تواجه المواطنين وتفاقمت بسبب الفساد.

وقالت الديباجة أن محصلة هذه العوامل لا يمكن أن تكون شيئاً آخر سوى الفشل والاحباط والأزمات المزمنة. وقالت إنه لا يمكن تغيير هذا الواقع إلا من خلال المشاركة الفعالة -أثناء الفترة الانتقالية وفي الحكومة الديمقراطية التي تعقبها- في كافة مؤسسات الحكم التشريعية والتنفيذية لكل القوى المنتظمة الآن تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، أي الأحزاب السياسية، النقابات، القوات النظامية والمجموعات المسلحة العاملة تحت رايته. وأشارت الديباجة الى أن الاخفاقات التي واجهت الثورتين الشعبيتين في اكتوبر ١٩٦٤ وابريل ١٩٨٥ تعود الى غموض بعض الشعارات التي تم طرحها والى عمومية بعضها الآخر لدرجة تثير الارتباك، لاسيما في ظل غياب برنامج عمل أو آليات متفق عليها. غير أن الديباجة أشارت الى أن الفترة التي تلت سقوط نظام مايو شهدت تباشير عهد جديد من العمل الوطني الواعي الهادف الى بناء السودان جديد مستقر. وقالت إنه ونتيجة لجهود متواصلة ومساعدية شاركت فيها الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان الى جانب قوى سياسية ونقابية عديدة قبيل وبعد ابريل ١٩٨٥ فقد تم الوصول الى اتفاق على عدد من المبادئ الموجهة للعمل الوطني المشترك ومن ثم سلامة البلاد. وقالت إن من بين أبرز تلك المبادئ اعتماد الحوار السلمي بدلاً عن الاحتراب، تأكيد مبدأ التعددية السياسية والثقافية والدينية بدلاً عن الهيمنة، وتبني خيار الديمقراطية بدلاً عن حكم الفرد غرض النظر عن كونه مدنياً أو عسكرياً.

وأشارت الديباجة الى إعلان كوكادام في ٢٦ مارس ١٩٨٦ واتفاقية السلام السودانية في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ باعتبارهما أوضح تعبيرين على التوافق السياسي، مضيفة أنه كان من الممكن أن يعرف السودان طريقه الى الاستقرار والسلام إذا كان قدّر لهذه الروح الجديدة أن تتطور الى نهاياتها المنطقية.

وعبرت الديباجة عن أسفها لبعض المناورات، لاسيما من جانب الجبهة القومية الاسلامية، التي هدفت لتقويض عملية السلام واستمرارية الحرب ومن ثم المزيد من التدهور الاقتصادي والسياسي والاداري في البلاد. وقالت إن ما قامت به الجبهة القومية كان متسقاً مع طبيعتها فهي رأت أن تحقيق السلام القائم على التسامح الفكري واحترام التنوع والتعدد يتعارض مع أساليبها الفاشية الرامية الى فرض فكر سياسي بعينه باسم الدين. كما كان من شأن تحقيق السلام فضح الجبهة القومية الاسلامية باعتبارها قوة سياسية تنفر من العمل ضمن إطار ديمقراطي يتسم بتعدد المنابر السياسية وتنوع الآراء. لقد تم التخطيط لانقلاب ٣٠ يونيو بهدف التخلص من الديمقراطية، تقويض عملية السلام وتعطيل برنامج العمل المرحلي. كما كان أيضاً مفارقة لروح المذكرة التي قدمتها القوات المسلحة للحكومة في فبراير تعبيراً عن الإجماع والتوجه الوطني. ولم يتردد مخطو الانقلاب في استغلال المذكرة لخدمة مصالح أقلية سياسية لم تستطع بلوغ غاياتها عبر الممارسة الديمقراطية.

وأوضحت الديباجة أن الأقلية السياسية التي خطت للانقلاب كانت الجبهة القومية الاسلامية، الحزب السياسي الفاشي المعزول الذي يدعو لإقامة دولة دينية ظلالية على حساب الانجازات المتركمة للجماهير.

وقالت الديباجة إن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أعلنت، باعتبارها جزءاً من النسيج الوطني، رفضها للحكم

العسكري وأهدافه خلال الشهر الأول من الانقلاب. وإن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد رحبت، من هذا المنطلق، بميلاد التجمع الوطني الديمقراطي معلنة انضواءها فيه ومصادقتها على المبادئ التي تضمنها ميثاقه. وقالت الديباجة إن التجمع الوطني الديمقراطي لم يأل جهداً لترسيخ الأسس الديمقراطية والانسانية التي سيقوم عليها السودان الديمقراطي الجديد. وقالت إن أبرز المعالم التي تؤكد على هذا الالتزام تتمثل في المبادئ التي أجمعت عليها قوى التجمع في اعلان نيروبي في ١٧ ابريل ١٩٩٣ ومقررات مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي للقضايا المصرية في أسمر - ارتريا- في يونيو ١٩٩٥.

وتضمن الميثاق على التعهد بمقاومة النظام القائم الى حين هزيمته وإزالته نهائياً. كما تضمن التعهد على تقديم كل من شارك في تخطيط أو تنفيذ أو دعم الانقلاب، أكان حزباً سياسياً أو فرداً، أمام المحاكم وتوقيع العقوبة المناسبة بحقه وفقاً للقانون.

وعبر الميثاق عن الثقة الكاملة في قدرة شعبنا على تحقيق النصر على النظام القائم، وذلك استناداً على تجربته الفريدة في مقاومة الديكتاتوريات. وأشار الى أن شعبنا قد شرع بالفعل في هذه المهمة النبيلة. وقال أن وحدة قواه الرئيسية الثلاث، الأحزاب السياسية والنقابات والقوات النظامية، تمثل خطوة هامة في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

١/ برنامج للمهام العاجلة والنضال اليومي

تبنى التجمع الوطني الديمقراطي في ميثاقه المهام التالية باعتبارها برنامجاً للنضال تضطلع قوى التجمع الثلاث بتنفيذه، كل فيما يخصه:

- ١- تنفيذ أنشطة قومية تهدف الى تحقيق الوحدة الوطنية والسلام ومحاربة السياسات التي أضفت أبعاداً عرقية أو دينية للحرب الدائرة في السودان الآن.
- ٢- مقاومة أعمال الاعتقال والسجن والفصل عن العمل التي يقوم بها النظام بحق المواطنين، والعمل من أجل إطلاق سراحهم وإعادةهم الي أعمالهم.
- ٣- رفض تنظيمات ومؤسسات النظام الحاكم وحشد الجماهير لتمكينها من تحدي النظام واستعادة حقوقها في التنظيم والاحتجاج والتظاهر أو الإضراب.
- ٤- قيادة الجماهير في الريف والحضر في نضالها لتأمين حاجاتها اليومية في المعيشة والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها من مجالات الحياة.
- ٥- تشديد العزلة على النظام الديكتاتوري محلياً وخارجياً، والاستفادة من كل وسائل الاعلام المتاحة لتحقيق هذه المهمة.
- ٦- تصعيد أوجه النضال الجماهيري السياسي والعسكري لهزيمة النظام وإسقاطه عبر الاضراب السياسي العام، العصيان المدني والانتفاضة الشعبية المحمية.
- ٧- بعد إسقاط النظام، تقوم القوى الموقعة على ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي بتكوين حكومة انتقالية لمدة أربع سنوات تقوم خلالها بتنفيذ مهمة وضع الأسس لسودان ديمقراطي متحد جديد، مواجهة وتذليل المشكلات العميقة التي تواجه البلاد، السعي لتحقيق الرفاهية والسعادة للجماهير وتنفيذ المهام الأخرى المنصوص عليها في الميثاق.

٢/ مهام الفترة الانتقالية

حدد الميثاق مهام الفترة الانتقالية فيما يلي:

- ١- إلغاء ما يسمى بالمراسيم الدستورية التي صدرت عن النظام العسكري منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩، واعتماد دستور يقوم على هذا الميثاق ويحدد هيكل الحكومة الديمقراطية خلال فترة الانتقال ويؤكد على الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والمعبر عنها في الحق في الحياة، وحرية التنظيم والفكر والاعتقاد والتعبير والنشر والحركة، وضمان حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الميثاق الدولية وإعلان نيروبي كما يلي:
- ٢- "تعتبر الميثاق والعهود الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من قوانين السودان ويعتبر أي قانون آخر لا يتوافق معها باطلاً وغير دستوري".
- ٣- "يجب أن تضمن القوانين المساواة الكاملة بين المواطنين على أساس المواطنة، غض النظر عن المعتقد الديني أو التقاليد ودون أي تمييز بسبب الدين، العرق، النوع أو الثقافة. ويعتبر أي قانون يتناقض مع هذا باطلاً وغير دستوري".
- ٤- استقلال القضاء، وسيادة حكم القانون والفصل بين السلطات.
- ٥- استقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- ٦- المحافظة على استقلال الحركة النقابية الديمقراطية واتحادها.
- ٧- المحافظة على السمة القومية للقوات المسلحة، الشرطة والقوات النظامية الأخرى وسن القوانين المؤكدة على هذا.

وينبغي أن تكون مثل هذه القوانين أو أي معايير أخرى يتفق عليها في هذا الشأن مرنة، وذلك لحقيقة وجود جيشين خلال فترة الانتقال، ولأن الحل النهائي لمسألة التوحيد سيتم تحديده ضمن سياق هيكل ومؤسسات الحكومة، بما فيها القوات

المسلحة، ووفق مقررات المؤتمر الدستوري.
 ٨- التأكيد على السمة القومية لوسائل الاعلام ، المقروءة والمسموعة والمرئية، ودورها في ترسيخ التنوع الثقافي في المجتمع السوداني والطبيعة التعددية للتركيبة السياسية والدينية.
 ٩- انتهاج سياسة خارجية تؤكد السيادة الوطنية، وتخدم المصالح الوطنية وتقوم على الاحترام وحسن الجوار وعدم الانحياز ورفض الأحلاف واحترام موثيق حقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة في المنظمات الاقليمية والدولية ودعم حركات التحرر.

- ٢/ إلغاء كافة القوانين والمراسيم السياسية والادارية الصادرة عن النظام الديكتاتوري منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وإصدار مراسيم وفق ما يلي:
- ١- إلغاء كافة القوانين التي تنتهك الحريات الأساسية، وبصفة خاصة قوانين سبتمبر ١٩٨٣ ومارس ١٩٩١، وتبني وتطبيق قوانين ١٩٧٤، باستثناء القانون الجنائي الذي ينبغي إيداله بالقوانين التي صاغها التجمع الوطني الديمقراطي على ضوء مقررات مؤتمر أسمراللقضايا المصيرية.
 - ٢- إلغاء كافة الاتفاقيات التي تنتهك السيادة الوطنية للسودان.
 - ٣- السماح بحرية عمل الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الجماهيرية.
 - ٤- إعادة حرية الصحافة والمطبوعات وفق اللوائح التي تصدرها السلطات المعنية.
 - ٥- إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين والمعتقلين من النقابيين والقوات النظامية.
 - ٦- إعادة المفصولين من القوات النظامية والخدمة المدنية والقضاء منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩ الى وظائفهم.
 - ٧- حالات الفصل التعسفي السابقة للتاريخ أعلاه ينبغي النظر فيها، وإعادة تكوين كافة مجالس ادارات مؤسسات الدولة على أسس جديدة.
 - ٨- تقديم كل الذين شاركوا في تفويض النظام الديمقراطي القائم الي ٢٩ يونيو ١٩٨٩، أو كل الذين ساعدوا على استمرار النظام العسكري، أمام العدالة.
 - ٩- تقديم كل الذين تورطوا في أعمال الفساد منذ ٦ ابريل ١٩٨٥ أمام العدالة، والنظر في دعاوى الفساد خلال فترة حكم مايو.

في ذكرى شهيد التجمع الوطني الديمقراطي الفريق فتحي أحمد علي

عبد الرحمن سعيد*

* الكاتب هو رئيس القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية، أحد المجموعات المؤسسة للتجمع الوطني الديمقراطي، والناطق الرسمي ونائب قائد القوات المشتركة للتجمع الوطني الديمقراطي.

هناك الآلاف من الشهداء الذين قدموا حياتهم فداء للمهمة النبيلة للتجمع الوطني الديمقراطي، ألا وهي النضال الشاق من أجل إقامة سلام عادل ودائم يتأسس على العدالة الاجتماعية، الفصل بين الدولة والدين، وإرساء حكم القانون. إننا نحیی بإجلال كل هؤلاء الشهداء العزیزین علینا والذین یتمثلون كافة صفوف التجمع الوطني الديمقراطي، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين.

إننا نتعهد بالألا تذهب تضحياتهم هباء. ولسوف نواصل النضال من أجل السلام والديمقراطية لتنمية وطننا العظيم ولرفاهة كل مواطنيه دون أي تمييز. ومن أجل هذه المهمة النبيلة فإننا نحیی بالاحترام الكامل والاعجاب قوى التجمع الوطني الديمقراطي، عسكرية أو مدنية، التي تواصل تضحياتها من أجل هذه القضية الجليلة في كافة أنحاء البلاد.

ويقر التجمع الوطني الديمقراطي بأن هذه الأهداف الرئيسية هي الأساس لسودان العدالة التي كافح شعبنا منذ القرن الماضي بغية تحقيقها. وما أكثر القادة الذين كرسوا حياتهم من أجل تحقيق هذه الغاية. ويعتبر قائدنا العزيز، الراحل الفريق أول فتحي أحمد علي، أحد أبرز هؤلاء، وكان نموذجاً فريداً بين أعضاء ومناصري التجمع الوطني الديمقراطي العسكريين والمدنيين، كما كان من الناشطين من أجل السلام والديمقراطية في كل مكان.

لقد كان الفريق أول علي، القائد العام الشرعي الراحل للقوات المسلحة السودانية، قوة دافعة وراء الدعم الكبير من قبل القوات المسلحة لاتفاقية السلام السودانية في ١٩٨٨ والتي وقعها الرئيس الحالي للتجمع الوطني الديمقراطي، محمد عثمان الميرغني، مع العقيد جون قرنق، قائد الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان القائد الحالي للقيادة العسكرية الموحدة لقوات التجمع الوطني الديمقراطي.

وتحظى الإصلاحات التي أدخلها الفريق أول على الجيش الوطني، الذي كانت مزقته بشدة حكومة مايو سيئة السمعة، بحفاوة بالغة في أوساط مختلف فصائلنا. لقد أرسى القوات المسلحة علي دعائم علمية، وأعد مسودة قانون الشهيد، وأدخل توفير العون القانوني الكامل للمتهمين بموجب القانون العسكري، والعديد من الإصلاحات العملية الأخرى.

وفوق كل هذا وذلك، وضع الفريق أول الأسس للدور الذي ينبغي أن تلعبه القوات المسلحة خلال الحكم الديمقراطي، إذ عارض بقوة أي تدخل للجيش في محاولة الإطاحة بالحكم الديمقراطي. وخلال الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩) تولى الفريق أول بحزم قيادة الجيش باعتبار أن مهمته الرئيسية تتمثل في حماية الديمقراطية.

لقد طور الشهيد فتحي هذا الدور المتميز إلى نهايته المنطقية بعد الانقلاب الغادر للجبهة القومية الإسلامية في يونيو ١٩٨٩ من خلال زيارته الوطنية لرئاسة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أوائل ١٩٩٠ لتتسبب خطة ودية لوقف الحرب بين القوات المسلحة السودانية العاملة والجيش الشعبي لتحرير السودان عبر التعاون السلمي بينهما في مناطق العمليات. وأكد الشهيد في تلك الزيارة التاريخية، التي توجت باتفاق كامل بين الجيش الشعبي والقيادة الشرعية، أن "العدو الوحيد لشعبنا وجيشنا هو نظام الجبهة القومية الإسلامية الإرهابي".

كان الفريق أول مؤسساً للقيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية التي تواصل النضال إلى جانب الشركاء الآخرين في التجمع الوطني الديمقراطي بغية إسقاط حكم الجبهة القومية الإسلامية الديكتاتورية من أجل تحقيق هدف إعادة مبادئ الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، ولتنمية كافة البلاد عبر طريق السلام والتنمية العادلة وتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية. وتم انتخاب الفريق أول نائباً لرئيس التجمع الوطني الديمقراطي ورئيساً للجنة السياسية والعسكرية العليا للتجمع منذ ١٩٩٥، ثم جرى تعيينه رسمياً منسقاً عسكرياً عاماً للقيادة العسكرية الموحدة للتجمع الوطني الديمقراطي.

وقبل وفاته في ٢٨ أبريل ١٩٧٧، قام الفريق أول فتحي بزيارات عدة للضباط والجنود الأسرى لدى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق العمليات بجنوب السودان. وقام بإقناع العديدين من الأسرى بالإنخراط في القيادة العسكرية الموحدة للتجمع الوطني الديمقراطي تحت القيادة الميدانية للعقيد د. جون قرنق. لم تكن تلك المهمة النبيلة أمراً جديداً على حياة الفريق أول والذي قاد، سابقاً في ١٩٨٨، الضباط كبار الرتب في القوات المسلحة السودانية لتأييد اتفاقية السلام السودانية والحكم الشرعي للحكومة المنتخبة.

إن النموذج الفريد للفريق أول، كأحد قادة الجيش الوطني السوداني ذوي التوجه الأكثر استنارة وديمقراطية، سوف يظل باستمرار هادياً لمناصري الديمقراطية وللقات المسلحة. وإن قادة ومناصري التجمع الوطني الديمقراطي، بشكل عام، وأفراد القوات المسلحة السودانية في البلاد وخارجها، بشكل خاص، يعبرون عن حبه واحترامهم العظيم للفريق أول، شهيد السلام والديمقراطية والنضال الذي لا يهدأ من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، سيادة وطننا الحبيب، وحكم حقوق الإنسان والحريات العامة

أصول الأزمة السياسية

هيئة الدورية

تولي الدورية تركيزاً واهتماماً عميقاً للمصادر الرئيسية للأزمة السياسية في السودان، للصراع الممتد بين القوى الديمقراطية والديكتاتورية، وللصراع بين قوى السودان الحديثة والمجموعات التقليدية. لقد نص ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، أوسع وأعتى معارضة ديمقراطية سودانية ضد نظام البشير القائم بصله وثيقة مع الجبهة القومية الإسلامية، على أن "عدة عوامل تضافرت لإعاقة التنمية الديمقراطية وقهر المواطن السوداني. وتتضمن هذه حقيقة أن القوى المنتجة، ممثلة في النقابات والاتحادات المهنية، قد تم تجاهلها في العملية الديمقراطية، استمرار الحرب الأهلية في البلاد لسنوات عديدة، والانتقالات العسكرية التي انتهت إلى أنظمة ديكتاتورية، والفشل في حل القضايا الأساسية التي تواجه المواطنين وقد تفاقم كل هذا نتيجة للفساد".

"كانت المحصلة الطبيعية لكل هذه العوامل الفشل، الإحباط والأزمات المزمنة. وفي رأينا، فإن هذه الأوضاع لا يمكن تغييرها إيجابياً إلا من خلال المشاركة الفاعلة في كل مؤسسات الدولة التشريعية والسيادية والتنفيذية لكافة القوى المنظمة تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، أي الأحزاب السياسية، النقابات، القوات النظامية وكل المجموعات المسلحة العاملة الآن تحت هذه المظلة، وذلك خلال المرحلة الانتقالية والحكومة الديمقراطية اللاحقة".

ويواصل الميثاق القول: أكثر من ذلك، من المهم ملاحظة حقيقة أن الاخفاقات التي لازمت الانتقالات الشعبية في أكتوبر ١٩٦٤ وابريل ١٩٨٥ كانت في جانب منها بسبب غموض بعض الوثائق وعموميتها ما أنتج الالتباس، لاسيما غياب برنامج عمل متفق عليه أو اتفاق حول آلياته".

مقابلة مع الاستاذ التجاني الطيب،
القيادي بالتجمع الوطني الديمقراطي

محمد حسن داود

في يناير ٢٠٠١، التقى الأمين العام للمنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة بالاستاذ التجاني الطيب، عضو هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي. ومثل اللقاء جانباً من بحث المنظمة حول مسألة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، والذي يتم نشره في هذا العدد الخاص من الدورية.

يقول التجاني الطيب إن الانتقال إلى الحكم الديمقراطي كان باستمرار معضلة في تاريخ السودان الحديث. كانت المرحلة الانتقالية الأولى شديدة القصر وامتدت في واقع الأمر بين يناير وديسمبر ١٩٥٥.

عقب ثورة أكتوبر الشعبية في ١٠٦٤، كان هناك اتفاق على الانتقال بالبلاد من الحكم الديكتاتوري إلى الديمقراطية. استمرت الفترة الانتقالية ستة أشهر. وتكررت الأحزاب السياسية للاتفاق في فبراير واستبدلت الحكومة الانتقالية بحكومة بديلة.

شهدت الفترة اللاحقة لحكم مايو ١٩٦٩ مناقشات مستفيضة على ضوء تجربة أكتوبر. كان رأي البعض أن الفترة الانتقالية ينبغي أن تمتد لثلاث سنوات. البعض الآخر أرادها ستة أشهر. وأخيراً أستقر الاتفاق على أن تكون الفترة الانتقالية عاماً واحداً.

عند تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي كان هناك اتفاق في مؤتمر التجمع في لندن على جعل الفترة الانتقالية من خمس سنوات. لكن مبارك الفاضل أخذ في القول إن من حق الناس أن يقرروا أمد الحكم الانتقالي.

أكد الحزب الشيوعي حقيقة أن الحكم الانتقالي ينبغي تحديده على أساس المهام التي ينبغي أن تتجزها الحكومة الانتقالية. كان حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي يميلان إلى اختصار فترة الانتقال. وفي ذلك الحين كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد اقترحت في محادثاتها مع النظام فترة انتقالية مدتها سنتان قبل ممارسة حق تقرير المصير.

باشرنا محادثات مطولة مع الميرغني، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، والذي كان مقتنعاً بأن لا تتجاوز الفترة الانتقالية خمس سنوات وأن لا تقل عن ثلاث. وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان عند ذلك الرأي أيضاً. أستغرقنا النقاش حول هذه المسألة أربع سنوات.

لم يكن هناك أي اختلاف حول الحكم الانتقالي حيث كنا قد اتفقنا على إنجاز مهام محددة، تحديداً مهمة الانتقال من علاقات الدولة القديمة الى أخرى جديدة تحضيراً لنظام الحكم الذي ينبغي تأسيسه. على سبيل المثال، تحدد المهام ما ينبغي عمله لممارسة حق تقرير المصير بالنظر للتقدم الذي يتم إحرازه في مجال الاقتصاد الوطني، اللامركزية الخ.

لم يكن مقبولاً إقتراح الصادق المهدي بإقامة حكم رئاسي في السودان. وتبدأ الفترة الانتقالية بمجرد إسقاط النظام القائم. هناك معضلة تتعلق بانتخاب رئيس للحكومة الانتقالية. كيف سيتم انتخاب رئيس للحكومة في الوقت الذي لن يكون ممكناً فيه إجراء انتخابات قبل الشروع في الفترة الانتقالية نفسها؟ وربما توضح هذه المعضلة إقتراح حزب الأمة بالقبول بالبشير رئيساً للحكومة الانتقالية القادمة. الأمر الأكثر أهمية في اعتقادي هو شكل ومحتوى الحكومة الانتقالية.

ومن بين النقاط التي لم يتم حسم اتفاق حولها مسألة شكل الحكومة، نسب التمثيل في المجلس التشريعي وعدد أعضاء هذا الجهاز، تحديد عضوية المجلس واختصاصاته، ومسألة إعتداد نظام برلماني بمجلس رئاسي مقابل نظام مزدوج من رئيس جمهورية ومجلس وزراء تنفيذي.

وليس واضحاً بعد ما إذا كان الحكم الانتقالي سيتم تطبيقه كما هو مخطط له من قبل التجمع الوطني الديمقراطي أم أن النظام القائم سيكون جزءاً من الانتقال الي الديمقراطية وفق بعض المعطيات الجديدة. وتركز المعطيات الجديدة على الحاجة لإحداث تغيير من خلال التفاوض مع النظام وليس محاربتة وتفكيك وجوده.

الديمقراطية التي نحتاج إليها

المحرر

في هذه المقالة يهدف الكاتب الى تناول الموضوعات الآتية:

(* الديمقراطية التي يحتاج السودان الى ممارستها كما يمكنه تذليل الأزمات السياسية القائمة هي ديمقراطية خاصة بالاصلاح وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

(* يتأسس هيكل ووظيفة الديمقراطية التي يحتاجها السودان على حكومة انتقالية تعمل لفترة أطول مما تخطط له بعض الأحزاب حالياً سواء بشكل مباشر يتضح في الإعلانات التي تصدر عن هذه الأحزاب أو بشكل غير مباشر يتمثل في التعاون مع النظام.

(* برنامج عمل الفترة الانتقالية.

وبشكل أكثر وضوحاً فإن المراد هو ديمقراطية اصلاحية، وليس انتخابات فورية.

تقوم الديمقراطية الليبرالية (المألوفة) على صناديق الاقتراع، صوت واحد لكل مواطن مؤهل حسب شروط السن والمعايير القانونية الأخرى، وتجرى في وقت محدد تحت إشراف هيئة انتخابات وطنية مستقلة تعمل بشكل علني يتيح أي رقابة دولية. وسيعني تطبيق هذه الاجراءات في الوقت الراهن عمل انتخابات فورية تشارك فيها كل الأحزاب التي تقبل خوض الانتخابات تحت ظل نظام البشير القائم، أصابه تغيير أم لا. وسيكون المشاركون في هذه الحالة الحزب الخاص بالنظام، المؤتمر الوطني، والأحزاب الأخرى القائمة في الساحة بما فيها القيادة المتصالحة لحزب الأمة.

فصائل التجمع الوطني الديمقراطي، وتحديداً الحزب الاتحادي الديمقراطي، اتحاد الأحزاب الإفريقية السودانية (يوساب)، الحزب الشيوعي السوداني، الحركة الشعبية لتحرير السودان، القيادة الشرعية، قوات التحالف السودانية (التي اندمجت مؤخراً في الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان)، مؤتمر البجا، والتحالف الفيدرالي، غير راغبة في المشاركة في انتخابات يجريها النظام القائم. وهي تعتقد -عن صواب- أن مشاركتها في انتخابات مع النظام والمتعاونين معه دون مراعاة للالتزامات التجمع الوطني الديمقراطي سيعني خيانة ميثاق التجمع. وسيعني هذا أيضاً نهايةاً للتجمع الوطني الديمقراطي كأمل عظيم في امكانية حكم انتقالي للبلاد.

إن نضال التجمع الوطني الديمقراطي من أجل سودان جديد سوف يمكن عملياً من تقادي السياسات والممارسات السالبة التي ألفناها في الماضي والاختافات المتعددة التي خلفتها في كافة وجوه الحياة في السودان، لا سيما الحرب الأهلية والمواطنة غير المتكافئة. وبشكل واضح يتوجه النضال نحو تحقيق العدالة فيما يتعلق بمسألة تمثيل السكان. إن أحد الاهتمامات الرئيسية للتجمع الوطني الديمقراطي هو ضمان تمثيل القوى الحديثة (كالنقابات والمجموعات المهنية) والمجموعات العرقية من السكان المهمشين في البلاد بشكل عادل في حكم البلاد. لقد تم حرمان هذه المجموعات من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار الوطني على الرغم من استمرار مشاركتها بفاعلية في عملية الانتاج في البلاد.

وفيما يتعلق بالنقابات والمجموعات المهنية، فلقد نص ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي بشكل واضح على أنه "تم تجاهل القوى المنتجة، الممثلة في النقابات والروابط المهنية في العملية السياسية، استمرار الحرب الأهلية في البلاد لعدة سنوات، الانقلابات العسكرية التي انتهت الى أنظمة ديكتاتورية، والفشل في إيجاد حل للقضايا الرئيسية التي تواجه المواطنين، والتي استقطبت بسبب الفساد. إن الناتج الحقيقي لكل هذه العوامل لا يمكن أن يكون سوى الفشل، الاحباط والأزمات المستحكمة".

وفيما يتعلق بالمجموعة العرقية الكبيرة في السودان نص الميثاق تحت (نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية) على: "سيحكم السودان خلال الفترة الانتقالية على أساس اللامركزية. وسوف يحدد الدستور الانتقالي سلطات وصلاحيات الأجهزة المركزية والإقليمية وكيفية توزيعها. وسيكون على التجمع الوطني الديمقراطي إعادة صياغة قانون لنظام الحكم اللامركزي في السودان. وينبغي تأسيس نظام الحكم اللامركزي في السودان على توزيع السلطات والمهام، كما يتم الاتفاق عليه بين المركز والكيانات الشمالية والجنوبية.

وبما لا لیس فيه، سيعمل ميثاق وقوى التجمع الوطني الديمقراطي من أجل ديمقراطية إصلاحية تهدف للتعامل، خلال الفترة الانتقالية، مع الإخفاقات السياسية والإدارية والتنمية الماضية والنتيجة عن النظام القائم أو ما ينشأ عنه من شكل للحكم وما أصاب البلاد نتيجة لهذه الإخفاقات منذ الاستقلال والى اليوم. إن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وقواه لا يتحدثون عن تطبيق فوري لديمقراطية ليبرالية ينتخب غيرها المقترعون حكومة يتولى مسئولوها الحكم بدعم الأغلبية ولصالحها على نحو ما نقول وتعمل به ديمقراطية وستمنستر.

إن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومقرراته ينصران تماماً نحو أهداف ووسائل وطنية، ونحو القوى الوطنية المناط بها تحقيق هذه الأهداف. مع ذلك، لم يتسن للتجمع بعد تلبية حاجات المرأة كأحد القوى الوطنية الرئيسية عبر قرارات قابلة للتطبيق. ولا يزال ينبغي عليه إتخاذ الخطوات الصحيحة لضمان حقوق المرأة في المشاركة بوصفها ممثلة لنصف المجتمع والدولة السودانية.

برنامج عمل المرحلة الانتقالية من بحث للمنظمة

يقول مراسلو المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة في السودان بإيمان الجماهير السودانية في خيار الانتقضة كأسلوب رئيسي وحيد لإنقاذ السودان، وكخيار تم تجربته من قبل عبر الاضرابات الجماهيرية الواسعة التي دعمتها القوات المسلحة في انتفاضتي أكتوبر ومارس/ابريل المجيدتين. ويقولون بأن على التجمع الوطني الديمقراطي الالتصاق بخيار الجماهير، خيار الانتقضة.

برنامج التجمع الوطني الديمقراطي للانتقال بالسودان من نظام البشير الى ديمقراطية صحيحة ليس موجهاً ضد الفروع المتميزة للحكومة، أي الجهاز التنفيذي - التشريعي (البرلمان) أو القضائي. لقد صادقت مسودة دستور التجمع الوطني الديمقراطي على هذه الوجوه الحيوية للحكم الديمقراطي الصحيح إضافة الى الضمانات الضرورية لتعزيز استدامة استقرار البلاد، الوقف الكامل للحرب الأهلية، وتأمين الحقوق والحريات بشكل تام لا سيما حرية العقيدة. وتؤكد وجهة التجمع الوطني الديمقراطي الحاجة الى حماية الدولة من أي إحتواء من قبل حزب سياسي يقوم على أسس دينية.

لقد تم التعبير بشكل واضح عن البرنامج التفصيلي للتجمع الوطني الديمقراطي في مواجهة التباس من هذا القبيل في برنامج العمل الصادر في يوليو ١٩٩٩ والهادف الى تأسيس حكومة انتقالية تسعى لديمقراطية تصحيحية في البلاد. " (٥) لتهيئة مناخ يساعد على الحل السياسي، ينبغي على حكومة الخرطوم إتخاذ الاجراءات الضرورية التالية: (أ) تجميد كل مواد دستور ١٩٨٨ التي تقيد الحريات العامة، وفق الملاحظات التي أبداها مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في السودان وقدمها للدورة ٥٥ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف. (ب) إلغاء المرسوم الجمهوري الثاني. (ج) إلغاء قانون الطوارئ. (د) إلغاء كافة السلطات الاستثنائية الواردة في قانون الأمن العام (الاعتقال، التفتيش، والتوقيف دون إذن قضائي، الاختطاف الخ). (هـ) إلغاء قانون التوالي السياسي أو أي قانون آخر يفرض وصاية على الأنشطة السياسية والنقابية. (و) إلغاء شرطة ومحاكم النظام العام. (ز) ضمان حق التنقل، التعبير، والتنظيم، وإبطال كل القوانين التي تحظر الحريات العامة. (ح) إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وإسقاط الأحكام التي صدرت ضد المسجونين السياسيين. (ط) إعادة كل الممتلكات المصادرة."

لم يتخذ نظام البشير الى الآن أية خطوة جادة للوفاء بالاجراءات التصحيحية التي طالب بها التجمع الوطني الديمقراطي والتي تضمن فعلياً، في حال اتخاذها على شكل نزيه، تسوية سلمية للأزمة التي أنشأها وفاقمها نظامه القائم على الجبهة القومية الاسلامية. من جانبه، ينبغي على التجمع الوطني الديمقراطي ألا يخطو أية خطوة أخرى بعيداً عن هذه المبادئ والموجهات الواضحة. وما لم يتم الالتزام بهذا فسيكون في وسع العناصر المابوية والليبرالية المرتبطة بالبشير، التي تتأمر حالياً لإحباط الديمقراطية التصحيحية التي يسعى لها التجمع الوطني الديمقراطي، إفساد الساحة بفترة ممتدة أخرى من الأزمة السياسية المتجددة.

لا يبدو نظام البشير مهيباً لسلام عادل ودائم مع شعب السودان. لقد تم استئناف القصف الجوي بشكل متكرر. وتمت الدعوة من جديد للحرب الجهادية على الرغم من اعلانات النظام الواضحة أو حتى اتفاقاته مع قوات التجمع الوطني الديمقراطي لإيصال الغذاء والاعانات الضرورية الأخرى لجبال النوبة. كما يتم استخدام الغذاء كسلاح في الحرب. وتم تنشيط مشروع النظام لإخلاء منطقة أعالي النيل من سكانها المحليين بغية استثمار ثروتها النفطية مع الاوروبيين، الصينيين، الماليزيين والقطريين.

وتبدو السنوات الأولى للنظام والتي شهدت التطهير العرقي الواسع وأعمال الإبادة مرشحة للعودة من جديد. ولا يتوفر لدي النظام أي استعداد لتقديم اللصوص والقتلة من المسؤولين أمام المحاكم المستقلة. انه غير راغب على الاطلاق حتى في تسهيل وصول الإغاثة للسكان المتضررين بالحرب الأهلية في مناطق العمليات. ويبدو النظام مستعداً فقط لخداع السودانيين والمجتمع الدولي كيما يمكنه البقاء في السلطة.

إن إجراء أية انتخابات ليبرالية في ظل وجود البشير في السلطة لأمر لا طائفة منه وليس سوى إضاعة للوقت. لقد أفسد النظام المناخ تماماً عبر تغييرات سطحية لمناحى حكمه. وهدفت هذه التغييرات فقط للوفاء بالشروط المصرية المطلوبة لتحسين العلاقات معه، بدءاً من إقصاء مصدر المتاعب، د. حسن الترابي، والمتشدد من جماعته في الجبهة القومية الاسلامية. غير أن هذه التغييرات لا تمس بشكل مباشر برنامج عمل التجمع الوطني الديمقراطي.

وكما تشير الأحداث حالياً، فإن مصر تحتفظ بخطط مستقلة ساخنة مع النظام في الوقت الذي تمارس فيه (أي مصر) الضغوط على التجمع الوطني الديمقراطي للجلوس مع النظام والوصول الى اتفاق شكلي متعجل لا يتفق مع برنامج العمل الذي طرحه. ولا يخدم مثل هذا الأمر قضية التجمع الوطني الديمقراطي في المدى القريب، بل ويعتبر وبالأعلى المدى البعيد.

ولا سبيل الى حل لقضية السودان إلا بديمقراطية تصحيحية عبر حكومة قومية وعبر ميثاق ومقررات التجمع الوطني الديمقراطي ولتنفيذ برنامج عمل التجمع. وينبغي أن تأتي مثل هذه الحكومة دون مشاركة من قبل حزب البشير الحاكم، المؤتمر الوطني، أو مجموعاته الليبرالية اللقطة، بما فيها حكام مايو السابقين.

التمثيل القومي خلال المرحلة الانتقالية من تقرير للمنظمة

تقدم أدبيات التجمع الوطني الديمقراطي وصفاً تفصيلياً للحكومة الانتقالية القادمة. ولقد حدد مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي للقضايا المصيرية (اسمرا ١٩٩٥) ومقررات التجمع في يوليو ١٩٩٩ بوضوح ما يعنيه ويترجمه الحكم الانتقالي للتجمع بالنسبة للسودانيين في إعقاب إسقاط نظام البشير.

تقرأ مقررات التجمع الوطني الديمقراطي الصادرة في يوليو ١٩٩٩ كالاتي "تمت إجازة القرار التالي حول الحل السياسي: (١) يؤكد التجمع الوطني الديمقراطي أن الحل السياسي للصراع في السودان هو وسيلة نضالية للشعب السوداني لتحقيق أهدافه المشروعة في (أ) إنهاء الحرب الأهلية وإرساء مبادئ للسلام العادل الدائم في السودان متحد بإرادة مواطنيه. (ب) إزالة الحكم الديكتاتوري، إستعادة الديمقراطية وحكم القانون والإلتزام الكامل بكافة المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. (ج) إعادة بناء الدولة السودانية على أساس قومي لامركزي بهدف تحقيق توزيع عادل للسلطة والثروة القومية، باحترام كامل للتنوع الإثني والديني والثقافي للسودان.

لقد أشار الميثاق بشكل صائب الى الحاجة لتأسيس حكومة انتقالية تعمل على ضمان تمثيل كامل للنقابات، المجموعات المهنية والمجموعات الإقليمية كقوى للتجمع الوطني الديمقراطي. "في منظورنا لا يمكن إحداث تغيير ايجابي في أحوال الدولة إلا عبر المشاركة الفاعلة في كافة الأجهزة التشريعية والسيادية والتنفيذية للحكم من قبل كل القوى المستقلة الآن برأية التجمع الوطني الديمقراطي، أي الأحزاب السياسية، النقابات، القوات النظامية وكافة المجموعات المسلحة العاملة تحت هذه المظلة، وذلك خلال المرحلة الانتقالية والحكومة الديمقراطية التي تليها."

قرار حول مسألة الدين والسياسة، التجمع الوطني الديمقراطي (ترجمة غير رسمية)

اعترافاً بأن العلاقة بين الدين والسياسة ذات أثر مباشر في بناء الدولة،

وإدراكاً لحقيقة التنوع الديني والثقافي في السودان،

وإطلاعاً على دور الديانات السماوية وكريم المعتقدات كمصادر للقيم الأخلاقية والروحية التي تساعد في تعزيز التسامح والاخوة والعدل والتعايش السلمي،

ووعياً بالانتهاكات المفزعة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها نظام الجبهة القومية الإسلامية من خلال الاستغلال الشرير للدين لتنفيذ عمليات الإبادة والتطهير العرقي باسم الجهاد زيفاً، وتصميماً على تحقيق السلام العادل والدائم والوحدة الوطنية القائمة على العدالة والإرادة الحرة للشعب السوداني، و

التزاماً بمبدأ عدم استغلال الدين لأهداف سياسية، نعلن الترتيبات الدستورية التالية:

١- تعتبر كل معايير ومبادئ حقوق الإنسان الواردة في الوثائق والعهود الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان، ويعتبر أي قانون، مرسوم، أمر تنفيذي أو خلافه لا يتفق مع هذه المعايير والمبادئ باطلاً وغير دستوري.

٢- يجب أن تكفل كل القوانين المساواة الكاملة بين المواطنين استناداً على المواطنة، غرض النظر عن المعتقد الديني والتقاليد، ودون أي تمييز بسبب الدين، العرق، النوع أو الثقافة. ويعتبر أي قانون لا يوافق هذا باطلاً وغير دستوري.

٣- لا يجوز قيام حزب سياسي على أسس دينية.

٤- على الدولة الاعتراف بالتعددية الدينية في السودان واحترامها، وعليها أن تعمل على تشجيع وتعزيز التفاعل والتعايش السلمي، المساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات، وعلى الدولة أيضاً أن تسمح بحرية اعتناق الأديان وأن تمنع إكراه الناس على دين ما، أو ارتكاب أي فعل أو إجراء من شأنه إثارة الفتنة الدينية أو الكراهية العرقية في البلاد أو أي جزء أو مكان منه.

٥- يتعهد التجمع الوطني الديمقراطي بالمحافظة على وتعزيز كرامة المرأة السودانية وتأكيد دورها في الحركة الوطنية السودانية وحقوقها وواجباتها على نحو ما هو منصوص عليه في المواثيق والعهود الخاصة بها ودون أي إخلال بهذه الحقوق بدعوى دينية أو معتقدية.

٦- صياغة ونشر برامج قومية في مجالات الاعلام، التعليم، والثقافة وذلك وفق المواثيق والعهود الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

الحق في تقرير المصير

ابدون اقوا

من دورية حقوق الإنسان السوداني - العدد ٢ - يناير ١٩٩٦

الى ثلاث عقود مضت كان يتم تناول مسألة حق تقرير المصير بكثير من التحفظ، لا سيما من قبل الجنوبيين الذين كانوا يواجهون مشكلات كبيرة بسببها. وكان مرد ذلك إرتباط حق تقرير المصير آنئذ بالانفصال. وأمتد هذا المفهوم خلال سنوات الحكم العسكري الأول بقيادة عبود (١٩٥٨-١٩٦٤) وجزءاً غير يسير من العهد الديمقراطي الذي تلاه (١٩٦٤-١٩٦٩).

ومع التوقيع على اتفاقية أديس ابابا في ١٩٧٢ توارت قضية تقرير المصير بعدما قنع الجنوبيون بما تضمنت عليه الاتفاقية. ومع تطور الحياة السياسية السودانية لم تعد القضية مثيرة للعواطف. والحق في تقرير المصير ببساطة هو حق الإنسان، فرداً كان أو جماعة، في أن يقرر مصيراً ثقافياً أو سياسياً أو اقتصادياً. وهو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي على الفرد أو الجماعة إتخاذ قرار ما بشأنها. هل يعتبر حق تقرير المصير حقاً مكفولاً فقط للشعوب المستعمرة من قبل قوى أجنبية أم أنه يتجاوز هؤلاء الى كافة القوميات والمجموعات القائمة داخل أوطانها؟

على الرغم من تباين الآراء حول الأمر فإن جميع الأحزاب السودانية باستثناء حزب الجبهة القومية الاسلامية- قد اجتمعت على أن حق تقرير المصير هو حق أصيل ضمن حقوق الإنسان الأخرى في إطار الاتفاقات والمعاهدات التي تم التوقيع عليها في جنيف.

في الماضي كانت هناك مجموعة من الأحزاب السياسية التي تتخذ موقفاً معارضاً لهذا الحق غير قابلة لمنحه لأي مجموعة من المجموعات الموجودة في السودان. مثل هذه المواقف لم تعد قائمة اليوم مع كل ما أصاب الواقع والمجتمع السوداني من تغيير. مع ذلك لا ينبغي على أحد إغفال الآراء الخاصة بأؤلئك الذين يتخذون موقفاً معارضاً من حق تقرير المصير. هنالك مقالات كتبها طه ابراهيم وآخرون حول حق تقرير المصير قالوا فيها إن الحق يتعلق فقط بالجماعات المستعمرة من قبل قوى أجنبية وتتنمي لعنصر أو عرق مختلف.

صحيح أن سيطرة مجموعة ما على مجموعة أو مجموعات أخرى لا تتوفر بينها صلة دم تعني الاستعمار، غير أن مفهوم الاستعمار يكمن في فرض السيطرة دون قبول أو رضى الطرف المستعمر غض النظر عن أية اختلافات عرقية أو لونية قد تكون موجودة أو غير موجودة. وعلى هذا يمكن لأسود أن يستعمر أسوداً آخر، تماماً كما يمكن لعربي أن يستعمر عربياً آخر.

يوفر التاريخ شواهد عديدة تدعم هذا القول. ولو كان على كل عرق البقاء مع شبيهه في دولة واحدة لكان الخليج العربي كله دولة واحدة. ولولا الحق في تقرير المصير لما استطاعت قوميات كثيرة أن تستقل بنفسها، ولكانت مصر ودول شمال أفريقيا دولة واحدة.

توجد في السودان قبائل نيلية ذات امتدادات في كينيا و اوغندا كقبائل الاشولي والنوير والأنوك وغيرها. والخلاف القديم حول مسألة ومفهوم تقرير المصير فيما يتعلق بالعنصر والعرق أصبح الآن غير محل خلاف كبير، إلا من قبل بعض الناس الذين ينظرون اليه من زاوية ضيقة.

تبني التجمع الوطني الديمقراطي في مؤتمر أسمرأ يونيو ١٩٩٥- مبدأ تقرير المصير بالنسبة لجنوب السودان والمناطق المهمشة الأخرى على أساس أنه حق إنساني ديمقراطي. وهذا الاعتراف بثير قدراً من المخاوف في نفوس بعض الناس، في الشمال غالباً وفي جزء من الجنوب أيضاً. ويعتقد أصحاب المخاوف أن كفالة هذا الحق للجنوب سيؤدي بالتأكيد الى انفصاله عن الشمال.

وتجد مثل هذه المخاوف مبرراتها في الأوضاع الداخلية في السودان والتي قد تدفع بالغالبية العظمى من سكان المناطق المهمشة للإقتراع لصالح الانفصال. وسبب هذا هو سياسات وممارسات نظام الجبهة القومية الاسلامية ومنها سياسات الأسلمة القسرية.

وعلى الرغم من ما تقوله الجبهة القومية الاسلامية من أن الجنوب مستثنى من سياسات الأسلمة فإن ذلك القول ليس بصحيح. والتمييز صارخ ضد الجنوبيين غير المسلمين على امتداد البلاد. وقد أدت هذه الممارسات الى تجاوزات كثيرة في مجالات حقوق الإنسان بحق الذين ينتقدون ممارسات الجبهة القومية التي قد تقود الى تمزيق البلاد. وتسببت هذه السياسات في مرارات عظيمة قد تؤدي بالضحايا الى تفضيل الانفصال على الوحدة متى اتحت لهم الفرصة في ممارسة حق تقرير المصير.

إضافة الى سياسات الجبهة القومية الاسلامية، فإن مسألة فرض هوية ما على الناس يعتبر أمراً خطيراً آخر. وفي أي مكان من العالم، وليس في السودان وحسب، يفتخر كل إنسان يحترم نفسه بهويته. والشخص الذي يفقد للهوية لا يملك شيئاً على الاطلاق لأن الهوية كإسم الإنسان وتماتله في الأهمية.

أدت سياسات الجبهة القومية الاسلامية الخاصة بالهوية الى استقطاب السودان وتعريفه عربياً. وأدى هذا الى إجهاض حقوق المواطنين، إذ أن هنالك العديدين الذين لا يقبلون أن تطمس هويتهم. وحتى إذا أُنحينا جانباً موضوع الدين فإن مشكلة الهوية كفيلة بدفع الناس الى حمل السلاح ومحاربة النظام.

كان من الممكن للأحزاب الكبيرة في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب أن تقوم بحل المشكلة عقب سقوط الحكم العسكري الثاني للجنرال نميري (١٩٦٩-١٩٨٥) وقبل أن تأتي الجبهة القومية الاسلامية الى السلطة. وكانت فترة حكم الأحزاب التي استمرت أربع سنوات فترة كافية لوضع موائيق واتفاقات حول الحلول الممكنة والمقبولة للأوضاع في الجنوب.

أفرز النشاط المتزايد في حركة حقوق الإنسان الاقليمية والدولية وعياً بحقوق الإنسان. وأصبح العالم الخارجي يهتم بأصغر الأقليات الموجودة في الدول التي تعاني من الإضطهاد.

أحد الأسئلة التي ترددت باستمرار خلال الديمقراطية الثالثة كان يبحث عما يريده الجنوبيون حقيقة. أيريدون المساواة في توزيع الثروات والحقوق السياسية؟

واعتقد أن هذا السؤال محل ومبتسر. وبالنسبة للحق في تقرير المصير وما إن كان يعني انفصال أي جزء كالجنوب وجبال النوبة والأقسنال الخ. عن أجزاء السودان الأخرى، فالإجابة قد تكون نعم وقد تكون لا. نعم إذا كان مثل هذا القرار سيتخذ في ظل الظروف الراهنة التي كرسها نظام الجبهة القومية الاسلامية.

ويصح القول بهذا على باقي مناطق السودان متى تم منحها حق تقرير المصير. وقد تكون الإجابة بلا لمنطقة كجبال النوبة أو الأقسنال اللتين لم تكونا لتطالبان بالانفصال في عهد آخر بخلاف عهد الجبهة القومية الاسلامية.

وتعتمد الإجابة في كل الحالات على ممارسات الحكومة الانتقالية خلال الفترة الانتقالية. ويعتمد الكثير من التوجهات الشعبية على أحداث معينة، ويمكن لحدث يتيم أن يغير توجهات الناس في فترة وجيزة. ومتى تمت كفالة جميع الفرص لكل المواطنين السودانيين على حد سواء، وغدوا يشعرون بانتمائهم المشترك والمتساوي للسودان في ظل حكومة تقوم بإرضاء كل القوى والفصائل السياسية المختلفة فإن مسألة تقرير المصير لن تكون بالمسألة الضرورية.

عند بروز الحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ١٩٨٣ كان بيانها التأسيسي "المانفستو" يقوم على الوحدة، ولكن بفعل الضغوط التي ظهرت مع مرور الزمن تغيرت نظرتها للأمور وأصبحت تطالب بحق تقرير المصير. كانت الأسس التي جاءت بها تنادي بالمساواة والعدالة في ظل دولة علمانية. وكانت هذه الأمور مبنية على حسابات دقيقة لأن الحركة كانت ترى أنه متى كُفلت المساواة والعدالة للجنوب فليس له حينها ما يدعو للخوف من الشمال. وللجنوب مقوماته الكافية التي تساعده في أن يلحق بالشمال.

بعض الناس يفترض أن الجنوب - متى انفصل - سيكون عرضة للشتمات بسبب النعرات القبلية التي برزت على نحو واضح في ١٩٩١. نعم بالجنوب نعرات قبلية، ولكن في عام ١٩٧٢ عندما تم التوقيع على اتفاقية أديس ابابا ووضعت موضع التنفيذ اعتقد كثير من الناس أن الجنوب لن ينجح في إدارة اقليمه ذاتياً. وتوقع هؤلاء أن ينهار نظام الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب خلال وقت وجيز لتعود الأمور الى مجراها القديم.

أثبتت تجربة الجنوب خلال الإحدى عشر سنة الممتدة بين ١٩٧٢ و١٩٨٣ أنه ورغم التباين القبلي الشديد إلا أن كل القبائل أدركت أن البقاء في كيان واحد موحد هو ما ينبغي أن يكون. وحينما ظهر شرخ تقسيم الجنوب في عام ١٩٨١ عرف الناس، فيما بعد، أن هذه فكرة خاطئة.

لم يعد الذين أيدوا فكرة تقسيم الجنوب الى تأييدها بعد ذلك، بل أصبحوا من دعاة وحدة الجنوب. ولسوف يجد الجنوبيون عوامل تشجعهم على البقاء في دولة واحدة متى أتبعته الحكومة الانتقالية سياسات حكيمة ترضي كل الناس.

يفيض الجنوب بامكانيات هائلة في الموارد الزراعية والمعدنية والمياه وغيرها. غير أن وجود الموارد وحده لا يعتبر العامل الحاسم في الإزدهار الاقتصادي إذ توجد هناك عوامل أخرى مثل الاتصال بالخارج. وإذا انفصل الجنوب فسيصبح دولة مغلقة لا حظ لها من الموانئ البحرية.

ولسوف ينبغي على الجنوب أن يقول ما إن كان عليه أن يبقى مع الشمال الذي سيتيح له إمكانية الوصول للموانئ البحرية أم أن يصبح دولة منفصلة تبحث لاحقاً عن إمكانية أن يتيح لها الشمال الوصول الى بورتسودان.

ماذا عن ثقافات الجنوب والشمال؟

لو أن الشمال التزم بسياسة المساواة مع الجنوب لكنا قد تجنبنا كثيراً من المشاكل التي ظهرت الآن. ومن رأبي أن الثقافات الموجودة في الشمال ونظيراتها الموجودة في الجنوب هي أقرب الى بعضها البعض من الثقافات الموجودة في البلاد المجاورة. والذي يؤمن بعروبة السودان يعرف أن أخيه في الجنوب هو أقرب اليه من أخيه العربي في بلد آخر، وإن كان

درج على الاستخفاف بالأول ومحاربتة. وأحسب أن الاستخدام الأمثل لهذه الثقافات وخلفيتها خلال الفترة الانتقالية سيحدث تأثيراً إيجابياً على توجهات الناس في الجنوب.

وحول مسألة المواصلات والتجارة، فسوف يبقى هناك إرتباط وثيق جداً بين الشمال والجنوب. وينبغي على أن أحمل السياسات المتطرفة للجهة القومية الاسلامية مسئولية إعاقة تنمية هذه العلاقات الوثيقة. لقد أعادتنا الجهة القومية الاسلامية سنوات عديدة الى الوراء.

من ذكريات الصبي التي ما تزال تسكنني مشهد التاجر الشمالي يأتي الى الجنوب وليس في يده سوى "برش" فيأخذه صديقه من الميناء الى أي قرية يريد لها من قرى الجنوب فيلقى فيها الترحاب ويقوم ويتزوج منها دون أية مشقة. كان ذلك يحدث لأنه لم يكن يأتي برسالة معينة مثل نشر الاسلام أو خلافه.

كان جل هم التاجر الشمالي أن يصنع البروش. ولقد ساهم الكثير من هؤلاء التجار في نشر رسالة الاسلام دون أن يكونوا في حاجة الي تقمص دور المبشرين. لقد كان لهؤلاء دور ايجابي وإن كانت لهم ممارسات سلبية، لا سيما على عهد نظام عبود والأنظمة التالية والتي كانوا يحرضون أثناءها الجيش ضد المواطنين لأسباب شخصية وساذجة.

وفي شأن استخدام اللغة العربية في الجنوب، فهذه مسألة لا يستطيع أحد أن ينكرها ويعود سببه الى انتشار التجار في كل مكان. حتى داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان فإن اللغة المستخدمة هي اللغة العربية في كل الميادين. ولا يكون المرء في حاجة الى استخدام ديانة لفرض لغة معينة لأن اللغات تتصارع مع بعضها البعض وتلك التي تفرض نفسها وتسود تلقائياً مع تطور المجتمع تكون الأكثر استخداماً وتعاملاً بين الناس.

وجهة نظر نقدية لقانون الصحافة والمطبوعات المقدم من التجمع الوطني الديمقراطي

محجوب عثمان

في فبراير عام ١٩٩٢ عقد التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمراً عاماً في لندن أصدر بعده وثيقة تضمنت ميثاقه ومقترحات أخرى حول قضايا هامة يلتزم بها التجمع بعد أن يزول النظام الحالي وتعود الديمقراطية والتعددية وتطلق الحريات. ومن تلك المقترحات مسودة لقانون بإسم قانون الصحافة. ولما كانت تلك هي رؤى الأحزاب والمنظمات التي يتوقع أن تحكم السودان الديمقراطي، فقد يكون مناسباً أن تكون توصياتنا هي النقد الذي سبق أن قدمه الكاتب لتلك المسودة حتى يتم تطويرها لتصبح أكثر ديمقراطية وأكثر قرباً من مواثيق حقوق الإنسان، فالى ذلك النقد.

لقد أعد هذه المسودة قادة سياسيون حزبيون هم زعماء المعارضة. صحيح أن بينهم من يجمع بين المهنتين السياسية والصحفية، مثل بونا ملوال والتجاني الطيب، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن من وضعوا هذه المسودة من رجال المعارضة فعلوا ذلك وغيرونها على السلطة.

ومعذرة على هذا النقد ولكن التجارب علمتنا أن السياسي السوداني في المعارضة ليس هو في الحكم، فله في المعارضة لون سرعان ما يختفي تحت وميض السلطة وإغرائها. والسلطة في السودان أخشى ما تخشاه الصحافة القومية الحرة. وكان هذا (ويخشى أن يظل حتى بعد زوال النظام الحالي) واحداً من الأسباب الرئيسية في زلزلة الديمقراطية وزوالها. ورغم هذه الملاحظة، فإن مسودة القانون التي وضعها التجمع الوطني الديمقراطي لا بأس بها، وهي على أي حال أفضل مرات ومرات من القوانين السابقة.

تنص المادة الثالثة من المشروع على (ميثاق شرف) للصحفيين يجمع عليه الصحفيون من خلال تنظيماتهم القانونية. ولعل هذه هي المرة الأولى التي يضمن قانون الصحافة مادة عن ميثاق للشرف. وهو أمر نرحب به ونطرب له. ويستطيع الصحفيون أن يتفقوا حول أسس هذه الوثيقة حتى قبل قيام تنظيماتهم القانونية استعداداً للمراحل الأولى من الفترة الانتقالية. أما المادة الخامسة، وهي الخاصة بحرية الصحافة، فإنها تقول في الفقرة الثانية منها ما يلي: "تحظر الرقابة على الصحف والمطبوعات ووقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري إلا بموجب أحكام هذا القانون، أو بحكم مسبب من محكمة مختصة". الشطر الأول من الفقرة جيد، ولكن الجزء الثاني أي جملة "بموجب أحكام هذا القانون" من شأنه أن يعطي مجلس الصحافة والمطبوعات المشكل بموجب هذا القانون سلطات أكبر مما يجب لأن هذه المادة يجب أن تقرأ مع الفقرة (ف) من المادة ١٣ من نفس القانون التي تحدد اختصاصات المجلس وتقول "من اختصاصات المجلس إيقاف وإلغاء تراخيص الصحف والمطابع الخ..". صحيح أن مجلس الصحافة حسبما جاء في القانون سيشكل برئاسة قاضي مديرية، ولكن عضوية المجلس تشمل ١٥ شخصاً آخرين بينهم عدد كبير من الموظفين ممن يخشى أن يكون وراءهم الأول للحكومة القائمة وليس للعدالة المطلقة. إن مجلساً كهذا يجب ألا يعطى صلاحيات تمتد لتشمل حتى إلغاء رخص الصحف أو المطابع. اقتراحنا أن تعدل الفقرة لتحديد من سلطات هذا المجلس النقابية وتقتصر على ما دون إلغاء التراخيص، على أن يترك أمر إلغاء الرخصة أو إيقاف الصدور لمدة تزيد عن الأسبوع للمحاكم وحدها في ظل قضاء مستقل يمثل عصب النظام الديمقراطي.

المادة السادسة خاصة بإصدار الصحف وملكية المطابع. اشتملت المادة على فقرتين غير أنها تقول إنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك مطبعة أو يصدر صحيفة بدون الحصول على ترخيص بموجب أحكام هذا القانون. إن من الضروري أن يكون هناك نص واضح في هذه المادة على أنه لا يمنح مثل ذلك الترخيص (خصوصاً بالنسبة للصحف) إلا لمن كان سودانياً. صحيح أن المادة (١٨) الخاصة بشروط إصدار الصحف ترى أنه "يجب على كل شخص سوداني يريد أن يصدر صحيفة أن يقدم طلباً كتابياً لسكرتير المجلس موقفاً عليه يتضمن البيانات التالية الخ..". ولكن هذه الإشارة لا تكفي. ويمكن للقانون بوضعه الحالي أن يجعل إصدار الصحف ليس قاصراً على السودانيين وحدهم.

المادة السابعة، وموضوعها واجبات الصحفي. تقول الفقرة الثالثة من هذه المادة ما يلي: "على الصحفي أن يعمل على عدم المساس بأمن وسلامة البلاد وعدم الترويج للأفكار التي تثير الفرقة والشتات".

هذه مادة مطاطة للغاية تستطيع الحكومات أن تجد فيها مدخلاً للحد من حرية الصحافة وتكبيها. "عدم المساس بأمن وسلامة البلاد" يمكن أن تفسره الحكومات وفق هواها، وكذلك ما يثير الفرقة والشتات. فرقة من ومن من؟ وشتات من ومصلة من وهكذا. ولهذا فإننا نقترح إلغاء هذه الفقرة. ونكفي في هذه المادة الفقرات الثلاث الباقية التي تنص على الالتزام بحكم القانون وميثاق الشرف الصحفي وضميره، والمقدمات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور، وكذلك الالتزام بالموضوعية والإبتعاد عن الإسفاف والإبتدال والتشهير بالآخرين.

المادة الثامنة، حقوق وضمانات الصحفي. الفقرة الرابعة من هذه المادة، والتي تعطي الصحفي الحق في الحفاظ على سرية مصادر معلوماته ويعفي من الكشف عنها، هذه الفقرة من هذه المادة من أكثر مواد القانون إشراقاً وجودة ويستحق واضعواها التهنتن والشكر، فكم عانينا خلال عملنا من هذه المشكلة أمام المحاكم وفي التحقيق الإداري. وبعدها الفقرة (٥) من هذه المادة وهي تقول " يعمل المجلس بالتعاون مع نقابة الصحفيين على ضمان وجود عقود عمل تنظم العلاقة بين المؤسسة الصحفية والصحفي". حسناً، ولكن في تقديرنا أن "ضمان وجود عقود" وهذا هو النص لا يكفي، ولا بد من أن يكون المجلس مسؤولاً عن وجود عقود عمل وعن عدالتها وعن تنفيذها بما يحفظ للطرفين -الصحفي والمؤسسة- حقوق كل منهما كاملة غير منقوصة.

المادة العاشرة، تشكيل المجلس. لا بأس بالتشكيل بصورة عامة، ولكن الفقرات (و، ط، ع، غ) تنص على أن تشمل عضوية المجلس مندوبين عن هيئات هي: اثنان من العاملين بالدور الصحفية، اثنان يمثلان الإذاعة والتلفزيون، اثنان من المشتغلين بمهنة القانون، وممثل لوكالة الأنباء.

هذا هو بالتقريب نصف عدد أعضاء المجلس، من هو الذي يعينهم وكيف؟ إن وجود هذه النسبة العالية من أعضاء المجلس دون تحديد لطريقة اختيارهم يمكن أن يخضع ذلك لسلطة الحكومة، أي أن يتم تعيينهم بواسطة الجهاز الرسمي، وفي هذا خطر.

الضمانة الوحيدة الممكنة هي أن تخضع كل هؤلاء الممثلين لأربع جهات لانتخاب تجريه نقاباتهم التي يفترض أن تكون نقابات حرة ومستقلة وتملك قرارها.

المادة (١٧) إلغاء التراخيص الحالية. نأتي بعد هذا للمادة (١٧) وهي مادة مكونة من بند واحد يقول "تلغى جميع تراخيص الصحف الصادرة قبل العمل بهذا القانون مع مراعاة أية قرارات تنظم استمرار صدور الصحف المملوكة للدولة". هذه مادة رديئة بحق ومن شأنها أن تثير عندنا سوء الظن رغم أن بعض الظن إثم. ولكأننا بمن صاغ هذه الفقرة يفكر كما يلي: "قامت الانتفاضة ونجحت وسقط نظام الترابي وأعوانه واستولى المعارضون على الحكم، إذن لتصدر صحف الحكومة أما الصحف الأخرى فلتترك الى حين ولتخضع للروتين والطلب والتصديق الى آخر الحدوتة". لا.

لقد كان أول قرار نفاذه انقلاب نظام الجبهة القومية الاسلامية يوم وقوعه هو إيقاف صدور كل الصحف المستقلة والحزبية وحتى صحف الرياضة أوقفها. الصحافة فوق دورها الوطني هي مصدر رزق للعاملين فيها. ولا يجهل أحد علينا. فالصحف التي كانت تصدر حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ معروفة، وأمرها معلوم. الصحف التي وقفت نزود عن الديمقراطية وتتعلق بها معروفة، والصحف التي كانت تعمل في الخندق الأخر معروفة.

فلماذا إذن هذا الاجحاف؟ لماذا تضع المعارضة قانوناً ينص على إلغاء رخص كل الصحف التي كانت تصدر قبل العمل بهذا القانون، فلا تفرق بين المسيء والمحسن، وتجمع العدو والصديق في سلة واحدة؟

ان هذه المادة تناقض البيان الختامي لمؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي في لندن الذي يؤكد على الحقوق والحريات، وتعارض روح الدستور الانتقالي المقترح الذي وضعه نفس التجمع ونشره في نفس الكتاب.

ان المادة (٦٥) من الدستور المقترح تقول في فقرتها الأولى ما يلي:

"تلتزم الدولة في الفترة الانتقالية بالعمل على إرساء دعائم الحكم المؤسس على هذا الدستور، ولتحقيق هذا الغرض تقوم الدولة بإصدار القوانين والمراسيم وإتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة وإجراء المحاكمات لمعاقبة كل من دبر لإنتقال ٣٠ يونيو أو حرّض عليه أو ساعد على تنفيذه، وكل من شارك في دعم أو تسيير أو إطالة عمر النظام المذكور وكل من قام بمحض إرادته .. الخ"

أما البيان الختامي لمؤتمر لندن والذي وقعت عليه جميع فصائل المعارضة المشكلة للتجمع فقد جاء في فقرته الخامسة ما يلي: "ونص الدستور على إصدار القوانين الهادفة لمعاقبة كل من دبر أو خطط أو حرّض أو ساعد في تنفيذ انقلاب ٣٠ يونيو وكل من شارك في دعم أو تسيير أو إطالة عمر النظام اللاشعري".

فأين هو موقع المادة (١٧) من هذا الإلتزام؟

ان المعارضة الديمقراطية قادرة على استعراض كل الصحف والمجلات التي كانت تصدر عشية انقلاب ٣٠ يونيو وعلى فرزها في ضوء هذا الدستور، وبالتالي السماح للصحف الجديرة بالصدور في العهد الديمقراطي وحرمان غيرها من الصدور.

لا نرى مبرراً لهذا الخلط، ونطالب بإلغاء هذه المادة. ان الفقرة (ز) من هذه المادة تقول: يختص المجلس -أي مجلس الصحافة والمطبوعات- بتحديد أسعار الصحف والمجلات والمطبوعات وتحديد مساحات الاعلانات للدولة والقطاع الخاص بما لا يخل بحق القارئ في المساحة التحريرية وتوزيع اعلانات الدولة بصورة عادلة".

أولاً: لا نعتقد أن تحديد أسعار الصحف أمر من سميولية أو اختصاص الدولة، وبالتالي مجلس الصحافة ليس هذا من عمله. الأمر الطبيعي وفي ظل نظام ديمقراطي ليبرالي أن يكون التنافس بين الصحف حراً طليقاً يحدده مستوى الصحيفة ومدى إقبال القارئ عليها. ليس هذا شأن الحكومات في بلدان الديمقراطية. وينطبق ذلك على مساحة الاعلانات. أما توزيع إعلانات الدولة بصورة عادلة على الصحف فهو الأمر الهام الذي يمكن أن يكون مسيولية المجلس وغيره من

أجهزة الحكومة. ان اعلانات الدولة وأساليب بعض الوزراء في العبث بها وتسخيرها لأهدافهم الخاصة واستغلالها أبشع الاستغلال كانت واحدة من السوس الذي كان ينخر في جسد الديمقراطية الأخيرة.

المادة (٢٧) حظر النشر والترويج في بعض المسائل. الفقرة (٥) من هذه المادة تقول إن من المحظورات "ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر علي سير التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مركز من يتولون التحقيق أو المحاكمة".

لنفترض أن صحيفة عرفت بما لا يدع مجالاً للشك أن محققاً أو حتى قاضياً في قضية ما شخص فاسد أو مرتش أو متآمر أو متحيز، فهل تحرم من كشف ذلك لأنه ممن هم في مراكز من يتولون التحقيق أو المحاكمة؟ أليس هذا أمراً عجيبياً؟

حول التجمع الوطني الديمقراطي

التجمع الوطني الديمقراطي كما يراه السودانيون في الشتات

يتضمن هذا القسم من الدورية على تعقيبات ومقالات لكتاب سودانيين في الشتات. وقد جرى نشر معظم هذه المساهمات في ندوة المرأة التي نظمتها قائمة الانتفاضة في الشبكة الدولية (٢٠٠١).

الوقت المناسب هو الآن

أسماء عبد الحليم - الولايات المتحدة

تقر مسودة دستور التجمع الوطني الديمقراطي في المواد ٤٩ إلى ٥٣ ضمان المساواة الكاملة للرجال والنساء على أساس القانون الدولي والمساواة على أساس المواطنة دونما تمييز، وفقاً للقانون الدولي - المحرر

لكم أود لو أركن في هذه اللحظة الى روح الفكاهة، فبدونها يصبح النظر في أمر مستقبلي كمواطنة سودانية مثيراً للإحباط الشديد. وقبل الخوض في الموضوعات الأساسية التي أود طرحها أمام التجمع الوطني الديمقراطي، وتحديدًا، الموضوعات الخاصة بالمرأة، تحذوني الرغبة في تسجيل ما شهدته من وجهة نظر مراقبة- من أحداث أعتقد أنها هيأت المسرح للحالة الراهنة للمعارضة، ولربما عملت على إعادة إنتاج الماضي في المستقبل.

خلال الاسبوع المنصرم تلقت قائمة الانتفاضة عدة رسائل تتحدث عن كان وراء ميلاد التجمع الوطني الديمقراطي. وبينما يمكن اعتبار هذه المسألة مهمة في سياق التاريخ للتجمع، فأنني أفضل، في الوقت الحالي، النظر للتجمع على اعتبار أنه نواة لقيادة صلبة شيدت مؤسسة مهمتها التصدي لوباء الانقلابات العسكرية الذي لا ينقطع. ولقد اتجه تفكير رواد التجمع نحو أيجاد تحالف يقود الجماهير السودانية بعيداً عن ظلمة الديكتاتوريات. كانت الفكرة الحفاظ على هذا التحالف حتى خلال الديمقراطية. وللأسف كان القليل من الإنتباه -إن وجد أصلاً- يمنح، خلال الفترة الديمقراطية، لتعزيز أو حتي الحفاظ على هذا التحالف. ويمكن فهم ذلك في ظل الظروف التي سادت حينها واتجه فيها كل حزب أو نقابة للدفاع عن ذاته. الي ذلك فإن التحالف بطبيعته يظل حياً حينما يواجه الجميع خطر واحد، وليس حينما يصبح كل كيان الخطر الذي يهدد الشركاء الآخرين في التحالف. ولا يتوقع للتجمع أن يقوم بدور كبير في العهد الديمقراطي ما لم تتم الإفادة منه كمالاً أو مرجعية لحلفاء متعددين يعتمدون عليه في تدليل خلافاتهم الحادة التي عادة ما تؤدي الى تسهيل الطريق أمام الانقلابات العسكرية. وتعتبر البلايا والمسالب التي يعاني منها التجمع حالياً مؤشرات واضحة على العزلة العميقة لهذا الكيان متعدد الأطراف وحاجته الى تحديد موقعه باعتباره فاعلاً من اجل اكتساب الديمقراطية وليس مجرد ملاذ لكل من شاء معارضة نظام الجبهة القومية الاسلامية وحسب.

الجبهة القومية الاسلامية عاجزة تماماً عن حكم البلاد، وهي تدرك هذا بشكل جيد يجعلها تركز الى الجيش وآلته لضمان إحكام القبضة على أدوات الحكم. ويبدو أنها تأمل، من خلال تكديس ثروات البلاد في حساباتها المصرفية، أن تؤتي القوة اللازمة لإخضاع كل من هو قادر على فعل شيء ما، في مقابل الفتات. وكان لا بد أن يكون واضحاً أنها باستغلالها للدين قد فتحت الأبواب على مصارعها لكافة جماعاتها المختلفة كيما تحذو حذوها. ولقد تعلمنا الآن -وبئس باهظ- أن الحكم الاسلامي يمثل كارثة.

لقد كشفت سياسات الجبهة القومية الاسلامية عن نفسها المرة تلو الأخرى حينما كانت في الحكومة الديمقراطية وحينما أخذت جانب النميرى معينة له الى حين أطلق عليهم في النهاية اسم "أخوان الشياطين". ومن الأمثلة التي يمكن تقديمها هنا: في عام ١٩٨٣ تم تغيير القوانين بصورة مفاجئة كلف فضح طبيعتها الشريرة القضاة اضراباً استغرق ثلاثة أشهر. وبعد أقل من سنتين على ذلك تم تنفيذ حكم الإعدام على محمود محمد طه. وخلال العهد الديمقراطي لم يأل أنصار الجبهة القومية الاسلامية جهداً في إثارة التشويش والفوضى. أحد الأمثلة التي لا تنسى هو إبقاء الحكومة على قوانين الطوارئ ومحاكمها (محاكم الطوارئ). لقد أصدر علي الحاج أمره الشهير بحبس مدير ومدوب مبيعات إحدى الشركات الدولية استناداً على نظام الطوارئ، وذلك بسبب خلاف مع وزير الصناعة. لقد عرفنا وعاشنا هذه الانتهاكات خلال عهد الانتفاضة والديمقراطية. مع ذلك، لم يكن في إمكاننا تفعيل التجمع الوطني الديمقراطي لأسباب سابقة الذكر.

لم تكن في حاجة الى كثير وقت لنفقد تحكماً في مجريات الأمور. وهو فقدان أحوالنا الى مجرد نظارة حينما أعلن الأطباء إضرابهم. لقد حصل قادة الاضراب على بعض العون الذي كتب لهم النجاة. عايش مامون محمد حسين الأحوال في حبسه غير أنه صابر بفضل بعض العون الذي حصل عليه ممن كانوا حوله. أما د. بابكر يحي فقد انتزعه أعضاء حزبه الى

مكان خفي، ونجا من ثم من المصير الذي واجهه زميله مامون، واستطاع بدوره النجاة في آخر الأمر. هذه مجرد أمثلة تشير الى كيف واجه أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي الخذلان، يبحثون عن نفثة هواء يستنشقونه وعاجزين عن التحرك في مواجهة الحكومة العسكرية الجديدة، ومع ترددت الأحاديث عن اجتماعات "سرية" يتم عقدها ما أوحى للناس بقرب "الخلاص" وبأن أيام الطغمة العسكرية الحاكمة باتت معدودة.

وعلى الرغم من تحفظاتي المتعلقة بالتجمع الوطني الديمقراطي، فانني أعتقد أن إعادة لم شمل أعضائه في الخارج كان عملاً قوياً في القيادة. مع ذلك، فقد أخفق في حالات عديدة في العمل كتحالف يضطلع بأهداف كبيرة. لقد اعتاد أعضاء التجمع على التصرف بصورة فردية ومن ثم محاولة إخفاء غياب القيادة. وبعد كل خطوة من قبل طرف منفرد يسرع التنفيذيون للوصول الى اتفاق مع ذلك الطرف والتصرف بطريقة توحى بوجود مشاورات سابقة، وأن الفعل لم يتم إتخاذ من قبل طرف واحد وبصورة فردية. يرتضي جون قرنق المشاركة فقط حينما يكون الأمر متوافقاً معه. من يستطيع أن يلوموه؟ لقد مضى الى حد إقامة اتصالات منفردة مع كل طرف بما فيه فصيل الجبهة القومية الاسلامية التابع للترابي. لقد حظي كل طرف بقطعة عظم ألقاها عليه زعيم داهية يلتفت حوله فوجد أناساً أملهم الأعظم الحصول على مكان آمن الى جانبه. ولربما يوزع الاتفاقات يمناً وبسرة كي لا يبدو مصدر تهديد. ولربما ولعت الأحزاب الشمالية بقرنق منذ أظهر مقدرات ديبلوماسية غير مألوفة جعلته في الواجهة واضطرت القوى القائمة للتعامل معه باعتباره لاعباً رئيسياً في السياسة السودانية. إن مرونته وقدرته على المناورة في مواجهة المعارضة الجنوبية لهي أكثر مدعاة للفت النظر من قوته العسكرية الكبيرة في مواجهة حكومة الخرطوم. إنه قادر على المناورة السياسية والديبلوماسية الماهرة والإبحار بسلام أينما كان. انه يتحرك باعتباره أحد أعضاء التجمع، ولكنه يتمتع في ذات الوقت بذاتية واستقلالية كاملة للتحرك تترك التجمع في حالة دفاع عن النفس وفي شغل لإثبات ولائه للحركة/الجيش الشعبي، وليس العكس.

ظل التجمع الوطني الديمقراطي في خوف من خسارة حزب الأمة على الرغم من حقيقة أن اشتياق الحزب للسلطة هو السياسة بعينها. وأخفق التجمع في وقف انتشار الحرب وخضع للقوة العسكرية خضوعاً أضطره الى تقريظ هجمات قرنق على المدن والقرى حتى وإن كانت في الشمال. لم يكن التجمع في أي وقت (على الأقل حسب معلوماتي المتواضعة) طرفاً في اتفاق مع أية جهة. إنه في حالة تنافس مع أطرافه، وفي حالة استهلاك لقدراته بالخلافات الداخلية، ويعمل اتفاقات حول الحكومة المستقبلية. لم يكن التجمع قادراً على استنهاض السودانين الى جانبه. كان يمكن للوجود السوداني في الخارج أن يمثل دعماً يعتمد عليه التجمع لولا الاتجاه النخبوي الذي اعتمده. وليس أمام التجمع من بد سوى اجتذاب الجماهير السودانية في الداخل والخارج إذا أراد ألا ينتهي الى قيادة تتمتع بدعم جماهيري محدود أو دون ذلك. ويتوفر أمل في أن يضيف التقرير الصريح الذي أعده د. الشفيق خضر بعض الشفافية الى التجمع وأن يشجع السودانين في الخارج على الإلتفاف حوله. ولوضع هذا الأمل موضعاً عملياً أدلف الى هاجسي الأساس، المرأة ووجودها في ظل النظام القادم في السودان.

أين هي المرأة؟

مثل رأي التجمع الوطني الديمقراطي في المرأة وقضاياها خيبة أمل كبيرة بالنسبة لي، غير أن القسط الأعظم من اللاتمة يعود في النهاية الى المرأة (فالرجل ماله التوقف عند نقطة ما). من بين ما يسوق الى خيبة الأمل اعتقاد التجمع أن النساء مثخنات بمشكلات لا يستطيع استيعابها سوى النساء. ويريد التجمع أن تجتمع النساء مع بعضهن قبل أن يطرحن عليه ما يردن. واني أمل بحق أن لا تكون هناك نية لحمل النساء لفعل ما يفعله قرنق، أي توقيع اتفاقات تضمن حقوقهن مع كل طرف على حده.

إن الادعاء المطلق بأن التجمع الوطني الديمقراطي لا يدرك ما تتحدث عنه المرأة، أو أنه يتعامل مع أمور منفصلة تماماً عن المرأة وموضوعاتها، لهو مدعاة لدق ناقوس الخطر ليس فقط بين النساء وإنما بين المجتمع بأسره. إن التجمع في حالة إرتباك بين سن القوانين ووضع المعايير. وأعتقد أن الإرتباك ناشئ عن تركيبة التجمع التي تحولت من حركة مقاومة ورفض الى أداة جل مهمتها البحث عن السلطة. ولا تعني الحركة الاجتماعية التي تدور خارجه شيئاً ذا بال بالنسبة له، وإلا ما كان طالب بقيام كيان للمرأة يقوم بانتخاب "واحدة من النساء" لتمثيل شريحة قبض لها أن تمثل ٥١% من السكان، وأن تكون شديدة الفاعلية في حسم نتائج الانتخابات الأخيرة التي أجريت في السودان.

التجمع في حاجة الآن الى صدمة نوعية (من حيث الذكورة والأنوثة). لقد غدا التمثيل السياسي عملاً ذكورياً كما كان الأمر في أزمنة لم يكن فيها للنساء حقوق للاقتراع. ذكورياً بمعنى أن العضوية للرجال فقط الى حين إشعار آخر. ينبغي تغيير العلاقات القائمة على النوع، كما ينبغي أن يكون التمثيل عملاً أنثوياً أيضاً.

لم يشغل دستور الجبهة القومية الاسلامية نفسه بوضع أي قوانين عند إشارته للمرأة، وهو اكتفى فقط بطرح معيارين في شأن معاملة المرأة وحسب أن ذلك يكفي لإقرار وضع وحقوق المرأة في الدستور. وكما أوضحت التجربة، مثال القضية الدستورية التي أقامتتها المرأة ضد والي الخرطوم، كانت تلك المعايير دون ما هو ضروري لإقرار مساواة المرأة في الدستور. وفي الواقع قد يثبت أن القواعد الواردة في مواد أخرى تتعلق بـ "الجنس" أكثر ملائمة لحسم المعايير التي تم

وضعها للمرأة. وسيتم ترك الأمر للمحاكم والقرارات التي تتخذها النساء ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتحديد حقوق المرأة ومن ثم إقرارها دستورياً.

لقد استطاعت حكومة السودان، وبفضل حرفيتها المهرة، إقرار التمييز ضد المرأة في دستورها، في الوقت الذي تدعي فيه التعهد بالمساواة. وكحقيقة لا تقبل الجدل فقد تضمنت كل الدساتير، ١٩٥٦، ١٩٧٣، ١٩٨٥ و ١٩٩٨، مادة تنص على مساواة الجنسين وفق ما هو وارد في المعايير الدولية، ومع ذلك أنسرت كل الأنظمة للحديث عن أن المساواة ينبغي أن تكون وفق ما تقره الشريعة. وكانت هذه المواقف المتناقضة ممكنة بسبب أن كل الدساتير نصت على كون الشريعة مصدر للقوانين.

الخطوة الأولى أمام التجمع نسيان الفقرة ٥ سيئة الصيت. والخطوة الثانية هي أن ينأى عن القواعد البديلة بالنسبة للقوانين. (وربما أكون هنا في حاجة الى توضيح ما أقصده بالقواعد والقوانين، وذلك عن طريق تقديم مثال: قد ينص قانون على: "ينبغي على صاحب العمل توفير خوذة صلبة واقية لكل عامل أثناء عمله داخل أو خارج المصنع." وتكتفي القاعدة بالقول "على صاحب العمل توفير ظروف عمل آمنة للعاملين." إن إثبات انتهاك القانون يستدعي فقط إثبات أن الخوذات الواقية لم يتم توفيرها. لكن الأمر يختلف متى تعلق بمحاولة إثبات انتهاك القواعد والذي يقتضي مزيد من الأدلة التي تقتنع المحكمة بأن موقع العمل لم يكن آمناً بالشكل المطلوب. وربما يحاول صاحب العمل إبطال الدليل عن طريق إثبات أن الخوذة الواقية لم تكن لتوفر سلامة العامل. ويتضح هذا أكثر في المثال التالي: ينص القانون على أن السرعة المسموح بها هي ٦٥ ميل، في حين تنص القاعدة على "القيادة الآمنة".)

وعلى هذا فإن وجود مواد تحثي بالمرأة وانجازاتها لا يفيد ما لم تقترن بقواعد دستورية تنص على المساواة. وبدلاً من إعادة إنتاج النصوص القديمة العرجاء غير الصالحة ينبغي توجيه اهتمامنا الى إقرار المساواة دستورياً. وقد لا تكون المحاكم المكان الأمثل لجعل المساواة قابلة للتنفيذ بسهولة. ويمكن اللجوء الى حيل فنية عديدة للحيلولة دون اعتبار بعض الأفعال تمييزاً ضد المرأة.

ينبغي على التجمع أن يبدأ في التفكير في طريقة تغيير العلاقات النوعية. إن الوظائف العضوية لا تمثل أساساً للتمييز. لقد كان هنالك وباستمرار موقف سلبي من المرأة بناء على ما لا تستطيع "عضوية" أن تقوم به. وكحقيقة، فإن عدم قدرتها على "التوليد" قد ظل باستمرار نقطة في صالحها. وتسبب عدم قدرة النساء في التفوق على الرجال بدنياً في إلحاق أكبر الضرر بهن. وسوف يؤدي إقرار الحقوق المتساوية الى إقصاء الميزان "النوعي" ووضع كل جنس في وضع مساو لا يتأثر بالوظائف العضوية. ومن شأن التجارب الجديدة، مثال تلك التي عرفتها جنوب افريقيا ومفوضيتها الخاصة بالنوع - التي يرأسها رجل مسلم، أن توفر نقطة انطلاق جديدة نحو إقرار دستورية حقوق المرأة، بدلاً عن استرجاع الوثائق القديمة. وعن طريق الدستور يستطيع التجمع أن يقدم لنا جميعاً "جميلاً" بإلغاء صفة "دائم" التي تسبق كلمة "دستور".

ولتحقيق المساواة لا يكفي الحصول على حرية الانعتاق من القمع، فمن المهم جداً أن نخرط في مجتمع ديمقراطي. والمجتمع الديمقراطي هو الذي لا يمنع النظر بعين ناقدة في دور الدين في حياة المرأة وحياة كل شخص. إن أهوال السيطرة الدينية ينبغي فضحها، وعلينا أن ننهك في نقاش مفيد حول سبب أهمية الدين بالنسبة للسودانيين، وحول إن كان ينبغي منح السياسيين فرصة لاستغلال تلك الأهمية. والدين باعتباره أمراً يهم الفرد في المقام الأول يمثل فرصة جيدة لاستغلاله لكبت أي نوع من المعارضة. ويبدو هذا أكثر وضوحاً متى كان الأمر متعلقاً بالمرأة. ويجب على التجمع أن يولي اهتمامه للتناقض بين قيمنا المعلنة وسلوكنا، وهو تناقض يعوق بحق عملية زرع الأفكار الجديدة.

خلال السنوات العشر الماضية كان للمرأة النصيب الأكبر في الاحتجاج ضد الحكومة. كانت التظاهرات في ذكرى إعدامات رمضان من أعمال المرأة دون منازع. والتظاهرات وأعمال التحدي الأخرى كان وراءها المرأة. ليس مرد ذلك بالقطع غياب الروح المعارضة لدى الرجال غير أنه كان تحركاً استراتيجياً جريئاً أحسن استغلال الخزي الاجتماعي الذي يلحق بالحكومة جراء استخدام العنف ضد المرأة. ولا يعني هذا أن المرأة كانت في منأى عن البطش غير أنها كانت أقل عرضة بالمقارنة. إن أعداد قليلة من النساء تعرضن الى التعذيب مقارنة بالرجال. هذا التحرك الاستراتيجي لم يفرضه أحد على المرأة، بل جاء نتاجاً طبيعياً لما رآته مما يلحق بالرجال من أذى كبير عند أقل تعبير رافض للحكومة. أحد الأمثلة الدالة على ذلك المحاكمة الجارية لرموز التجمع في الخرطوم. لأسباب استراتيجية تتغير العلاقات النوعية، وأضطر رئيس الجمهورية الى الاعتراف بذلك، وإن كان بطريقة تهديدية. (وهو قال في أحد أحاديثه "نحن نحترم النساء ولكن ينبغي عليهن أن يبقين بعيداً عن السياسية، فلا شأن لهن بها، وإذا أردن أن يجعلن شأنهن فسوف نتعامل معهن بطريقة مختلفة").

وأمام التجمع تحدي صعب يتمثل في تغيير المناهج التعليمية. لقد ظل نظامنا التعليمي هدفاً رئيسياً للطغاة. وعلى الرغم من حقيقة أن الطلاب من الجنسين يمثلون ضمير أمتنا، فإن نظامنا التعليمي يتم تشكيله لإنكار الاعتراف بالمساواة على أساس النوع. ويجب علينا أن نكتشف الطرق لإقامة وبناء مجتمع ديمقراطي. وسوف يكون هذا ممكناً فقط متى قمنا بإحداث تغيير

جذري في نظامنا التعليمي والحيلولة دون أن يكون هذا النظام في خدمة الفئة (المتفوقة) والمفاهيم البطريركية لما هو أخلاقي. وكما قالت إيملي برونتي "ليست التقليدية فضيلة".

لا بد من عمل قوانين ليبرالية بعد إنجاز الدستور بهدف دعمه. علينا أن نتجنب بأي ثمن القوانين التي يتم عملها لمخاطبة المرأة بطريقة تمييزية، عن طريق القول بان لا مكان للتمييز على أساس الجنس، فنحن ننشئ القوانين لحماية المرأة. ويقدر ما تتم إتاحة الفرصة للمرأة للتصرف فيما يخصها وأسرتها، فسوف تتحقق حمايتها فقط عن طريق توقيير حقوقهن. الى الآن يتم اعتبار الحق في العمل امتيازاً. إن معيار "حرية وحق المساواة" المشار اليه في المادة ٢١ من دستور ١٩٩٨ سرعان ما يتلاشى في الصياغة "يتساوى كل الناس أمام القضاء". والسودانيون متساوون في الحقوق والواجبات في الحياة العامة دون تمييز يقوم على العرق، الجنس أو الدين وحده. كل الناس متساوون في الأهلية للوظائف العامة ومواقع الخدمة المدنية دون تفضيل باعتبار الثروة". لقد أحالت "موهبة الصياغة" المساواة أمام القانون الى مساواة أمام القضاء، كما أن التمييز في نيل الوظائف العامة يمكن القبول به متى تأسس على الثروة. وينبغي على التجمع الوطني الديمقراطي التخلص من هذا بالنص صراحة على منع التمييز على أساس الجنس، ويكون من الأفضل لو استعاض عن "الجنس" بالنص على منع التمييز ضد المرأة. ولا حاجة بنا، في هذا الصدد، لإعادة إختراع عجلة الدولاب، فاتفاقية "سيداو" موجودة وتغنيينا عن كل شيء.

لا أتوقع شيئاً من التجمع الوطني الديمقراطي

نازك حمد - الولايات المتحدة

أبدأ مساهمتي المحدودة بالإقرار بأنني، رغم استماعي بقراءة ما كتبه الآخرون، كنت شديد التردد في الكتابة. وإن كنت أحاول الآن فأنني لم أكن على الإطلاق من أصحاب الإهتمام بالتجمع الوطني الديمقراطي. أبدأ لم أكن شغوفة بتتبع أخباره، تماماً كما لم أكن مطلعة على أنشطته. وأدافع عن نفسي بالقول إنني، مثلني مثل نساء أخريات عديدات، لا أتوقع شيئاً من التجمع. وإضافة الى كونه مشكلاً في غالبه- من أسماء قديمة لم تمنح في أي وقت مضى شيئاً مفيداً للنساء، فالتجمع، في شكله الحالي، لم يعط المرأة شيئاً سوى إفرادها للمعاملة الخاصة استجابة بـ "بكريم تقاليدنا ومعتقداتنا". لقد أثبتت العبارة السحرية المتمثلة في "كريم تقاليدنا ومعتقداتنا" مراراً فاندتها للسلطة الذكورية في بلدنا. والعبارة غالباً ما تذكر حينما تتجاوز النساء الخطوط الحمراء في الحياة العامة، أو عندما يطالبن ببعض الحقوق أو غيرها من المعاصي التي لا تغتفر.

وإذ أقول ما قلت، فأنا لا أعتقد أن قضية تمثيل المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي مسألة غير ذات أهمية وأنه ينبغي تجاهلها. على العكس، ومهما كان رأينا في التجمع، فلا نستطيع أن نغفل أنه يمثل جزءاً جوهرياً من النظام السياسي السوداني، وأنه على الأرجح سيكون الوريث للجهة القومية الإسلامية عاجلاً كان ذلك أم أجلاً. وبذلك، فهو يمتلك القدرة على إيذاء المرأة وإلحاق الضرر الكبير بها. ولست شخصياً متفائلة لدرجة تدفعني للقول إن التجمع ربما استخدم قوته لترقية أوضاع المرأة، ما لم تتغير الأحوال بالطبع.

لسوء الطالع، ظل التغيير نحو الأسوأ يدين الحياة السياسية والاجتماعية السودانية خلال العشرين سنة الماضية أو نحوها. وحينما ننظر الى تجربة الحركات السياسية في العالم الثالث، وبالأخص الأمثلة المتقدمة منها والتي تكتب عنها سونورا هيل، يحق لنا أن نكون أكثر تشاؤماً. والسبب هو أن التجمع الوطني الديمقراطي ليس بأي حساب- حركة سياسية متحدة بالمفهوم الدقيق. انه ببساطة تحالف يتكون من أحزاب سودانية مختلفة، ٩٠% منها أحزاب يمينية ذات سجل سيء حينما يتعلق الأمر بالمرأة (وحدث ولا حرج فيما دون ذلك).

وحتى إذا نظرنا الى حزب جديد كقوات التحالف السودانية لما وجدنا فيه التوهج الذي يريد أعضاؤه أن يقنعونا به. والسواد الأعظم من عضويته هم قدامى المستقلين (مؤتمر الطلاب المستقلين) و "المؤتمر الوطني" بكل اطروحاته حول كل موضوع بما فيه المرأة. وهي اطروحات لا تقل عيباً وتشوهاً عن ما نراه في أي حزب سوداني آخر، وهي بالقطع دون ما تطرحه الأحزاب التقدمية.

ويعني كل هذا أن مشكلة تمثيل المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي ذات جذور أعمق من كونها مسائل أو مشكلات تنظيمية تتعلق بسيطرة أحزاب معينة على غيرها كما يعتقد الآن. وأرى أن صراع السيطرة/التهميش لا يعدو أن يكون سوى عراك بين بعض الرجال من أصحاب الامتياز الذين ليس لديهم كبير اهتمام بطموحات المرأة. وبالنسبة لي، فالقضية الأساسية هي كيف ينظر كل حزب منفرداً قبل اجتماعهم- لقضية حق المرأة في المعاملة المتساوية. والقضية هي قضية المرأة المعنية بأخذ قضيتها الخاصة بحقها في المواطنة الكاملة بشكل جاد، وهي ليست قضية حقوق أفراد قاصرين ينبغي معاملتهم بمجموعة من القوانين المختلفة عن تلك التي يتم سنها لرفائهم من الذكور.

وكما رأينا، فإن ضياع واحدة من الحريات ساق بسرعة الى ضياع حرية أخرى حتى بلغنا في النهاية الدولة القائمة وأصبحنا مجتمعاً مسلوباً تماماً من الحريات بكل أنواعها ومستوياتها. ويجب على قادتنا أن يدركوا أن الديمقراطية حينما يتم تعريفها بشكل ضيق، من نحو القول بأنها تحرير الرجال الأقوياء من إفسار رجال أقوياء آخرين، فستكون غير ذي معني بالنسبة للغالبية العظمى من الناس، ولهذا فهي سرعان ما تضيع على نحو ما أوضحت التجربة السودانية المرة تلو الأخرى.

حول المبادرة المصرية الليبية

هشام عبد المجيد، الولايات المتحدة

طرح هذه المادة في يونيو ٢٠٠١ ضمن نقاشات سودانية، عقب موافقة التجمع الوطني الديمقراطي على المبادرة المصرية الليبية. لاحقاً أكد التجمع على الحاجة لفصل الدولة عن الدين والحق في تقرير المصير وذلك في مذكرة جرى تقديمها لدولتي المبادرة - المحرر

دعونا نطرح الأمر بصورته الصريحة. الجهتان اللتان قامتا بوضع الورقة هما مصر وليبيا، وهما أشد أنصار حكومة السودان والمدافعين عنها. ومصر منحازة الى حكومة السودان ولم تستطع تحمل نشطاء حقوق الإنسان السودانين وانتقادهم لحكومة السودان، ولذلك فهي ذهبت الى إغلاق المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - فرع القاهرة. والمقترحات التي تطرحها الورقة المصرية الليبية لا تورد شيئاً عن تقرير المصير للجنوب. والمقترحات المعجمة التي قدمتها الورقة تتحدث عن احترام الديمقراطية، حقوق الإنسان، استقلال القضاء وهي أمور يستطيع المجرمون والطغاة أن يطنبوا في الحديث عن توفرها (على الأقل للإستهلاك الداخلي). وبكلمات أخرى، فالمقترحات عديمة المعنى والفائدة. لقد تم قبول الورقة المشينة بواسطة خمسة من أعضاء التجمع الإنهزاميين الذين اجتمعوا في القاهرة، عرين الأسد، بينما بقي الأسد رابضاً الى جانبهم. ويفترض بنا أن نؤمن باستقامة القرار الذي اتخذه الإنهزاميون الخمسة!! ويفترض بنا أن نشاركهم التحية للحكومة المصرية: أجدع ناس! وكما لو أن ذلك الإذلال لم يكن كافياً، يذهب الإنهزاميون الآن للدعوة الى حكومة وحدة وطنية تضم ضمن من تضم أسوأ المجرمين في تاريخ السودان الحديث. إن الانهزاميين لا يستحون، ولا مبادئ عندهم في الحقيقة.

دراسة حول النشاط العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي

عرض موجز لدراسة أعدها: عادل عبد العاطي - بولندا

لم يأت العمل العسكري للمعارضة السودانية ضد نظام الجبهة القومية الإسلامية من فراغ. وفي الحقيقة فهو استمرار لتجربة معروفة بشكل جيد في تاريخنا. وتعود التجربة الأولى في تاريخنا الحديث الى الثورة المهدية، والتي كانت حرب تحرير ضد حكم أسرة محمد علي المسنود من قبل بعض الدوائر الغربية بما فيها الامبراطورية البريطانية. وشهدت السنوات التالية لهزيمة الثورة المهدية العديد من حركات التمرد العسكري في مناطق مختلفة من البلاد. وإن كان من غير الممكن تجاهل ذكر تلك التي قام بها الشلك والدينكا في جنوب السودان والمسالييت في دارفور والحلاويين في أواسط السودان، فإن ثورة عام ١٩٢٤ تعتبر دون شك أحد المعالم البارزة. عرف السودان منذ استقلاله تشكيلين من العمل العسكري، الحرب الأهلية في الجنوب والانتقالات العسكرية، سواء تلك التي كتب لها النجاح أو التي أجهضت. والانتقالات العسكرية مرفوضة باعتبارها وسيلة غير ديمقراطية لبلوغ السلطة، غير أن تلك التي استهدفت أنظمة ديكتاتورية يمكن وصفها بكونها حركات وطنية. وصل نظام ٣٠ يونيو الى السلطة عبر انقلاب عسكري، وهو ظل يستخدم القوة القسوى للبقاء في السلطة، مشجعاً من ثم المعارضين على حمل السلاح إذ لم يدع لهم خياراً آخر.

التجمع الوطني الديمقراطي و ١٠ سنوات من العمل العسكري:

شهد العام ١٩٩٠ حدثين هامين. كان أولهما التوقيع على اتفاق بين حزب الأمة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل وقف الأعمال العدائية بين مناصريهما في مناطق التماس وتوحيد جهودهما ضد النظام في الخرطوم. وتمثل الحدث الهام الثاني في إنشاء القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية. وأضمت الى هذه القيادة ضباط الجيش الذين تم فصلهم تعسفاً وأيضاً بعض المفكرين والمستنيرين. وأدى التأسيس اللاحق لمؤتمر البجا واتضمام الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان الى التجمع الوطني الديمقراطي لتنشيط النضال المسلح ضد النظام. وكان تأسيس قوات التحالف السودانية في أواخر ١٩٩٤ إضافة أخرى لهذا النشاط. تبنى مؤتمر أسمرأ في ١٩٩٥ العمل العسكري كوسيلة للنضال، وتم افتتاح جبهة جديدة في الشرق. ولقد دعمت المجموعات الراديكالية التي انخرطت في التجمع، كقوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا والتحالف الفيدرالي، العمل العسكري. كما كان للدعم الذي قدمته دولة ارتريا الوليدة أثره في تعزيز هذا الاتجاه. بلغ النشاط العسكري في الشرق ذروته خلال عام ١٩٩٧، وبحلول شهر ابريل من ذلك العام تم تحرير مناطق جنوب النيل الأزرق نتيجة للجهود المتحددة لقوات التحالف السودانية، مؤتمر البجا، قوات الفتح والجيش الشعبي لتحرير السودان. وتعزز هذا الاتجاه بتأسيس جيش تحرير الأمة، قوات الفتح (التابعة للحزب الاتحادي الديمقراطي) وقوات الجبهة الديمقراطية (التابعة للحزب الشيوعي) في عام ١٩٩٧. على الرغم من غياب التنسيق بين المجموعات المسلحة المختلفة، تم تحقيق العديد من الانتصارات خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وقد ألحقت المناورات السياسية، لا سيما من قبل حزب الأمة، ضرراً كبيراً بالعمل العسكري في الشرق في السنوات التالية، ومع ذلك تم تنفيذ بعض العمليات العسكرية الجريئة، مثال تحرير منطقة همشكوريب وغزو مدينة كسلا.

الأسس العملية والنظرية والسياسية للعمل العسكري للتجمع:

كانت تجربة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والطبيعة الدموية الإجرامية للجبهة القومية الإسلامية الحاكمة، والرغبة في توفير الحماية للحركات الجماهيرية المناهضة للحكومة إضافة الى التجارب الشبيهة الناجحة في الساحة الأفريقية من بين العوامل التي شجعت التجمع الوطني الديمقراطي على تبني العمل العسكري. مع ذلك، فإن تقييماً شاملاً لتجربة التجمع في العمل العسكري يشير الى المسالب الخطيرة التالية:

* لم يكن العمل العسكري يمثل أولوية بالنسبة لبعض المجموعات. وعلى سبيل المثال لم يتخذ حزب الأمة بشكل جاد فيما كانت مساهمة الحزب الشيوعي رمزية فقط. ويمكن القول إن بعض المجموعات (حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي) شاركت في العمل العسكري بهدف احتوائه. وهي اعتبرته وسيلة لممارسة الضغط على النظام أكثر منه وسيلة الى إسقاط النظام.

* غياب الاعلام الفاعل الذي يستطيع تسويق التجربة الجديدة في أوساط الجماهير السودانية.

* غياب استراتيجية شاملة متفق عليها، الأمر الذي ساق الى غياب أهداف متفق عليها.

* غياب التعاون التام بين المجموعات العسكرية المختلفة.

* غياب التناغم بين الخطاب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي وعمله العسكري.

مستقبل العمل العسكري للتجمع:

أضرب العمل العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي بانسحاب جيش تحرير الأمة، عدم فاعلية قوات الفتح والموقف الذي أتخذه الميرغني (رئيس التجمع) في أعقاب عملية مدينة كسلا. وتبقي الامكانيات الضعيفة للتجمع الوطني الديمقراطي مشكلة كبيرة أخرى. إضافة الى ذلك، أدى إغلاق الحدود الاثيوبية السودانية، وكذا الحرب الارتيرية الاثيوبية الى خلق مشكلات لوجستية خطيرة.

وأدى إعطاء الأولوية والاهتمام الأكبر للتسوية السياسية الى صرف الانتباه بعيداً عن النضال المسلح، الى درجة أن بعضهم يعتبره الآن أمراً لا جدوى منه. ويعتبر الانقسام الذي حدث في حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والانجازات المحدودة التي حققها السودانيون في مجال الحقوق والحريات نتائج مباشرة للضغوط التي تمت ممارستها ضد النظام، وبصفة خاصة الضغوط العسكرية.

ولذلك، لا بد من إعطاء كل خيارات المعارضة للنضال (السياسية، والديبلوماسية والعسكرية) اهتماماً متساوياً. ورغم هوانها، فإن الجبهة القومية الاسلامية ما تزال عدوانية ولن تفلح معها وسائل النضال السلمية. ويعتبر إجراء مراجعة وتقويم مستقيص للتجربة الماضية أمراً لا غني عنه في سبيل تفعيل وسائل النضال.

ولا يعتبر العمل العسكري استثناءً، إذ تحتاج كل مجالات عمل التجمع الوطني الديمقراطي الي المراجعة والتقويم. ولقد أضع التجمع، بسبب سيطرة القوي التقليدية عليه، فرص كبيرة ما بين أعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٩.

دعوة للتجمع الوطني الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان الى وقف إطلاق النار

ياسر الشريف - ألمانيا

أوجه دعوة صادقة الى التجمع الوطني الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل اعلانها وقفاً من جانب واحد لإطلاق النار ودعوة المجتمع الدولي للتدخل الفوري لتجنب المجاعة التي تهدد ملايين المواطنين السودانيين في غرب وجنوب السودان. وسوف تجبر هذه الخطوة النظام المجرم المتغطرس في الخرطوم على قبول الدعوات العديدة من أجل السلام ووقف القصف الجوي المتواصل في مناطق الجنوب والنيل الأبيض. وعلى جميع السودانيين التوحد خلف المطالبة بإلغاء ما يسمى بالقوانين الاسلامية التي أدت الى تقسيم البلاد وأهلها. وينبغي أن تتم محاسبة كل المسؤولين عن تطبيق هذه القوانين، منذ نميري وصاعداً، عندما يحين الوقت المناسب للمحاسبة.

من الواضح تماماً أن حكومة السودان تسعى الى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. وتسعى مصر الى إبقاء الولايات المتحدة بعيداً عن التدخل في الشأن السياسي السوداني واضعة في اعتبارها أن لا يؤدي مسعاها الى المساس بخصوصية علاقاتها بالولايات المتحدة. ويشكل هذا الأمر جزءاً من برنامج زيارة الرئيس المصري مبارك الحالية الى الولايات المتحدة. يمارس المصريون ضغطاً على حكومتهم كيما تقوم بدعم الانتفاضة الفلسطينية في مواجهة الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل والفييتو الذي تستخدمه لإعاقة إرسال الأمم المتحدة لقوات حفظ سلام الى المنطقة. في ذات الوقت لا تريد مصر المساس بالمساعدات التي تتلقاها سنوياً من الولايات المتحدة كجزء من اتفاق السلام مع إسرائيل (ثلاثة مليارات دولار). وتدعو جماعات الضغط الاسرائيلية في امريكا الى خفض المساعدات الأمريكية لمصر ما لم تقم بإعادة سفيرها لذي تل ابيب. ويعتبر هذا أفضل توقيت للمعارضة السودانية كيما تتحرك بحرية (بعيداً عن مصر) مطالبة بتدخل دولي من أجل إنقاذ السودان وإقامة حكومة ديمقراطية تكفل الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية.

لا تري مصر في السودان سوي مصالحها الضيقة، ما يجعلها وسيطاً غير محايد، وهي ما تنفك تعلن رفضها لمبدأ تقرير المصير الذي يعتبر حقاً طبيعياً لكل أبناء الشعب السوداني لا سيما أبناء جنوب السودان. ومن هنا فان ما يسمى بالمبادرة المصرية الليبية المشتركة تحاول حرمان الجنوب من الحصول على حق تقرير المصير. لقد أدى إنكار حق تقرير المصير للجنوب الى حمل أبنائه المضطهدين والمهمشين السلاح على امتداد معظم سنوات الاستقلال الوطني الـ ٤٥. وتتجاهل مبادرة الإيقاد مشكلة الشمال بسبب تركيزها على الجنوب وحده. والواقع أن حكومة الجبهة القومية الاسلامية في السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يدركان الآن بصعوبة تحقيق نصر عسكري. ومن المرجح أن تقايض حكومة الجبهة القومية الاسلامية حق تقرير المصير للجنوب مقابل احتفاظها بدولة اسلامية في الشمال تحكم قبضتها عليه. وهناك بعض الأصوات التي ارتفعت منادية الى قبول الورقة الأمريكية كمبادرة مشروطة باقتسام عائدات حقول النفط المكتشفة بين النظاميين الفيدراليين.

ويمكن للمقترحات الأمريكية الحالية (ماتزال ورقة الى الآن) أن تصلح مدخلاً لحل دائم. في الجانب الآخر يبدو أن لا خيار أمام مصر وحكومة السودان سوى القبول بالمبادرة الأمريكية وفق الورقة المذكورة متى قبلتها المعارضة السودانية. وبهذه الطريقة سيتم الضغط على حكومة السودان للتفاوض مع المعارضة تحت إشراف اقليمي ودولي. وينبغي على المعارضة السودانية أن تشرع في تحديد شروطها بدل انتظار مبادرات الآخرين. ويعتبر هذا أحد السبل لتجاوز حالة الجمود الراهنة. وسيكون الاصرار على التخلي عن الدولة الاسلامية وقوانينها أحد الضمانات على بقاء الترابي بعيداً عن صفوف المعارضة وبالتالي تقويت الفرصة عليه للإفلات من آثام حربه خلال العقود الأخيرة.

في مسألة الإصلاح وإعادة البناء

صدقي كبلو - المملكة المتحدة

يبدو أنني مجبر على أن أبدأ مساجلتي بمذكرة في المنهج حيث أن المداخلات المكتوبة بما فيها مناقشة موضوع التجمع الوطني الديمقراطي على وجه الخصوص والسياسة السودانية عموماً يبدو آخذاً بمنهجية تفصل ما بين الحركة السياسية والبنية والتطورات الجارية بشأن الطبقات الاجتماعية ومصالحها وتناقضاتها ونضالها. مثل هذه المنهجية في أفضل حالاتها تقود إلى توخي الأمان، وتخدم العدو في أسوأ الحالات بمضاعفة التناقض بين عناصر التجمع الوطني الديمقراطي أكثر من توحيدها لمواجهة حكومة الجبهة الإسلامية القومية. حقاً أن التحليل يجب أن يأخذ في الاعتبار الاستقلالية النسبية لبعض التظاهرات والحركات والدينامية الداخلية التي تنمو أثناء ذلك النشاط ولربما تسهم في تطور تيار بعينه أو وجهة تنموية ما. ومع ذلك، يظل ذلك الأمر نسبياً بالنظر إلى بعض الأوجه الأخرى، وليس استغلالاً كاملاً لأحوال تاريخية محددة للنضال الوطني والدولي ونواحيه الطبقية والعرقية الجهوية.

بنفس القدر، لاحظت سوءاً في الفهم بصورة جلية لمسألة التحالف وتكوين الجبهات. وهو أمر يرتبط بالمنهج في بعض الناس يعتقد أن التحالفات ليست سوى تعبير عن رغبة القادة وراحتهم دون تفكير في المصالح التي يمثلها أولئك القادة والموقف السياسي والاقتصادي الراسخ داخلياً وخارجياً (بما فيه الأقاليم) الذي يحكم تلك التحالفات. إن الأحزاب السياسية والحركات السياسية لا تنشأ تاريخاً من فراغ أو بمنأى عن الشعب ولكنها تحقق ذلك إذا استطاعت أن تكتسب تأييد الشعب بمقتضى أحوال معينة. ويأتي بعض تلك المقتضيات نتاجاً للماضي بينما يكون البعض الآخر قائماً بذاته. ومع ذلك، تستجمع التحالفات والجبهات من حركات سياسية مختلفة ذات برامج مختلفة وتعبير عن مصالح اقتصادية واجتماعية مختلفة لطبقات، ولجماعات عرقية وجهوية شتى. تلك الجماعات هي نفسها جبهات، سواء أدركت ذلك أم لم تعيه بعد، وبقدر ما تستطيع أن تعبر عن مصالح كل الجماعة العرقية أو الجهوية بالنظر إلى بنائها وتاريخها وقيادتها والنضال الجائش بين أطرافها.

ولسوف أحاول أن أبين وجهة نظري التي أقف مسؤولاً عنها فيما يلي من نقاط.

خلفية:

التجمع الوطني الديمقراطي تحالف لأحزاب سياسية ونقابات والقيادة الشرعية للقوات المسلحة تمكنت من إنشائه في أكتوبر ١٩٨٩ ليقوم ويسقط حكومة الجبهة الإسلامية العسكرية التي جاء بها انقلاب ٣٠ يونيو. وفي مرحلة لاحقة، انضمت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها للتجمع شريطة أن يبنى النضال المسلح وسيلة من وسائل النضال الذي أقره التجمع في ميثاقه المؤرخ أكتوبر ١٩٨٩. وفيما بعد، انضمت حركات جديدة للتجمع بما فيها قوات التحالف السودانية والبجا والحزب الفيدرالي السوداني. ويتم قبول العضوية الجديدة بالإجماع. فإذا أعترض عضو على قبول طلب جديد يعد الطلب مرفوضاً. إن التجمع الوطني الديمقراطي لم يدع أبداً أنه محتكر للنشاط السياسي في القطر أو في الخارج بالرغم من أن التجمع يدعي أنه يمثل أغلبية الشعب السوداني ويدعي مثله في ذلك مثل أي حركة سياسية أخرى، أن برنامجه هو الوحيد الشامل، العادل، والدائم لتسوية سلمية للقضية السودانية. إن برنامج التجمع جاء نتيجة لنضالات داخلية وتصالحات تم التوصل إليها عبر عملية طويلة ومضنية من المفاوضات والاتفاقات والاعلانات الثنائية والجماعية. وبالرغم من ادعائه أن البرنامج هو الوحيد الذي يضمن تسوية شاملة ممكنة، لا يزال في أجندة التجمع بعض الأشكال البرامجية التي لم تحل بعد. إن الدستور الانتقالي، الذي أكملت مسودته في مؤتمر لندن، لا يزال إلى اللحظة في انتظار لمعاودة المناقشة. واللجنة التي اوكلت لها مهمة إعداد المسودة النهائية لم تقدمها بعد. ويحتاج البرنامج الاقتصادي كثيراً من المراجعة. ولم يبيت بعد في مسألة الحكم الفيدرالي والاقليمي. ومع ذلك، تمت تسوية المسائل الرئيسية المتعلقة بإقامة دولة ديمقراطية تقوم على احترام حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق والعهد والاتفاقات الدولية منذ اعلان نيروبي حيث أفصح عنها مؤتمر القضايا المصرية في أسمر. أما مسألة حق تقرير المصير فقد أقرت للجنوب، ولم يتوصل بعد إلى اتفاق حول جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة. هذه أمثلة تدل على استمرار النضال داخل التجمع جنباً إلى جنب مع مناضلة التجمع نظام الجبهة. ويعد ذلك تطوراً تاريخياً طبيعياً لأن التجمع تحالف عريض جبهوي يمثل مصالح مختلفة لا يمكن أن تسوى كبرنامج لحزب واحد، ولكيما تبلغ مستوى البرنامج الواحد علينا ألا نصاب بالقلق تجاه المشاكل الداخلية والتفاوض الثنائي، ونجاح اللقاءات

أو فشلها لأنها تشكل طريقاً لتحقيق الوحدة. ولربما تساءل البعض - أو أعربوا عن احتجاجهم- لم استغرق كل ذلك الوقت؟ اننا جميعاً نأمل فيما لو كان ممكناً استكمال العمل في اجتماع أو مؤتمر واحد، ولكن، كما ذكرت، فإن اختلاف المصالح أمر حقيقي. ولأول مرة تواجه حركتنا السياسية مشكلات الثورة الوطنية الديمقراطية بجدية، وما لانقلاب الجبهة في ذلك فضل. وفي واقع الأمر، أسهم انقلاب الجبهة في ما جري من تحقيق لأجندة العمل الوطني الديمقراطي من أغلب الأحزاب السياسية والجماعات الإقليمية والعرقية. وقد طرح أمام الشعب السوداني الأخذ بها باعتبارها البديل الوحيد لترسيخ وحدة

السودان بدلاً عن تمزيق الوطن. وعليه فقد آلت القضية السودانية الى فصل مصيري، أن تكون أو لا تكون. والديمقراطية ليست خياراً بين خيارات أخرى ولكنها الخيار الوحيد. وصارت الحقوق الدستورية التي تؤسس على المواطنة، لا على العرقية أو العنصر أو الجهة أو الثقافة أو الدين الشرط الأساسي، غير الكافي، للوحدة. وعندما يمارس الشعب حق تقرير المصير يصير لزاماً كفالة الحق بالتوزيع العادل للثروة والسلطة ليختار الناس وحدتهم. وما عاد هنالك سبيلاً للتنمية أن تحتبس في مثلث الخرطوم - كوستي - سنار. فالتنمية والتوزيع العادل للثروة شروط أساسية للوحدة الطوعية. يظل السؤال قائماً: هل يمثل مثل ذلك البرنامج مصالح الشعب السوداني برمته؟ ما من شك أنه يمثل مصالح الشعب المقهور. فما بال الطبقة الرأسمالية؟ موضوعياً، يعد ذلك البرنامج الطريق الوحيد للتنمية الرأسمالية في السودان. وهي تنمية تحتاج للموارد الطبيعية والسوق الموحد. ولا يمكن إيجادهما بدون السلام. وتشمل المصادر الطبيعية الأرض والبتترول والغاز والماء والمعادن التي لا يمكن استثمارها اقتصادياً بدون السلام. والبدل هو ما يجري حالياً في حقول البترول، أي الاستثمار تحت لهيب النار، باستخدام القمع والإبادة البشرية وتعريض رأس المال والموارد البشرية لأكبر المخاطر. وليس ذلك حلاً مائلاً لمضاعفة الربح. إن الرأسمال يحتاج سوقاً قومياً. ولا يمكن التوصل الى ذلك السوق والبلاد في حالة حرب. إن الحرب ربما تساعد في التراكم البدائي لرأس المال بإجبار الناس الذين لا يملكون شيئاً على بيع قوة عملهم، على أن ذلك التراكم يظل دائماً إجراءً مؤقتاً. فرأس المال لا يستطيع أن يواصل نموه مع استمرار حالة الحرب لأن الحرب تنقل الموارد المالية من الاستثمار والاستهلاك الى الدمار. إن الحرب تكلف مليون دولار يومياً لمقابلة العمليات الحربية. وهنالك تكلفة أخرى مثل ضياع الدخل، والإنفاق المتجدد على النازحين وغير ذلك. ولا يقبل الرأسمال الدولي أن يتحمل ثقل المجاعات التي تفرزها الحروب بلا حدود. أما السلام الدائم فتأتي به العدالة والديمقراطية. والجهة الإسلامية نفسها على علم بذلك ولكنها تحاول أن تكسب الوقت لتبتذل المزيد من الموارد، وتتخلص من المعارضين، وتوالي التطهير العرقي في بعض المناطق وتقوية موقفها التفاوضي وإيجاد موطئ قدم لها في مستقبل السياسة السودانية قبل أن تستسلم للتسوية السلمية. ويعني كل ذلك اختياراً سياسياً إجرامياً وغير إنساني. وليست له علاقة بقيم الإسلام أو أي قيم دينية أخرى. فالجهة تريد أن تضمن السيطرة الاقتصادية والسياسية قبل أن تخلص الى تسوية ما. وموقف الترابي هو إما كل شيء أو لا شيء. وهو يعتقد أن بوسعه أن يقيم صرحاً على ما تحقق لهم لكسب المزيد من الحلفاء، ولكن استمرارية احتكاره للسلطة لربما يؤدي الى نتائج سلبية. ومن ثم يود الترابي أن يستغل التناقضات الداخلية في التجمع قبل أن يستجمع التجمع وحدته. وهو لا يريد أن يستمر التجمع كهيئة سياسية متحدة عقب إسقاط النظام، وهي الأجندة التي طرحها الميرغني وقرنق لمؤتمر مصوع.

حول استراتيجية التجمع وتكتيكاته:

استراتيجية التجمع هي أن يحقق تسوية سلمية عادلة ودائمة لمشكلات السودان القومية تأسيساً على الوحدة الطوعية لسودان ديمقراطي يتمتع شعبه بحقوق الإنسان ويحفظها بناءً على المعايير الدولية حيث تقام الحقوق المتساوية على رابط المواطنة بلا تمييز بحسب الدين أو الثقافة أو العنصر. مثل هذه التسوية يمكن تحقيقها من خلال أنشطة التجمع المتعددة والهادفة لاستجماع قدرات الشعب والتضامن الدولي. وهي ستؤدي الى إسقاط نظام الجبهة أو إضعافه وإجباره على الوصول الى اتفاق يطيح بديكتاتوريته وتقيم الدولة الديمقراطية. ولتحقيق أياً من هذين الهدفين يحتاج التجمع لأن يتبنى تكتيكات سليمة وأن يصلح من بنائه وأدواته. إن التجمع يجب أن يعد عدته ليصير الحكومة المنتظرة التي يرغب الشعب السوداني في إيجادها ومساندتها.

ومن الأهمية بمكان للتجمع أن يصبح قادراً على تطبيق متواز لأجندة إصلاح بنائه وقدراته وقيادة الجماهير في نفس الوقت الذي يباشر فيه نضاله للإطاحة بنظام الجبهة، وكسب المجتمع الدولي، والتفاوض مع النظام ومتابعة مبادرات السلام الإقليمية والدولية. هذه البنود تتكامل مع بعضها البعض ولكنها ليست مقصورة على ذلك.

تكتيكات التجمع يجب أن تكون مرنة وفاعلة ومعتمدة على الشعب السوداني في الداخل والخارج. وفي مقدمتها أن يظل التجمع مع الشعب في نضاله اليومي الحي. ويعني هذا أن يكون للتجمع حضور ملموس لتنظيم الشعب في كافة التنظيمات العلنية والسرية: في النقابات، اتحادات الطلاب، وفروع التجمع، والمنظمات غير الحكومية، وكل تنظيمات المجتمع المدني. ويعني أيضاً أن يتواجد التجمع بإعلامه ومعلوماته، لا ليعاكس إعلام الجبهة وحسب، وإنما ليقود الساحة. ويعني أيضاً أن يأخذ بزمام التحرك الديبلوماسي الشعبي والرسمي. فالتجمع في هذه الميادين يملك الوضع الأفضل. وكل ما يحتاجه أن يمنحهم الضوء الأخضر لينظموا قواهم في الفروع دون انتظار لصيغة الحزب الخاصة بإنشاء اللجان على قرار هيئة قيادة التجمع.

حول بناء التجمع:

يمكننا أن نفهم البناء التنظيمي للقيادة باعتباره هيئة تحالفية أو جهوية. ولا يعني ذلك أن على التجمع أن يحبس قدراته ويطغى على إمكانات أعضائه، فعليه أن يشكل لجانه الفرعية وفقاً لما تقتضيه الكفاءة والمهنية. وعلى سبيل المثال، يجب

أن تشمل لجنة التجمع للإعلام والمعلومات أفضل الصحفيين والباحثين والكتاب على اختلاف أحزابهم السياسية. كذلك ينبغي على لجنة الشؤون الدبلوماسية والخارجية أن تستفيد من كل الدبلوماسيين، نشطاء حقوق الإنسان، وكوادر العلاقات العامة وكافة السودانيين في المنفى المنتظمين في فروع التجمع. وعلى التجمع أن ينشئ مكاتب رسمية في الأقطار الرئيسية وبيتعت الوفود الى الهيئات الإقليمية والدولية للعمل من أجل التجمع. والواجب أن يقيم التجمع علاقات مع الأحزاب السياسية في كل بلدان العالم ويرسل الوفود والرسائل للمؤتمرات السنوية وقادة الأحزاب في المسائل التي تهم القضية السودانية. أما لجنة التجمع للشؤون التنظيمية فالمطلوب أن تكون من عضوية مقتردة في مسائل التنظيم، وأن تنشئ نشرة داخلية وعلاقة كتابية منتظمة مع الفروع.

بناء التجمع لا بد أن يحظى بالمرونة ليسمح بمشاركة غير العضوية لعمل القيادة ولقد تم السعي لذلك في الماضي بتمثيل الشخصيات الوطنية في التجمع. ويبدو ذلك غير كاف، ويمكن أن تنتخب ممثلها في هيئة القيادة عبر هيئاتها (القطرية أو القارية).

ولكيما يتم تتبع الموارد البشرية في المنفى يحتاج التجمع لعقد المؤتمرات الإقليمية، ولم شمل السودانيين في المنفى لمناقشة برامج التجمع واستراتيجياته وتكتيكاته، والتلاحم مع الجماهير - لا انتظارها- لتتقدم المسيرة. انه عمل صعب للتحالف، ولكننا ملزمون بصياغة السبل الصحيحة لتسهيله.

لا يقوم عمل سياسي بدون مال:

يحتاج التجمع للموارد المالية للصرف على أنشطته ومن ثم فعلى التجمع كله، ليس قائداً من قاداته، أن يجمع تلك الموارد. والقاعدة الأولى هي أن يسهم أعضاء التجمع، أفراداً ومنظمات، في ماليته. فلو افترضنا أن التجمع به ١٠٠٠٠٠ عضو في الخارج، وأسهم كل عضو بـ ١٠ دولارات شهرياً، يحصل التجمع على ١،٢ مليار دولار مما يلزم بالضرورة لمقابلة نفقات الصرف على قيادة التجمع في أسمر، وهي تقوم بدورها بجمع ملايين أخرى من الهبات والمنح. ما من أحد بقادر على منح المال لهيئة غير منظمة. ولكن الكثيرين سيسهمون إذا كانت المنظمة ناجحة. والكثير من السودانيين في الخارج على استعداد لدفع المزيد إذا تم إقناعهم بأن التجمع يؤدي عمله، وكثير من أصدقاء السودان جاهزون للمساهمة إذا بدا لهم أن التجمع مهياً للعمل.

رسالة مفتوحة الى مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي في مصوع

محجوب التجاني، الولايات المتحدة

سعادة السيد محمد عثمان الميرغني، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي
أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي
المشاركين من أعضاء المؤتمر

لقد تشرفت بالدعوة الكريمة التي قدمها الفريق عبد الرحمن سعيد نيابة عن التجمع الوطني الديمقراطي للمشاركة في اجتماعكم التاريخي، المؤتمر الثاني للتجمع الوطني الديمقراطي. وإذ أعبر عن خالص أسفي لعدم تمكني من حضور المؤتمر شخصياً، فأنني أمل في أن أبعث اليكم بمساهمتي في شكل هذه الرسالة المفتوحة عبر شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت).

انني أمل بصدق في توفر نقاشات مستفيضة لتبادل الآراء بين قيادتكم الموقرة، أعضاء المؤتمر ومواطنينا الشرفاء، السودانيين في الداخل والخارج معاً. وسيكون من شأن هذا تعزيز قضية النضال السوداني من أجل تأسيس سودان جديد يقوم على سلام عادل ودائم، وقيم الديمقراطية الصحيحة، والمساواة الكاملة بين السودانيين نساءً ورجالاً، والحريات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحكم القانون.

لقد أسقبت الجماهير السودانية قرارات وتوصيات هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في أسمر (٧-١٤ يوليو ١٩٩٩) بسعادة لأنها عبرت عن وضوح واستقامة وقوة إرادة شعب السودان في السعي من أجل القضايا المصرية لأمتنا. لقد هدفت القرارات الى:

(١) تصفية الحكم الديكتاتوري القائم في السودان منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩ والى الآن (٢) وقف الحرب الأهلية عن طريق سلام عادل ودائم (٣) تأسيس حكم انتقالي بتوجه ديمقراطي يعمل على تذليل مشكلات السودان الاقتصادية والإدارية والثقافية (٤) احترام كل نصوص ميثاق ومقررات التجمع الوطني الديمقراطي بشكل مبدئي.

علاوة على ذلك، فقد صادقت جموع السودانيين في الخارج، بتضامن كامل مع التجمع في الداخل، على مقررات هيئة قيادة التجمع الخاصة بالحل السياسي السلمي وفقاً لما يلي:

(أ) مقررات مؤتمر أسمر للقضايا المصرية (١٩٩٥)، (ب) إعلان المبادئ الصادر عن الإيقاد (١٩٩٤)، (ج) قرارات هيئة قيادة التجمع الخاصة بالحل السياسي (مارس ١٩٩٨)، و (د) مذكرتي التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل والمؤرختين في ١٠ يونيو ١٩٩٦ و ٢٩ ديسمبر ١٩٩٨.

لقد عبرت الجماهير السودانية في كل مكان عن اقتناعها بقرارات هيئة قيادة التجمع حول الآلية المناسبة للحل السياسي: (أ) ينبغي الوصول الى اتفاق بين أطراف الصراع عبر وسطاء حول آلية ومكان مناسب خارج السودان لعقد لقاء تحت رقابة اقليمية ودولية. (ب) تأكيد التجمع الوطني الديمقراطي ثقته في مبادرة الإيقاد والدور الذي يضطلع به شركاء الإيقاد. (ج) الترحيب بالمبادرة الأخوية لمصر وليبيا للبحث عن سبل تسوية الأزمة السودانية. (د) ترحيب التجمع الوطني الديمقراطي بكل المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة بجد لتحقيق السلام، الاستقرار، والديمقراطية في السودان. وفيما يختص بأداء للتجمع الوطني الديمقراطي خلال الفترة المرحلية فمن الملائم إيراد الملاحظات التالية:

أولاً: على التجمع الوطني الديمقراطي توحيد منهجه السياسي

في يوليو ١٩٩٩، تعهدت هيئة قيادة التجمع بالتعامل مع مبادرتي الإيقاد والمصرية-الليبية معاً. وليس من الواضح، وفق أداء هيئة قيادة التجمع خلال الفترة التالية لاجتماع أسمر في يوليو، ما إذا كانت هيئة قيادة التجمع قد استطاعت وضع مقررات يوليو الخاصة بالإيقاد، المصرية الليبية والمبادرة الأمريكية موضع التنفيذ أم لم تستطع. تهدف كل هذه المبادرات الى تحقيق السلام، الاستقرار والديمقراطية في السودان، غير أنها لا تتوافق جميعاً فيما يتعلق ببعض النقاط ذات الحساسية، لاسيما حق تقرير المصير للجنوب والمناطق الأخرى وفق ما هو وارد في ميثاق ومقررات التجمع وهيئة قيادته.

وخلال ذات الفترة، وجه عدد من أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي عدة رسائل مختلفة، ومتناقضة، ومبهمه عبر وسائل الاعلام، عبر كثير منها عن الرفض لمبادرة الإيقاد والتأييد بلا تحفظ للمبادرة المصرية الليبية، وتوجيه ما يشبه التوبيخ للتصريحات الأمريكية الداعمة لإعلان المبادئ الصادر عن الإيقاد. وبانتهاجها هذا المنحى المتناقض فقد أضرت هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بنفسها دبلوماسياً.

وإنه لما يدعو للأسف أن يسحب السيد المهدي، الزعيم المحترم لحزب الأمة أحد الأحزاب المؤسسة للتجمع، ممثلي حزبه في هيئة قيادة التجمع في وقت اتجهت فيه توقعات جميع السودانيين لدعم قوي من السيد المهدي وحزبه لنضال التجمع الوطني الديمقراطي والتزامه الصارم في مواجهة نظام الجبهة القومية الإسلامية المجرم. وأود هنا الإشادة بالموقف القوي لقيادة حزب الأمة ومؤيديه الذين كانوا عند الإلتزام بميثاق التجمع ومقرراته. ومن بين هؤلاء القادة الاستاذة سارة نقد الله، د. أمين مكي مدني، الاستاذ الأمير عبد الرحمن نقد الله، وأئمة الأنصار المجلين. إنهم جميعاً يواصلون، مع العديدين من مؤيدي حزب الأمة على امتداد العالم على نحو ما أورته وسائل الاعلام مراراً، عزل وممارسة الضغوط على نظام الجبهة القومية الإسلامية لحمله على الاستجابة للحل السياسي الشامل الذي يطرحه التجمع الوطني الديمقراطي للأزمة السودانية. إن نظرتهم للحل السياسي تتطابق ونظرة كل السودانيين المعارضين لحكم الجبهة القومية الإسلامية المنبوذ. إنهم يدينون بوضوح نظام الجبهة القومية الإسلامية وقادته المجرمين لمسئوليتهم عن الأزمة في البلاد ومفاقمتها الى مستويات كارثية غير مسبوقة.

ومع ذلك، لا يزال هنالك أمل وتصميم. لقد استحثت العديد من السودانيين بالخارج، ومنهم الاستاذ عدلان أحمد عبد العزيز، الاستاذة نازك القدال، د. جمال عوض بلال، الاستاذ لوي علي عبد الله وزملائهم في التجمع الوطني الديمقراطي فرع واشنطن، هيئة قيادة التجمع لتوجيه الدعوة دون تحفظ الى حزب الأمة للمشاركة في هذا المؤتمر الهام. ولم يكن هدفهم بأي حال توجيه الدعوة لقيادة بعينهم أو شرائح محددة في حزب الأمة. لقد كان جل هدف المناشدة ضمان وحدة التجمع الوطني الديمقراطي والالتزام بميثاقه ومقرراته. ويتوفر الأمل في أن يتخذ هذا المؤتمر التاريخي الوسائل المناسبة مع حزب الأمة لتقوية التجمع الوطني الديمقراطي وتعزيزه.

يتوفر الأمل في أن الاهتمامات المشتركة لمناصري التجمع المبدئين من كافة ألوان الطيف السياسي ستعمل على توحيدهم لمواجهة حكم الجبهة القومية الإسلامية المنبوذ. كما يؤمل أيضاً أن تضع هذه الوحدة التجمع حيث ينبغي أن يكون، كياناً وطنياً متحداً يأخذ جانب أهل السودان. والتجمع الوطني الديمقراطي هو القائد، المعترف به دولياً، للمسيرة السودانية من أجل الإطاحة بحكم الجبهة القومية الإسلامية المترنح وبقيائه المتمثلة في التحالف السياسي المخزي القائم بين حكام مايو "أشباه الموتى" والطغمة العسكرية للجبهة الإسلامية.

لقد نجمت الآثار السالبة التي تمت الإشارة إليها أعلاه، وغيرها، نتيجة لعدم تطبيق قرارات يوليو ١٩٩٩ الصادرة عن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بالدرجة المطلوبة التي توقعتها الجماهير. وتسبب هذا للأسف في قدر من الارتباك السياسي، الذي يعرض لصورة هيئة القيادة داخل وخارج السودان.

إن هذا الوضع يتطلب المعالجة الجادة والتقويم من قبل هذا المؤتمر. والسودانيون جديرون بموقف واضح ومستقيم ومبدئي للتجمع الوطني الديمقراطي ككيان متحد على أساس سوي. وينبغي معالجة كل أشكال الخلاف حول تفاصيل الحكم الانتقالي القادم، مسألة التمثيل النسبي لأعضاء التجمع في الحكومة الانتقالية القادمة، أو مبادرات السلام الإقليمية الخ، بطريقة مناسبة ومن خلال الحوار الديمقراطي بين لجان التجمع المتخصصة والفروع ذات النحل.

وكما هو منصوص عليه في مقررات التجمع الوطني الديمقراطي، فإن الخلافات الداخلية في التجمع ينبغي مناقشتها داخل الأطر الصحيحة التي تحدها اللوائح الداخلية للتجمع وليس في عروض علنية. ويندرج الهجوم العلني للسيد الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، على د. جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان رئيس أركان القيادة العسكرية المشتركة للتجمع، مثالا في هذا الصدد. وإن كان بعضهم يرى بضرورة مثل هذه المواجهات العلنية، إلا أنها أدت الى زيادة التوتر في علاقات التجمع الوطني الديمقراطي وحزب الأمة. كما أنه لا يصيب في إتجاه وحدة التجمع الوطني الديمقراطي وسلامته.

إن الجماهير السودانية تتوقع من التجمع الوطني الديمقراطي أن يتحدث بخطاب موحد يعبر عن وحدة موقفه قلباً وقالباً. وهي تتوقع من اللجان المتخصصة لهيئة القيادة أن تقود المعركة الدبلوماسية الجارية مع نظام حكم البشير باتساق في الفكر والعمل. ولتعزيز قضية شعبنا في الطريق الشاق للحل السياسي الشامل ينبغي على هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وقف البيانات الثنائية بين أي من أعضائه في هذه المرحلة الحساسة من عملية السلام والتحول نحو حكم التجمع الوطني الديمقراطي.

ثانياً: على التجمع الوطني الديمقراطي أن يشارك الجماهير في عملية التخطيط وصنع القرار

لقد أعلنت هيئة قيادة التجمع في يوليو ١٩٩٩ أنها ستكون مسؤولة عن معالجة قضية الحل السياسي والوصول الى قرارات شريطة أن تقوم لجنة بتحضير ورقة عمل حول موقف التجمع الوطني الديمقراطي ورؤيته للحل السياسي تتم إجازتها من قبل الاجتماع القادم لهيئة القيادة.

وعلى نحو ما عكست وسائل الاعلام فقد تساءلت الجماهير السودانية ما إن كانت هيئة قيادة التجمع قد فرغت من تحضير ورقة العمل حسب قرار اجتماع يوليو. وإذا كانت الورقة جاهزة، فلماذا لم يتم طرحها للجماهير السودانية؟

إنه من المهم جداً أن تصدر هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بياناً شاملاً جلياً للجماهير السودانية يحمل تقييماً لما تشهده الساحة حالياً ولتبصير الجماهير بحقائق الوضع والخطوات التي تم إتخاذها للآن، وتلك التي سيتم إتخاذها على هدي ميثاق التجمع ومقرراته.

ومع عظيم احترامها للمبادرات الخارجية الهادفة لإعانة شعبنا على تصفية نظام الخرطوم نهائياً، فإن الجماهير في حاجة الى الإقتناع بأن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، القيادة الديمقراطية السودانية للنضال، تضطلع بدورها القيادي في العملية وفق ما نص عليه في مقررات يوليو ١٩٩٩.

ثالثاً: على التجمع ممارسة أشد الضغوط على النظام المنبوذ

قررت هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي أنه في سبيل تهيئة المناخ للحل السياسي ينبغي على حكومة الخرطوم إتخاذ الإجراءات الضرورية التالية:

(أ) تجميد كل مواد دستور ١٩٩٨ التي تقيد الحريات العامة، وذلك وفق الملاحظات التي أبداها مقرر الأمم المتحدة الخاص بأوضاع حقوق الإنسان في السودان وقدمها الى الجلسة ٥٥ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف

(ب) إلغاء المرسوم الدستوري الثاني

(ج) إلغاء قانون الطوارئ

(د) إلغاء كافة السلطات الاستثنائية في قانون الأمن العام (الاعتقال، التفتيش، الإيقاف، الاختطاف التفتيش دون إذن قضائي الخ.)

(هـ) إلغاء قانون التوالي السياسي وأي وصاية على الأنشطة السياسية والنقابية

(و) إلغاء شرطة ومحاكم النظام العام

(ز) ضمان حرية التنقل، التعبير، التنظيم، وإبطال كل القوانين التي تحظر الحريات العامة

(ح) إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وإسقاط كل العقوبات الصادرة بحق السجناء السياسيين

(ط) إعادة كافة الممتلكات المصادرة.

هناك أسئلة مشروعة تتعلق بحقيقة أن نظام الخرطوم لم يقم بأي خطوة ذات معنى في اتجاه تطبيق إجراء واحد من هذه الأجنحة الضرورية. في الوقت نفسه، تواصل مصر ممارسة الضغوط على هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي لقبول المبادرة المصرية الليبية دون تحفظ. وتواصل رابطة أسر الشهداء وذوي ضباط وجنود حركة رمضان التصحيحية للقوات المسلحة السودانية، القادة الكدرو وكرار والشباب كمير وأكرم وخوجلي وزملائهم الشجعان، نحيبها من أجل العدالة.

إن أرواح القادة العظماء ومؤسسي التجمع الوطني الديمقراطي، الفريق فتحي أحمد علي، القائد العام الشرعي للقوات المسلحة السودانية منسق قوات التجمع، الأستاذ محمد عثمان أحمد عبد الله، القيادي المتميز للتجمع، النقابي المبدئي على الماحي السخي، وعشرات المهنيين والنقابيين الذين ضحوا بأرواحهم العزيزة من أجل قضية الديمقراطية والسلام في السودان تطالب بالعدالة.

إن هذا المؤتمر للتجمع الوطني الديمقراطي لمطالب بالوفاء لأرواح هؤلاء الشهداء ونحو مليون -أو أكثر- من المدنيين و/أو الشهداء العسكريين الذين قتلوا أو عذبوا بوحشية بواسطة نظام البشير المجرم. ومن بين هؤلاء المواطنين الشرفاء الضحايا في المناطق المتأثرة بالحرب، أطفال العيلفون، الطلاب الذين يتم تجنيدهم بالقوة وآخرين. ولا يجب على التجمع الوطني الديمقراطي المساومة في مسألة تقديم كل مجرمي حكم البشير أمام القضاء المستقل القادم في السودان.

وأود التعبير عن ثنائي للموقف الصلب لرئيس هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي الذي أوضح بحزم أنه لا ينبغي على مصر وضع ضغوط على التجمع، وأن الأولى توجيه هذه الضغوط نحو حكومة السودان.

إن السودانيون يقدرون عالياً النوايا الطيبة للشعب والحكومة المصرية لتسهيل عملية السلام بين التجمع الوطني الديمقراطي والنظام الحاكم. ومع ذلك، فإن السودانيون في المهاجر يدركون بعمق أن مصر وليبيا والدول الأخرى المعنية ينبغي حثها لدعم ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومقرراته باعتبارها التعبير الشرعي الوحيد للإرادة العامة والطموحات الوطنية لشعبنا العزيز. ويتوقع أن يحدد هذا المؤتمر الوسائل المناسبة للوصول الى هذا الهدف، وذلك في تعاون وثيق مع السودانيون في الداخل والمهاجر.

لقد اتجه نظام الخرطوم لأسوأ وجهة يمكن أن يتخذها نظام ديكتاتوري لتعويق التسوية السلمية الشاملة للأزمة التي تسبب هو في إنسانها ومفاقتها منذ انقلاب يونيو البغيض. فرييس النظام، عمر البشير، يواصل تصعيد أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية بحق شعبنا في المناطق المتأثرة بالحرب. ويواصل النظام، دون أي إحساس بالندم، تعذيب المواطنين الأبرياء في هذه المناطق وقصف قراهم ومدارسهم وكنائسهم ومساجدهم وغيرها من المؤسسات الأخرى الحيوية.

ويواصل النظام بناء القوات المسلحة لذبح وسحق وسلخ مواطنيه أنفسهم وليس عدواً خارجياً أو قوات غازية. ويواصل النظام قتل وإزاحة المواطنين من بلداتهم في مناطق البترول، وتعذيب المهنيين والنقابيين. وبدعم من حكومة الصين والاستثمارات النفطية لتاليسمان كندا وماليزيا وقطر تواصل الحكومة ممارسة عمليات تطهير عرقي واسعة وجرائم حرب ضد السكان الأصليين للجنوب والشرق وجبال النوبة.

إن هذا المؤتمر مدعو إلى أن يشجب بأشد لهجة ممكنة المساعدات اللوجستية التي تقدمها -دون حياء- الصين ومستثمرو البترول الآخرين لحكومة السودان المجرمة لإستئصال شعبنا في الجنوب. والمؤتمر مدعو أيضاً إلى إتخاذ الوسائل الضرورية لحمل الصين والشركاء الجشعين في استثمار البترول السوداني للخروج من بلادنا. وينبغي الترحيب بهؤلاء المستثمرين فقط في ظل السودان جديد يقوم على الاحترام الكامل لحقوق مواطنينا.

هل يسلك نظام الخرطوم وقادته القتل سلوكاً مسئولاً ينم عن النوايا الحسنة للحكومة واستعدادها لحل سلمي للأزمة التي تسبب فيها انقلابه البغيض؟ إن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي مدعوة بالحاح إلى إتخاذ اجراءات جادة لإبلاغ النظام بأن المفاوضات معه سوف تنتهي إلى توقف فوري من دون الإذعان الكامل من جانبه لميثاق ومقررات التجمع. إن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي حتى وإن كانت رافضة لكل هذا السلوك المخزى للنظام القاتل، فإن أدواتها وأنشطتها الإعلامية قد أخفقت في عكس موقف التجمع. إن وسائلكم الإعلامية سيدي الرئيس، ينبغي لها أن تعلي بقوة صوت التجمع الوطني الديمقراطي. والمطلوب هو شبكة فاعلة من وسائل الاتصال الحديثة والعلاقات العامة وتدفق المعلومات المتجددة الخاصة بأنشطة التجمع وتصريحاته ونضالاته من أجل القضية. إن السودانيين ليسوا في حاجة إلى بيانات موسمية متباعدة من قبل هيئة القيادة تنبئ فقط عن معلومات مجزوءة غير وافية. وإن جماهيرنا المستتيرة التي استطاعت إسقاط الديكتاتوريات واحدة إثر الأخرى وتلقينها دروساً قاسية للاستسلام إلى إرادة الجماهير تستحق أن تطلع علماً بكل ما يقوم به التجمع الوطني الديمقراطي. والواجب تسليحها بالمعرفة كيما تعي وتتابع يوماً بيوم، ودقيقة بدقيقة، تفاصيل الوضع الراهن وفاق التغيير.

رابعاً: على التجمع الوطني الديمقراطي أن ينشئ علاقات وثيقة بالجماهير

تتساءل الجماهير أين صحيفة "الاتحادي الدولية" صوت الجماهير السودانية المؤمنة بالديمقراطية والتي قام عليها الصحفيون الأستاذ ابراهيم عبد القيوم والأستاذ محمد حسن داؤد وزملاؤهم؟ الصحيفة التي اضطلعت بدورها إلى وقت قريب كصحيفة للمعارضة السودانية في الخارج. الصحيفة التي شيدت جسور متينة بين التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل وهيئة قيادة التجمع في الخارج. إن من الواجب أن تستأنف "الاتحادي الدولية" دورها الوطني المتميز الذي بدأته منذ أوائل التسعينات إلى يوم توقفها المؤسف.

تتساءل الجماهير، أيها المؤتمر الأعداء، ما هي خطة التجمع الوطني الديمقراطي لحمل نظام الخرطوم على الإستجابة لميثاق التجمع ومقرراته وذلك في مواجهة محاولاته الغادرة لتجميل وجهه القبيح وعزل التجمع؟ هل لدى القوى الإقليمية والدولية إهتمام بأن تسير عملية السلام والتحول الديمقراطي في السودان في الإتجاه الصحيح؟ وهل تقوم هذه القوى بممارسة ضغوط على حكومة الخرطوم للإستجابة لمطالبات هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي من أجل الحل السياسي؟

هناك حاجة ماسة لتشجيع وتوسيع وتعميق انتقادات الجماهير للنظام الحاكم على نحو ما كانت تقوم به صحيفة الاتحادي الدولية. وأود في هذا السانحة أن أثنى على الجهود الجادة للجنة التعبئة ورئيسها د. الشفيق خضر لما اضطلعت به من أجل تبصير الجماهير السودانية وتمكينها من الوثائق الخاصة بأنشطة التجمع وذلك عبر شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) ووسائل الإعلام الأخرى. ومن واجب التجمع الوطني الديمقراطي تعزيز وتقوية هذه الجهود أكثر.

وأقترح، في هذا المقام، أن ينشئ التجمع لجان للعلاقات العامة في مواقع تجمع السودانيون الرئيسية في العالم، وعلى سبيل المثال أسمر، القاهرة، واشنطن العاصمة، لندن الخ، إضافة إلى الأشكال الأخرى المناسبة للاتصال في الداخل والخارج. وعلى التجمع أن يمضي أكثر لتوحيد الجهود الطبية للدبلوماسيين والفنانين السودانيون للعمل كـلجان علاقات عامة في مواقعهم لخدمة هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي. وينبغي على ذكر بعض الأسماء لهؤلاء الفنانين والدبلوماسيين كأمتة، ومنهم السفير نور الدين منان، السفير محمد المكي ابراهيم، تماضر شيخ الدين، حامد كودي، خالدة الجنيد، يوسف الموصل، محمد وردي، ابو شوك، الباقر موسى والعديد غيرهم من الكتاب والمطربين والموسيقيين الذين يمثل فهم الراقي وسيلة قوية لتعزيز قضية السودانيون.

وهناك العشرات من قادة الجاليات السودانية المستعدين لتبني قضية التجمع الوطني الديمقراطي متي تم طرحها بشكل مناسب من قبل هيئة قيادة التجمع. ولقد خاطب الأستاذ جمال محجوب، منسق لجنة تسيير المنظمات السودانية بالخارج، التجمع الوطني الديمقراطي مراراً نيابة عن اللجنة مستحثاً إياه مشاركة السودانيون بالخارج في أنشطة مشتركة. ولقد عبر كل د. الشفيق خضر والمهندس هاشم محمد أحمد عن استجابتهما لدعوة منسق لجنة تسيير المنظمات السودانية بالخارج.

ومن واجب التجمع الاعتراف بالدور الذي يقوم به السودانيون أفراداً ومؤسسات، وينبغي على هيئة قيادة التجمع الاتصال بشكل مباشر بهؤلاء القادة، الديبلوماسيين والفنانين السودانيين.

خامساً: على التجمع تقدير النضالات السياسية للمرأة السودانية

لم تكن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي منصفة في القضية الهامة الخاصة بتمثيل المرأة السودانية بشكل مساو لتمثيل الرجال في أنشطة التجمع. ولم تستجب هيئة قيادة التجمع بطريقة إيجابية للرغبة العامة في احترام اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بدءاً بميثاق التجمع ومقرراته دون تحفظ أو محاباة. لقد حظيت الاستاذة فاطمة أحمد ابراهيم، القائدة السودانية المتميزة، بدعم الجماهير السودانية والذي تم التعبير عنه بمذكرات عديدة وجهت الى هيئة قيادة التجمع تأكيداً على وضعها كعضو بالهيئة. ولم تستجب هيئة القيادة الى الآن لهذا الاهتمام العام.

ومضى العديدين من السودانيين في الشتات الى مطالبة هيئة قيادة التجمع بالاعتراف بحق المرأة السودانية في المشاركة كمجموعات نقابية ومهنية مستقلة، وكممثلات للأحزاب في أنشطة التجمع، بما فيها هذا المؤتمر الهام. صحيح أن أعداداً أكبر من النساء قد تم توجيه الدعوة اليهن للمشاركة في المؤتمر مقارنة بمؤتمر أسمرافى ١٩٩٥. وتعتبر هذه خطوة إيجابية. مع ذلك، ينبغي، وبقدر مساو، تبني خطوات أخرى مهمة. إن هذا المؤتمر للتجمع الوطني الديمقراطي مطالب بوضع معايير مناسبة داخل أنشطة التجمع لتحقيق هذا الهدف الهام في كل أجهزة التجمع وأنشطته. لقد طلبت مني الاستاذة زينب عثمان الحسين، الرئيسة السابقة للتجمع النسوي السوداني (القاهرة)، أن أنقل مناشدة خاصة لهذا المؤتمر. إن المؤتمر مناشد باصدار إدانة قوية للقرار العبيثي الذي أصدره والي الخرطوم الحالي بمنع النساء من العمل في الأماكن العامة، الفنادق ومحطات الوقود. إن هذا القرار يعكس العقلية المتخلفة لحكام الخرطوم فيما يتعلق بحقوق المرأة. وهو يعكس أكثر الإذلال الذي ما تزال تعاني منه المرأة السودانية تحت حكم الجبهة القومية الإسلامية اللاديمقراطي. وعلى التجمع انتهاز هذه الفرصة للتأكيد على التزام الكامل بحقوق المرأة دون تحفظ. لقد طالبت الاستاذة زينب وقيادات المرأة الأخريات في الشتات أن يحظى هذا البيان باهتمامكم في هذا المؤتمر الهام. والبيان يمثل جزءاً من توصيات ندوة المرأة التي نظمها منتدى درب الانتفاضة. ويقرأ البيان: "على التجمع الوطني الديمقراطي أن يكون أكثر ديمقراطية في بنائه وقراراته وممارساته. وينبغي أن تجد القيادات والأفكار الجديدة مكانها في عملنا النضالي. ولا بد للشباب السوداني أن يجد طريقه لتجديد دماء هذا العمل وجعل التنظيم أكثر حيوية. ولا يجب على التجمع أن يلبأ لإعتماد تكتيكات الجبهة القومية الإسلامية لتقييد ووقف عملية تحرير المرأة السودانية."

سادساً: على التجمع عقد مؤتمر كل السودانيين من أجل الانتفاضة القادمة

في يوليو ١٩٩٩ قررت هيئة قيادة التجمع "زيادة المساهمات اللازمة من السودانيين بالشتات وغيرهم من المانحين" وتفعيل برنامج لجنة التنظيم والتعبئة الجماهيرية "لإنجاز المهام المنصوص عليها في البرنامج الانتقالي". لقد عبّر السودانيون في الشتات باستمرار عن رغبتهم في دعم الجهود الوطنية لتعزيز النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في السودان عبر طريق الانتفاضة، وليس المصالحة مع النظام المجرم. وحيث يناضل التجمع الوطني الديمقراطي لتحقيق نفس هذه الأهداف ضد حكم الجبهة القومية الإسلامية، فإنه من واجبه عقد مؤتمر كل السودانيين في الشتات لدفع الحملة من أجل زيادة الموارد المالية وتعزيز ميثاق ومقررات التجمع. وسوف يوفر المؤتمر المقترح فرصة ذهبية للتجمع الوطني الديمقراطي لتجديد مهمته الوطنية بين الجماهير. إن اجتماعكم الحالي، سيدي الرئيس، مدعو بإلحاح لتبني هذه الفكرة وإحالتها الى خطة عمل. وأخيراً

فانني أود، ومن المهجر الذي أعيش فيه، أن أثني على الدعم الأخوي من شعب وحكومة ارتريا. وإن هذا الدعم النبيل والصادق لشعبنا إضافة الى ما تقدمه الدول والمنظمات الديمقراطية ومجموعات حقوق الإنسان لتعبير عن احترام إرادة السودانيين ونضالهم المشروع من أجل ممارسة حريات وحقوق الإنسان الكاملة في بلدنا الحبيب السودان. وكلاجئين ومهاجرين في مختلف دول الشتات فإننا نقدر عالياً العون الإنساني والدعم السياسي والمعنوي الذي تقدمه هذه الجهات للسودانيين.

في هذه المناسبة، أمل أن يصدر المؤتمر مناشدة أخوية الى حكومة لبنان من أجل إطلاق سراح مواطنين سودانيين معتقلين في السجون اللبنانية لدخولهم البلاد كمهاجرين غير شرعيين، وألحق بهذه الرسالة المناشدة التي قدمها هؤلاء المعتقلون. لقد قضى اثنان من هؤلاء نحبهم من جراء الأوضاع السيئة والمعاناة داخل السجون. وهناك حاجة ماسة في أن تقوم دولة لبنان الشقيقة بمنح اللجوء السياسي لهؤلاء السودانيين. ولبنان مدعوة الى تقديم العون لمكتب الأمم المتحدة في

بيروت بغية منحهم اللجوء السياسي في أي دولة يمكنها استقبالهم. وإن ترحيل أي من هؤلاء الى السودان سيعني قطعاً تعريض حياته للخطر.
وأسمحوا لي السيد الرئيس، هيئة قيادة التجمع وكافة المشاركين في هذا المؤتمر التاريخي أن أتمنى لكم النجاح، الذي ينتظره السودانيون، في قضية شعبنا العظيم.

مؤتمر المرأة**حول مؤتمر المرأة في كمبالا****احسان القدال**

ممثلة المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة في المؤتمر

واحدة من الشعارات المكتوبة على جدران قاعة المؤتمر وصفت المؤتمر بكونه "المؤتمر القومي للمرأة في السودان". أعتقد أن هذا الوصف جانبه الدقة إذ أن المؤتمر كان دون ذلك على ضوء ما اتيح فيه من تمثيل ومشاركة وحضور. مع ذلك، كان اجتماع كمبالا خطوة عملاقة نحو عقد المؤتمر القومي للمرأة.

هدف المؤتمر الذي استضافته حركة عموم افريقيا ونظمه المنبر المدني السوداني في كمبالا خلال الفترة ١١ - ١٦ مارس ٢٠٠٢ الى مناقشة حقوق المرأة في السودان، أجندة من أجل المستقبل. وشارك في المؤتمر نحو ٩٠ عضو كان ٨٥% منهم نساء قادمات من الخرطوم، جبال النوبة، النيل الأزرق، جنوب وشرق السودان. أما النساء الأخريات فقد قُدمن من الشتات، كينيا، بريطانيا، مصر وهولندا.

وناقش المؤتمر الموضوعات التالية:

- ١- دور المرأة في عملية السلام.
- ٢- قانون الأحوال الشخصية والقانون العرفي.
- ٣- دور المرأة في تحقيق حقوق الإنسان.
- ٤- النضال التاريخي للمرأة السودانية، والتحديات التي لا تزال ماثلة.
- ٥- حق المرأة في حرية التعبير واحترام الثقافات المتنوعة.
- ٦- تنمية الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية للمرأة.
- ٧- توسعة وتطوير التعليم الأساسي والثانوي بالنسبة للمرأة.
- ٨- العنف ضد المرأة لاسيما في مناطق الحرب.
- ٩- الحقوق الاقتصادية للمرأة.
- ١٠- التطبيقات السالبة لقوانين العمل.

لم يتم تحضير أوراق سابقة على انعقاد المؤتمر، باستثناء ورقة د. منصور العجب حول "الأسس التنموية الانسانية بالنسبة للحقوق الاقتصادية"، والتي تم توزيعها ومناقشتها فقط من قبل المشاركين خارج الجلسات الرسمية. غير أن لجنة تسيير المؤتمر قامت بتحضير أوراق حوت علي مواد تمهيدية خاصة بأجندة المؤتمر وتوزيعها على المشاركين لمناقشتها. عاب تنظيم المؤتمر عدم توفر الأوراق الكاملة لدى المشاركين. ومع ذلك فقد نجحت ورش العمل التي انعقدت في أعقاب الجلسات العامة في تناول الموضوعات بحوية وحماس الأمر الذي قاد، من وجهة نظري، الى توصيات جيدة. كان متوقعا، حسب البرنامج المقترح، أن يقوم المشاركون بمناقشة قانون الأحوال الشخصية والقانون العرفي في البداية. غير أن المشاركات القادمات من المناطق المتأثرة بالحرب اقترحن إعطاء الأولوية لموضوعات السلام، الحاجة الى وقف الحرب، النزوح، وتدمير الأسرة والحياة بأسرها.

وأضحى الكثير من المتحدثات اللائي ينتمين الى الجنوب باللأئمة على النساء الشماليات لموقفهن السالب من الحرب والذي استمر طويلاً. وأشارن الى أن هذا الموقف لم يتغير إلا بعد توسيع نظام الجبهة القومية الاسلامية الحاكم لسياسة التجنيد التي تسببت في القتل المتواصل لأبنائهن. وجرى توجيه الكثير من النقد خلال المناقشات للنساء الشماليات باعتبار أنهن لم يعطين اهتماماً كبيراً للمشكلات الخاصة برصيفاتهن في المناطق المتأثرة بالحرب في البلاد.

احسب أن إعطاء الأولوية لقضايا الحرب والسلام كان منطقياً لعدة أسباب. فأولاً: يعتبر قانون الأحوال الشخصية أمراً يتعلق بشكل أساسي بالنساء المسلمات، وهو لا يمس النساء غير المسلمات واللأئي كان لهن تمثيل كبير في المؤتمر. وثانياً: فإن مسألة وقف الحرب الأهلية تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للنساء في مناطق الحرب، بشكل خاص، باعتبارهن الأكثر تضرراً كأسر وأطفال.

ونتيجة لهذه النقاشات الجريئة والصريحة فقد أعيد تنظيم أعمال المؤتمر وتخصيص ثلاث جلسات للاستماع الى تقارير النساء حول وضع المرأة ومعاناتها في مناطق الحرب. وركزت التقارير على معاناة النساء النازحات واللأجئات. أمن المؤتمر على اقتناعه بأن الأجندة الأساسية للسودان تتمثل في السلام الدائم والعدل الكفيل بضمان العدل الاجتماعي والحق في التحول الى الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة.

لقد ساهمت المناقشات والنقد القوي والمناظرات الساخنة في إضفاء الحيوية على المؤتمر. وأكد العديد من النساء الجنوبيات على الاختلافات السائدة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالموضوعات الأساسية الخاصة بالهوية الوطنية. مع ذلك، أكد على وحدة السودان متى تم اعتماد الفصل بين الدولة والدين.

وعبرت لجان عمل المؤتمر عن اهتمامها العميق بالآثار السالبة للحرب، بما فيها الخدمات الشحيحة للصحة، التعليم والفقر ومرض نقص المناعة القاتل، إضافة إلى العنف ضد المرأة والاعتصاب في مناطق الحرب و/أو السجون وختان الإناث كأحد العادات الضارة. ودعا المشاركون بلهجة قوية إلى الوقف الفوري للحرب، وتوفير الخدمات والإغاثة، وحماية النساء من التحرش الجنسي في مواقع العمل.

ودعا المشاركون المنظمات غير الحكومية لممارسة أشد الضغوط على الحكومة لقبول الاتفاقية الدولية الخاصة بإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وأكدت التوصيات على حق المرأة في العمل. وحيث التوصيات الدور المتعاظم للمرأة في تنمية المناطق المهمشة. كما تم التأكيد أيضاً على حقوق المرأة في القطاع غير الرسمي، مثال بيع الشاي والكسرة. وقد كان المؤتمر الأول من نوعه من حيث المشاركة الفاعلة للمنظمات غير الحكومية الخاصة بالمرأة من كافة مناطق البلاد. وينبغي على كافة الأحزاب السياسية الاعتراف بهن والعمل معهن كمجموعات مستقلة للنساء.

لكن تجدر الإشارة إلى أن قطاعات كبيرة من النساء السودانيات لم يتسن لهن المشاركة في المؤتمر. بعضهن رفضن المشاركة مثال التجمع النسوي داخل السودان، والذي يعتبر عضواً في التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل، على الرغم من أن الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي كان من بين المشاركين في المؤتمر. كما لم يتم توجيه الدعوة لعدد من المنظمات النسوية الطوعية وناشطات نسويات للمشاركة في المؤتمر.

أضعفت هذه المسائل من تمثيل المرأة في المؤتمر. ولا بد للنساء أن يتحلين بسعة الصدر والروح التي تؤهلهن للتغلب على المشكلات التي تحد من وحدتهن وقوتهن في الحياة العامة.

العديدات من المشاركات الجنوبيات تناولن بتقدير سلبي دور المرأة الشمالية في ما يتعلق بالحملة لوقف الحرب وتحقيق السلام. ومع تفهمي لمثل هذا الانتقاد أجدني غير متفق مع الاعتقاد في أن الشمال يتخذ موقفاً مضاداً من الجنوب أو أنه يسعى إلى استئصاله. كما لا أتفق مع أولئك الذين يقولون بأن التنوع والاختلاف بين الشمال والجنوب يحول دون تأسيس الوحدة بينهما.

وعلى امتداد جلسات المؤتمر سيطر على خلدي تساؤل يقول: هل يعمد ما يسمى بالنظام العالمي الجديد إلى استغلال مثل هذه الأقاويل لطرح فكرة إقامة نظامين في إطار دولة موحدة في السودان؟

وأعتقد أن النضال من أجل عدم استغلال الدين في معالجة شئون الدولة ولإعادة بناء دولة سودانية على أسس الديمقراطية، حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة ينبغي أن يحتل موقفاً متقدماً في أجندتنا السودانية. ومن المهم السعي نحو مزيد من الاجتماعات بين النساء السودانيات (اللائي يمثلن كافة مناطق البلاد) لمناقشة هذه الموضوعات بصله وثيقة مع حقوق المرأة وحالة حقوق الإنسان.

وإذا كان السودانيون الذين يعيشون في شمال البلاد يؤمنون حقاً بوحدة بلدهم، فإن عليهم أن يواجهوا أنفسهم بشكل جاد فيما يتعلق بالهموم التي تمت مناقشتها بعمق في مؤتمر المرأة.

وجهة نظر ناقدة لاجتماع المرأة

زينب عثمان

يدعو المؤتمر كل الأطراف المتصارعة "الى وقف أعمال القتل والوحشية والقصف الجوي وانتهاكات حقوق الإنسان". والمطلوب إعادة صياغة هذه العبارة من اجل دعوة فورية لوقف جميع الأعمال الحربية في كافة أرجاء السودان وتوجيه إدانة قوية لأعمال القتل والأعمال الوحشية الأخرى التي يتم ارتكابها بواسطة كل الأطراف المتحاربة في مناطق الحرب أو معسكرات التجنيد التي تعتبر النساء والأطفال أكثر ضحاياها".

وفر مؤتمر كمبالا منبراً شديداً للفائدة بالنسبة لمنظمات المرأة وذلك لمناقشة قضايا المرأة الأكثر أهمية في السودان، وتحديداً عملية صنع السلام، الوحدة الوطنية، والحكم الديمقراطي.

وأشار اعلان المؤتمر وبرنامج عمله الى عمق وشمول اهتمامات المرأة والحاجة الماسة لمواجهة هذه الهموم على المستويات المحلية، القومية والدولية بشكل متواصل. ومن المهم الشروع في برنامج عمل لمتابعة توصيات المؤتمر وعمل ورش متخصصة وأشكال أخرى للنقاش باستخدام كافة سبل الاتصال المتاحة.

هذه النشاطات الموصلة لأعمال المؤتمر ينبغي عليها أن تستوعب مجمل منظمات المرأة السودانية والناشطات من النساء السودانيات على امتداد العالم انطلاقاً نحو عقد المؤتمر القومي للمرأة السودانية باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للحركة النسوية الديمقراطية السودانية.

ويشير النجاح الذي أمكن تحقيقه في اجتماعات المرأة في كمبالا الى الجهود الطيبة لمجموعة التنسيق والتي تحتفظ بالمنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة بشكل عام ولجنة المرأة التابعة لها بشكل خاص بعلاقة تعاون وثيق مع أحد أعضائها (الاستاذة منى خوجلي) وذلك منذ مؤتمر كمبالا الأول في عام ١٩٩٨ وهو تعاون نحسب أنه ساهم في تحقيق هذا الحدث الهام.

انتهز هذه السانحة لتوجيه التهئة الى مجموعة التنسيق، والمجموعات الادارية الأخرى وكل المشاركين في المؤتمر على نجاح هذا الاجتماع الهام، رغم وجود بعض المسالب.

وانتهز هذه السانحة أيضاً لدعوتهن الى تحقيق الاستفادة الكاملة من الانتقادات والملاحظات التي جرى تقديمها في شأن المؤتمر من أجل تقوية وتعزيز خطوتهن القادمة.. المؤتمر الذي سيجتمع دون شك كافة منظمات المرأة والناشطات من النساء من مناطق السودان المختلفة الى جانب النساء السودانيات في الشتات.

سأورد في هذا التعقيب بعض الآراء المتعلقة بالاعلان الصادر عن المؤتمر وبرنامج العمل وذلك بهدف تأكيد أهمية هذا المؤتمر بالنسبة لحقوق المرأة في السودان.

النقطة الأولى خاصة بتركيز المؤتمر على مشاركة عدة منظمات نسوية تمثل مناطق بعينها من البلاد. ومع تقديري لهذا الأمر، فقد قصر مؤتمر كمبالا عن تحقيق تمثيل كامل أو مقدر للنساء في مختلف مناطق البلاد.

وللوصول الى غاية تحقيق التمثيل الكامل، ينبغي على المؤتمر القادم العمل على تأكيد المشاركة الكاملة في عملية صنع القرار وجهود التنسيق لأكثر عدد ممكن من منظمات المرأة والناشطات على امتداد البلاد والشتات بغية ضمان تمثيل عادل في أعمال المؤتمر، على الأقل من خلال الاتصالات والمتابعات المتفاعلة.

واعتقد أن العبارة الواردة في اعلان المؤتمر والقائلة "اننا نعترف بالتهميش والاضطهاد التاريخي للمرأة" ليست قوية الى الحد المطلوب للتعبير عن نضال المرأة الذي يتجاوز مجرد "الاعتراف" بالاضطهاد.

وتقول عبارة أخرى في الاعلان "اننا نعي التهميش الاقليمي، الثقافي، العرقي والديني، وما يترتب عليه من تهيمش مضاعف للنساء في هذه المناطق". وهنا، فمن المهم تبني موقف أشد قوة يدين ويرفض تهيمش النساء ويؤدي الى تغييره ببرنامج عمل، لا مجرد النص على "وعي" النساء لحقيقة التهميش.

ودعت التوصية الخاصة بقانون الأحوال الشخصية والقانون العرفي الى تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٩١ السارى الآن حتى يتوافق مع روح وإنسانية الاسلام المتنوعة مع معايير حقوق الإنسان الدولية. ومع أن التوصية جيدة إلا أنها تتجاهل حقوق النساء غير المسلمات في البلاد واللائي لا يشاركنهن ذات المصدر الديني للقانون.

وتتناول توصية أخرى حالة النساء السجينات "واللائي يعتبرن من بين الأكثر عرضة للاستغلال والتحرش الجنسي بما فيه الاعتصاب. لقد تم الفصل بين العديد منهن وأطفالهن ولا تتوفر أماكن مناسبة لاستيعابهن مع أطفالهن. وينبغي أن يكون السعي لتوفير المساندة القانونية للنساء أولوية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. كما ينبغي توفير خدمات إعادة التأهيل للنساء السجينات".

وألحظ أن هذه التوصية تغفل الإشارة إلى الحاجة لتخصيص سجن خاص بالنساء يلبي حاجات النزليات المختلفة عن حاجات النزلاء من الذكور.

سلط المؤتمر الضوء بشكل تام على قضايا رئيسية تهم المرأة السودانية، لاسيما فيما يتعلق بالأجندة ذات الأهمية القصوي للمرأة حالياً. وجاء تصنيف توصيات المؤتمر إلى توصيات قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى على نحو غريب. مع ذلك، فإن الأجندة المقترحة في كل قسم في حاجة إلى مراجعة دقيقة مع منظمات المرأة والناشطات حتى وإن لم يكن من بين المشاركات في أعمال المؤتمر.

وانتهى بالقول بأن التوصيات جيدة في عمومها. وهي تعبر بشكل دال عن الهموم اليومية للنساء في السودان، لاسيما أولئك المنتميات إلى المناطق المتأثرة بالحرب.

وهناك حاجة، مع ذلك، إلى مراجعة الصياغات في البيان الختامي كيما يمكن التعبير بشكل أوضح عن الموضوعات ذات الصلة بالمؤتمر والقضايا الخاصة بالمرأة بطريقة تشير إلى الموقع الجغرافي، ومن ثم اجتذاب المزيد من النساء للاضطلاع بدور نشط في اسهامات المؤتمر في مسائل تقدم المرأة باعتباره قضية لا تنتهي.